العوامل الجغرافية المؤثرة في حركة التجارة السلعية بين مصر ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

إعداد

كاترين سامي عدلي حنين

مدرس مساعد بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية
كلية التربية – جامعة عين شمس

إشراف

أ.د/ وفيق محمد جمال الدين إبراهيم
أستاذ الجغرافيا الاقتصادية
ووكيل شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة سابقاً
كلية الآداب – جامعة حلوان

د/ طلعت عبد الحميد أحمد عبد العاطي
مدرس الجغرافيا الاقتصادية
كلية التربية – جامعة عين شمس

الملخص

يتضح من خلال دراسة العوامل الجغرافية المؤثرة في حركة التجارة السلعية بين مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تعدد تلك العوامل بين العوامل الطبيعية والبشرية التي تتكامل وتتفاعل مع بعضها البعض، فقد أثر الموقع الجغرافي لمصر في قلب العالم العربي والجوار الجغرافي مع دول المجلس كتكتل اقتصادي بصفة عامة ومع المملكة العربية السعودية بصفة خاصة والتي لا يفصلها عن مصر سوى البحر الأحمر إلى تنشيط حركة التبادل التجاري.

كما تتعدد وتختلف موارد الثروة الطبيعية من موارد مائية، ومناخ، وتربة، وموارد الطاقة والثروة المعدنية في مصر وكلاً من دول المجلس، حيث تتميز مصر بوجود نهر النيل كمصدر دائم للمياه حيث بلغت حصيلة مياه النهر ٥٥.٥٠ مليار متر^{٣}/السنة بنسبة ٧٢.٦% من إجمالي حصيلة الموارد المائية في مصر، بالإضافة لوجود تربة فيضية خصبة ومناخ معتدل مما يساعد على قيام نشاط زراعي، وهذا ما تفتقده دول المجلس حيث لا يوجد مورد دائم للمياه بينما تعتمد على الأمطار والسيول في المقام الأول ١٧٢٨٥٣.٤ بالمليون متر^{٣}/السنة بنسبة ٨٣.٣% من إجمالي الموارد المائية المتاحة في دول المجلس والتي تُعرف بتذبذبها من عام لأخر ومن فصل لأخر ومن ثم يتذبذب الإنتاج الزراعي خاصة أن المناخ الصحراوي هو السائد والتربة صحراوية؛ ويترتب على ذلك نشاط حركة الصادرات المصرية من المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية إلى دول المجلس لسد احتياجات سكانها. ومن حيث موارد الطاقة والثروة المعدنية فتتميز دول المجلس بأنها دول نفطية مما يؤثر على حركة صادراتها لمصر، بالإضافة لتنوع المعادن الفلزية واللافلزية في مصر ودول المجلس مما يؤثر على حركة التبادل التجاري فيما بينهم.

ويُعد السكان من العوامل الجغرافية البشرية الرئيسية المؤثرة على حجم وقيمة الصادرات والواردات نظراً لتزايد أعداد السكان في مصر فقد بلغ عدد السكان عام ٢٠١٥م نحو ٨٨.٩ مليون نسمة بعد أن كان ٤٣.٩ مليون نسمة عام ١٩٨١م، وفي دول المجلس تزايد عدد السكان وقدراتهم الشرائية فقد بلغ عددهم عام ٢٠١٥م نحو ٥١.١ مليون نسمة بعد أن كان ١٣.٦ مليون نسمة عام ١٩٨١م وزيادة حجم سكان الدول المتفاعلة تجارياً يزيد من حجم التبادل التجاري بينهما. كما أن الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي والإنتاج الصناعي يختلف بين مصر ودول المجلس وفقاً للنشاط الاقتصادي وبناءً على عدد السكان واستهلاكهم يتم تحديد وجود فائض أو عجز في الإنتاج، وبالتالي تتأثر حركة التجارة السلعية فيما بينهم. كما تتوافر وسائل النقل المختلفة (البري، والبحري، والجوي) في مصر ودول المجلس خاصة النقل البحري الأقل تكلفة مما يسهل من حركة التبادل التجاري بين دول الدراسة، ويستأثر بنسبة ٧٦.٢% من إجمالي حجم التجارة المتداولة.

واتجهت مصر لعقد اتفاقيات تجارية تفضيلية في صورها المختلفة مع دول المجلس وقد ساعدها على ذلك التقارب الجغرافي، وضخامة حجم السوق، وتنوع الموارد الطبيعية والمادية، وعنصر اللغة والروابط التاريخية والسياسية اللازمة، وبالرغم من تطور حركة التجارة السلعية منذ نشأة المجلس وحتى عام ٢٠١٥م إلا أن ما أسفرت عنه مثل هذه التجارب من النجاح كان متواضعاً للغاية.

مقدمة:

التجارة الخارجية هي عملية اقتصادية ترتبط بعمليتي الإنتاج والاستهلاك مما يجعلها مرتبطة بالعوامل الجغرافية المؤثرة في تلك التجارة ارتباطاً كبيراً، حيث إن أساس تلك التجارة وجود تباينات مكانية إنتاجية بين الدول، ومن ثم التبادل التجاري في فائض الإنتاج فيما بينها.

وتُعد التجارة السلعية بين مصر ومجلس التعاون لدول الخليج العربية انعكاساً لمجموعة من العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية، لذلك فإن دراسة تلك العوامل تساعد في التعرف على الظروف التي أدت لقيام تجارة سلعية بين مصر ودول المجلس وبناءً على ذلك يمكن تدعيم العوامل الإيجابية لتنشيط حركة التجارة السلعية والتي تؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد المصري، والحد من تأثير العوامل السلبية.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة ما يلي:

أ. الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة:

١. دراسة **محمد عبد القادر عبد الحميد شنيشن** عن التقييم الجغرافي لواردات مصر من القمح [١].

وتناولت تطور واردات مصر من القمح، والعوامل المؤثرة في كمية واردات مصر من القمح، والتوزيع الجغرافي لواردات مصر من القمح، ومستقبل الواردات من القمح.

٢. دراسة **حافظ عبد اللطيف عبد الحافظ محمود** عن اتجاهات الصادرات المصرية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة – دراسة في الجغرافيا الاقتصادية [٢].

وتناولت ملامح التجارة الخارجية المصرية، والتوزيع الجغرافي للصادرات المصرية، والعوامل الجغرافية المؤثرة في توزيع الصادرات المصرية، والتركيب السلعي للصادرات المصرية، وتوزيع الصادرات حسب القطاعات المصدرة، ومؤشرات تقييم الصادرات.

٣. دراسة **وفيق محمد جمال الدين إبراهيم** عن التحليل الجغرافي للواردات المصرية [٣].

وتناولت تجارة مصر الخارجية، واتجاهات نمو الواردات المصرية، والعوامل الجغرافية المؤثرة على الواردات، والتركيب السلعي للواردات، والمصادر الجغرافية للواردات، والتوزيع النسبي للواردات شهريا، وتوزيع الواردات حسب منافذ الدخول، والتقييم الجغرافي للمؤشرات الاقتصادية للواردات، ونماذج من الواردات المصرية، ورؤية مستقبلية.

ب. الدراسات المتعلقة بمنطقة الدراسة:

١. دراسة **فريـــال محمد الهاجري** عن جغرافية التجارة الخارجية للملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥ – ١٩٩٣ "دراسة في الجغرافية الاقتصادية" [٤].

وتناولت حجم التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية، والتركيب السلعي للصادرات والواردات، والتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات السعودية.

٢. دراسة **سيف سالم القايدي** عن دور الموقع الجغرافي في التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة [٥].

٣. دراسة **وفيق محمد جمال الدين إبراهيم** عن التحليل الجغرافي للواردات العمانية (١٩٧٠-٢٠٠٤) [٦].

---

١. محمد عبد القادر عبد الحميد شنيشن، التقييم الجغرافي لواردات مصر من القمح، مجلة الإنسانيات، كلية الآداب فرع دمنهور، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني والعشرون، ٢٠٠٥.

٢. حافظ عبد اللطيف عبد الحافظ محمود، اتجاهات الصادرات المصرية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة – دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، المؤتمر السنوي الحادي عشر لقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، الجغرافيا والتغيرات العالمية المعاصرة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٥ – ٢٦ يوليو ٢٠٠٩.

٣. وفيق محمد جمال الدين إبراهيم، التحليل الجغرافي للواردات المصرية، المؤتمر الجغرافي الدولي الأول لقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب، جامعة حلوان، ٢٧ – ٢٩ أبريل ٢٠١٥.

٤. فريـال محمد الهاجري، جغرافية التجارة الخارجية للملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥ – ١٩٩٣ "دراسة في الجغرافية الاقتصادية"، مجلة بحوث جغرافية، الجمعية الجغرافية السعودية، الرياض، العدد ٢٩، ١٩٩٧.

٥. سيف سالم القايدي، دور الموقع الجغرافي في التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، العدد ٣٤، ديسمبر ٢٠٠٠.

٦. وفيق محمد جمال الدين إبراهيم، التحليل الجغرافي للواردات العمانية (١٩٧٠ – ٢٠٠٤)، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد الثامن والأربعون، الجزء الثاني، ٢٠٠٦.

وتناولت الملامح الجغرافية لتجارة عمان الخارجية، واتجاهات نمو الواردات خلال الفترة من ١٩٧٠–٢٠٠٤م، والعوامل الجغرافية المؤثرة على الواردات، والتركيب السلعي للواردات، والمصادر الجغرافية للواردات، والتقييم الجغرافي للمؤشرات الاقتصادية للواردات، وتوزيع الواردات حسب ميناء الدخول، وتوزيع الواردات على القطاعات الاقتصادية المستخدمة لها، ونماذج من واردات عمان، ورؤية مستقبلية.

٤. دراسة **طلعت عبد الحميد أحمد** عن حركة التجارة بين مصر والدول العربية "دراسة في الجغرافيا الاقتصادية" [٧].

ويتناول البحث دراسة تطور حركة التجارة الخارجية بين مصر والدول العربية، وكذلك يعرض البحث العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في حركة التجارة بين مصر والدول العربية.

مناهج وأساليب الدراسة:

أ. مناهج الدراسة:

اعتمد البحث على عدة مناهج هي:

١. **المنهج التاريخي (Historical Approach):** يهتم هذا المنهج بدراسة التطور التاريخي لحركة التجارة السلعية بين مصر ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك تطور بعض العوامل المؤثرة على حركة التجارة السلعية كتطور النمو السكاني في مصر ودول المجلس.

٢. **المنهج التحليلي (Analysis Approach):** يهتم بتحليل العوامل المؤثرة في حركة التجارة السلعية بين مصر ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٣. **المنهج الإقليمي (Regional Approach):** يهتم هذا المنهج بدراسة كلاً من مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كأقاليم اقتصادية.

ب. أساليب الدراسة:

استخدمت الطالبة الأساليب التالية:

١. **الأساليب الكمية:** وتتمثل في قياس معامل الارتباط بين كمية السلع المتداولة بين مصر ودول المجلس، ومتوسط نصيب الفرد من الواردات والصادرات، وقياس معدل الانحدار بين عدد السكان وحجم التجارة الخارجية بين مصر ودول المجلس.

٢. **الأساليب الإحصائية:** استخدمت في حساب النسب المئوية والجداول البيانية، كما تستخدم في تطبيق بعض المعادلات وذلك باستخدام الحاسب الآلي في التحليل الإحصائي بالاعتماد على البرامج التالية **(Excel - Spss)**.

٣. **الأساليب الكارتوجرافية:** استخدمت لتحويل البيانات الإحصائية الخاصة بحجم التجارة السلعية بين مصر ودول مجلس التعاون إلى مجموعة من الخرائط والأشكال والرسومات البيانية مما يسهل فهمها وقرأتها وتحليلها وذلك اعتماداً على البرامج التالية **(Excel - Arc GIS 10)**.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

١. دراسة العوامل الطبيعية المؤثرة في حركة التجارة السلعية بين مصر ودول المجلس وهي: الموقع الجغرافي، وموارد الثروة الطبيعية وتشمل الموارد المائية، والمناخ، والتربة، وموارد الطاقة والثروة المعدنية.

٢. دراسة العوامل البشرية المؤثرة في حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس وهي: السكان، والبنية الاقتصادية، والنقل، والسياسة الحكومية.

أولاً: العوامل الطبيعية:

---

[٧]. طلعت عبد الحميد أحمد، حركة التجارة بين مصر والدول العربية - دراسة في الجغرافية الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

تتمثل أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في حركة التجارة السلعية بين مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في: الموقع الجغرافي، وموارد الثروة الطبيعية التي تختلف من دولة لأخرى، وسوف يتم تناول كلاً من العوامل الطبيعية فيما يلي بشئ من التفصيل.

أ. <u>الموقع الجغرافى:</u>

يُعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تحدد إمكانية استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في أي إقليم وتصديرها إلى العالم الخارجي، حيث يسهم مع بعض العوامل الأخرى في سهولة الاتصال بالأسواق العالمية وانخفاض التكلفة [٨].

ويعتبر الموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة في حركة التجارة السلعية بين مصر ومجلس التعاون، ذلك لأن الموقع يحدد مدى سهولة أو صعوبة الاتصال بين الدول، كما يرتبط بالموقع البنية والتضاريس، والمناخ، والتربة وغيرها من العوامل الطبيعية التي تعمل على إضعاف أو تنشيط حركة التجارة السلعية بين الدول.

ويُعد الموقع الجغرافي أحد عناصر هيكل مصر الاقتصادي لما له من مميزات مكانية، وتتميز مصر بموقعها الجغرافي الفريد عن باقي الدول العربية بصفة عامة ودول المجلس التعاون بصفة خاصة، حيث تمتد مصر في ملتقى قارتين من قارات العالم القديم فتقع في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا باستثناء شبه جزيرة سيناء التي تقع في قارة آسيا؛ ومن ثم فهي تمثل قلب العالم العربي وركناً أساسياً في العالم الأفريقي.

وتطل مصر على اثنين من المسطحات المائية غاية في الأهمية بالنسبة للتجارة العالمية بصفة عامة والتجارة السلعية مع دول المجلس بصفة خاصة وهي: البحر المتوسط في الشمال بساحل يبلغ طوله ٩٩٥ كم، والبحر الأحمر في الشرق بساحل يبلغ طوله ١٩٤١ كم [٩] والذي يفصل مصر عن المملكة العربية السعودية إحدى دول المجلس، بالإضافة لقناة السويس التي تربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر.

وقد ساعد موقع مصر المطل على كلاً من البحرين المتوسط والأحمر في قيام الموانئ التجارية المهمة. وتُعد الموانئ البحرية بوابات الدول ونوافذها إلى العالم الخارجي، كما تُعد من أهم مرافق الدولة، لكونها المنفذ الاقتصادي للتجارة الخارجية من صادرات وواردات وهي حلقة الاتصال بين مختلف بلدان العالم، وتُعد الموانئ البحرية وثيقة الصلة بتنمية الاقتصاد القومي، بما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على ميزان التبادل التجاري للدولة، كما أنها تساعد على توسيع السوق، واستغلال الموارد البشرية والمادية، وزيادة الإنتاج [١٠]، وتمثل حلقة مهمة في سلسلة النقل المتكامل Integrated Transport.

وتضم مصر خمسة عشر ميناء تجاري [١١] وهي: الإسكندرية، والدخيلة، وبورسعيد، وشرق بورسعيد، ودمياط، والعريش على البحر المتوسط، والسويس، والأدبية، والعين السخنة، وحوض البترول، وسفاجا، ونويبع، والطور، وشرم الشيخ، والغردقة على البحر الأحمر، ومن ثم فهي تتحكم في منفذين تجاريين مهمين بالنسبة لدول المجلس، بالإضافة لتقدم النقل الجوي مما جعلها معبراً لخطوط الطيران العالمية، فقد أصبحت المطارات المصرية تخدم النقل الجوي العالمي عبر القارات، بالإضافة لخط أنابيب بترول سوميد الذي يستقبل أضخم ناقلات البترول من دول الخليج العربية لنقلها من العين السخنة على خليج السويس إلى سيدي كرير على البحر المتوسط ثم تتجه بالسفن إلى دول أوربا، ومن ثم يسهل ذلك عملية التبادل التجاري مع دول المجلس حيث بلغ إجمالي قيمة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس عبر الموانئ المصرية

---

[٨] . محمد خميس الزوكة، جغرافية التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ص ١٥-١٨.

[٩] . وفيق محمد جمال الدين إبراهيم، التحليل الجغرافي للواردات المصرية، مرجع سابق، ص١٠.

[١٠] . وفيق محمد جمال الدين إبراهيم، ميناء قابوس (سلطنة عُمان) – دراسة تحليلية في جغرافية النقل البحري، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد الثالث والأربعون، الجزء الأول، ٢٠٠٤، ص٤٠٥.

[١١] . وزارة النقل – قطاع النقل البحري (www.emdb.gov.eg).

(البرية، والبحرية، والجوية) عام ٢٠١٥م نحو ٨٦٢٩٢ مليون جنيه تُعادل ١١.٤% من إجمالي قيمة التبادل التجاري لمصر مع دول العالم البالغة ٧٥٧٠٢٠ مليون جنيه [١٢].

ولقد ازدادت أهمية البحر الأحمر بافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م، والتي كانت أكبر اختزال للمسافة الجغرافية والاقتصادية والزمنية في جغرافية النقل مما زاد من أهمية الموقع الجغرافي لمصر خاصة بعد اكتشاف البترول في منطقة خليج السويس عام ١٩١٠م، إذ تُعد محطات للتزود بالوقود تخدم السفن العابرة لقناة السويس، كما كان لقرب الموانئ من حقول البترول البرية والبحرية أثر في جعل تلك الموانئ تستقبل النصيب الأكبر من البترول الخام في معامل التكرير البترولية؛ فميناء حوض البترول يستقبل ناقلات البترول المحملة بالمواد البترولية والغاز حمولة ١٨ ألف طن من حقول البترول بالبحر الأحمر [١٣]، بالإضافة لموقع دول المجلس على الجانب الشرقي للبحر الأحمر حيث الثروة النفطية؛ ومن ثم كان لموقع مصر الجغرافي أثره في تعزيز العلاقات الاقتصادية بصفة عامة والعلاقات التجارية بصفة خاصة مع دول المجلس التعاون.

كما ساعد الجوار الجغرافي بين مصر ودول المجلس على تقليل نفقات النقل من وإلى مصر خاصة أن مصر وكلاً من دول المجلس هي دول ساحلية يتوافر بها النقل البحري أرخص أنواع النقل، وقد ساعد ضيق مخارج البحر الأحمر في الشمال على إمكانية سيطرة مصر على الطرق البحرية المهمة مثل:

- قناة السويس: هي قناة صناعية تربط بين بحار مفتوحة (البحر الأحمر، والبحر المتوسط) بعد أن كان كلاً من البحر الأحمر والمتوسط عبارة عن بحار شبه مغلقة Semi-closed Sea قبل شق القناة لا ترتبط بالبحار والمحيطات. وزادت أهمية قناة السويس بعد توسعها وتعميقها، وحفر قناة جديدة موازية للقناة القديمة عام ٢٠١٥م ليبلغ طول القناة الكلي ١٩٠ كم، ويهدف مشروع القناة الجديدة إلى السماح بعبور السفن في اتجاهين، وتقليل زمن الانتظار، وزيادة حركة السفن في اليوم، وأصبح طريق البحر المتوسط البحر الأحمر ثاني طريق ملاحي في العالم بعد طريق المحيط الأطلنطي الشمالي.
- خليج السويس: يقع بأكمله في الأراضي المصرية ويمثل الذراع الشمالية الغربية للبحر الأحمر ومدخله الجنوبي عند مضيق جوبال، وينقسم الخليج عبر جزيرتين هما شدوان وجوبال وهما يسيطران على حركة الملاحة في هذا الخليج.
- خليج العقبة: يمثل الذراع الشمالية الشرقية للبحر الأحمر ومدخله الجنوبي عند جزيرة تيران والتي تبعد ثلاثة أميال عن الساحل المصري وأربعة أميال عن جزيرة صنافير السعودية، ويقع مدخل الخليج في المياه الإقليمية المصرية وتكمن أهمية مضيق تيران في أنه يتحكم في المدخل الجنوبي لخليج السويس [١٤].

ويتضح مما سبق أن من يسيطر على تلك المراكز الاستراتيجية فهو يسيطر على البحر بأكمله ومن ثم على حركة التجارة المارة به، كذلك أدى الموقع الجغرافي لمصر دوراً في إعادة تصدير Re -Exports جزء من الواردات إلى الدول الأخرى.

وتقع دول المجلس في الركن الجنوبي الغربي من قارة آسيا فيما بين الخليج العربي شرقاً والبحر الأحمر غرباً وبادية الشام شمالاً وخليج عُمان والبحر العربي والمحيط الهندي جنوباً، وتتميز دول المجلس بأنها دول ساحلية ذات جبهات بحرية، وعادة ما يزيد التبادل التجاري بالنسبة للدول الساحلية إما مع دول الساحل المجاور لها أو مع السواحل الأخرى، حيث تمتد المملكة العربية السعودية بطول الساحل الشرقي للبحر الأحمر كما أنها تطل على الخليج العربي

---

[١٢] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ديسمبر ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ص ٣٤-٣٥.

[١٣] . محمد حسن السيد محمد عرفة، تنمية موانئ الساحل الغربي لخليج السويس "دراسة في جغرافية النقل البحري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠١٥، ص١٣.

[١٤] . محمد يوسف الجعيلي، دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ص ٢٥-٢٧.

(مياه شبه مفتوحة) فهي تقع في قلب العالم القديم يحدها اليابس الآسيوي من الشمال والشرق، واليابس الأفريقي من الغرب والجنوب الغربي بحيث لا يفصلها عنه سوى البحر الأحمر بالإضافة لوقوعها في منطقة بها ممرات بحرية مهمة في حركة التجارة السلعية تتمثل في خليج العقبة والخليج العربي؛ ومن ثم سيطرت المملكة على طرق تجارية مهمة [١٥]، أما دولة الكويت، والإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر فتطل على ساحل الخليج العربي. وتتميز سلطنة عُمان بأنها لا تطل فقط على الخليج العربي بل تطل أيضاً على مياه مفتوحة كخليج عُمان وبحر العرب والمحيط الهندي، وقد استفادت عُمان من موقعها الاستراتيجي على خليج عُمان ذراع البحر الأحمر والمحيط الهندي الذي يتصل بالخليج العربي الممتد داخل اليابس عبر مضيق هرمز، وبذلك تتحكم سلطنة عُمان في حركة الملاحة ليست في دول الجوار فقط ولكن في الملاحة الدولية بين الشرق والغرب فالخليج العربي يمتاز بموقعه المتوسط في قلب العالم القديم بين العالم الآسيوي الأفريقي في الشرق من ناحية، والعالم الأوربي في الغرب من ناحية أخرى [١٦].

وتتميز سواحل دول المجلس المطلة على الخليج العربي والمحيط الهندي بأنها سهلية ومستوية وكثيرة التعاريج [١٧] مما يساعد على قيام الموانئ التجارية على طول الساحل وبالتالي تنشيط حركة التجارة السلعية بين دول المجلس ومصر، كذلك أدى الموقع الجغرافي لدول المجلس دوراً في إعادة تصدير جزء من الواردات إلى دول المنطقة بصفة خاصة أو دول العالم بصفة عامة.

وصفوة القول أن للموقع الجغرافي دوراً مهماً في تنشيط حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس، لما له من تناظر جغرافي إيجابي، فتقع مصر شمال شرق أفريقيا، وتقع دول المجلس جنوب غرب آسيا، كما أن الموقعين ساحليين وفي مناطق حركة تجارية مهمة متمثلة في المحيط الهندي والخليج العربي وخليج عُمان بالنسبة لدول المجلس، والبحر المتوسط والأحمر بالنسبة لمصر، كما يتحكم الموقعين في ممرات دولية تُعد من أهم الممرات التجارية العالمية، فتتحكم دول المجلس في مضيق هرمز، وتتحكم مصر في حركة التجارة عبر قناة السويس، مما سهل حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس.

ب. موارد الثروة الطبيعية:

الموارد الطبيعية Natural Resources هي الهبات التي تحتوي على ثروة لا دخل للإنسان في وجودها، والتي يمكن أن تتحول إلى سلع يمكن تداولها بين الدول وفقاً لاحتياجاتهم [١٨]، ولا يمكن أن نعتبر أي عنصر من عناصر البيئة مورد طبيعي إلا إذا كان له فائدة في الوصول لهدف من أهداف الإنسان حيث تعتمد عملية الإنتاج على استغلال الإنسان للموارد الطبيعية فعلى سبيل المثال التربة الفيضية ومياه نهر النيل في مصر لم تكن موارد طبيعية رغم وجودها إلا بعد معرفة الإنسان للزراعة أما قبل ذلك كانت مصادر كامنة لعملية الإنتاج الزراعي.

ولذلك تُعرف الموارد الطبيعية بأنها منح الطبيعة للإنسان من صخور ومعادن وطاقة وتربة وماء، واستغلال الإنسان لهذه الموارد الطبيعية يعطيها قيمة وأهمية لذا تتحول إلى موارد اقتصادية Economic Resources، فقبل اكتشاف زيت البترول في دول المجلس كان مصدراً للثروة كامناً في باطن الأرض، وعندما اكتشفه الإنسان أصبح مورداً طبيعياً وعندما استغله بالفعل أصبح مورداً اقتصادياً؛ لذلك لابد أن نُفرق بين الموارد الطبيعية الاقتصادية والموارد الطبيعية غير الاقتصادية، فالأولى هي كل الموارد التي يمكن تحويلها بشكل مباشر لموارد

---

[١٥] . المرجع السابق، ص٩٠.

[١٦] . وفيق محمد جمال الدين إبراهيم، التحليل الجغرافي للواردات العُمانية (١٩٧٠ – ٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٢.

[١٧] . السيد عبد الحليم عبد العال، النشاط التجاري في موانئ شبه الجزيرة العربية خلال القرنين الثالث والرابع بعد الهجرة التاسع والعاشر بعد الميلاد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ٢٠٠٠، ص٢١٠.

[١٨] . ناصر حسن أحمد عثمان، تجارة مصر الخارجية خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٥ "دراسة في الجغرافيا الاقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – بنها، جامعة الزقازيق، ١٩٩٩، ص٢٩٠.

اقتصادية كالصخور والمعادن، أما الثانية فتشمل العوامل الطبيعية المؤثرة في عمليات الإنتاج الزراعي كالمناخ والتربة والمياه [١٩].

وتزخر مصر ودول المجلس بموارد طبيعية متنوعة ومهمة تشكل العمود الفقري لاقتصادياتها، وتتنوع هذه الموارد وفقاً للتباين في كلاً من الموقع الجغرافي، والبنية والتضاريس، والمناخ، والتربة ومن ثم اختلاف تلك الموارد من دولة لأخرى، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التبادل التجاري بين مصر ودول مجلس التعاون. وتتنوع تلك الموارد لتشمل الموارد المائية، والمناخ، والتربة، والثروة المعدنية.

١. الموارد المائية Water Resources:

تُعد المياه من أهم العوامل الطبيعية اللازمة للأنشطة الاقتصادية، فهي أساس لقيام الزراعة، كما تعتمد المؤسسات الصناعية على الماء في عملياتها الإنتاجية، وتدخل المياه في توليد القدرة البخارية، ويحتاج إنتاج البرميل الواحد من البترول ٤ متر^{٣} من المياه، وفي صناعة الكهرباء يحتاج إنتاج الكيلو وات/ساعة في المحطات الحرارية ٣٧ متر^{٣} من المياه، ويتم استغلال المياه كمادة خام في الصناعات الغذائية بشتى أشكالها مثل صناعة المياه الغازية ومياه الشرب [٢٠].

وتنقسم الموارد المائية إلى موارد مياه تقليدية تتمثل في المياه السطحية والمياه الجوفية، وموارد مياه غير تقليدية تتمثل في تحلية مياه البحر (إعذاب المياه)، ومياه الصرف المعالجة سواء الصرف الزراعي أو الصرف الصحي، وجمع مياه الأمطار والسيول.

- **موارد المياه التقليدية:**

تعتمد مصر اعتماداً رئيسياً على المياه السطحية حيث تمثل حصيلة مياه نهر النيل ٥٥.٥٠ مليار متر^{٣}/السنة أي ما يُعادل ٧٢.٦% من إجمالي كمية الموارد المائية في مصر والتي تبلغ ٧٦.٤ مليار متر^{٣}/السنة وذلك عام ٢٠١٥م [٢١] كما يتضح من جدول (١) وشكل (١)، ويمثل نهر النيل مصدر دائم للمياه في مصر ومن ثم تقوم الزراعة اعتماداً على مياه النهر بشكل أساسي في الوادي والدلتا حيث يستخدم ٦٢.٣٥ مليار متر^{٣}/السنة في النشاط الزراعي مما يزيد من الإنتاج الزراعي وتنوع المحاصيل الزراعية وهذا ما تفتقر إليه دول المجلس حيث تفتقد للمياه السطحية باستثناء المملكة العربية السعودية والتي بلغت المياه السطحية العذبة فيها من محطات تنقية المياه المنشأة على السدود ١٢٣ مليون متر^{٣}/السنة عام ٢٠١٥م [٢٢]، مما يؤثر في حركة التبادل التجاري فيما بينهم ويجعل دول المجلس تسد احتياجاتها من الحاصلات الزراعية باستيرادها من مصر.

جدول (١) كمية الموارد المائية المتاحة في مصر وفقاً للمصدر عام ٢٠١٥م

الموارد المائية	الكمية (بالمليار متر^{٣}/السنة)	%
حصيلة مياه نهر النيل	٥٥.٥٠	٧٢.٦
حصيلة المياه الجوفية في الوادي والدلتا	٦.٩٠	٩.٠
تدوير مياه الصرف الزراعي	١١.٧٠	١٥.٣
تدوير مياه الصرف الصحي	١.٣٠	١.٧
الأمطار والسيول	٠.٩٠	١.٢
تحلية مياه البحر	٠.١٠	٠.١
إجمالي حصيلة الموارد المائية	٧٦.٤	١٠٠

١٩ . محمد خميس الزوكة، الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٣٩.
٢٠ . وفيق محمد جمال الدين إبراهيم، جغرافية الصناعة، مطبعة أم القرى، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٠٥.
٢١ . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مرجع سابق، ص١٧٣.
٢٢ . المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إحصاءات المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية Water Statistics in GCC Countries، نشرة سنوية ٢٠١٥، العدد الثاني، أكتوبر ٢٠١٧.

- **المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مرجع سابق، ص١٧٣.**

أما عن موارد المياه الجوفية في مصر فتوجد في الوادي والدلتا وتمثل ٦.٩٠ مليار متر٣/السنة بنسبة ٩% من إجمالي كمية الموارد المائية المتاحة في مصر عام ٢٠١٥م [٢٣]، بالإضافة لخزان الحجر الرملي النوبي والذي تشترك فيه كلاً من تشاد ومصر وليبيا والسودان [٢٤]، ولكن نظراً لارتفاع تكاليف استخراج المياه الجوفية فهي لا تمثل المصدر الرئيسي للموارد المائية في مصر خاصة مع وجود نهر النيل كمورد دائم للمياه والذي تُقام حرفة الزراعة في الوادي والدلتا اعتماداً عليه.

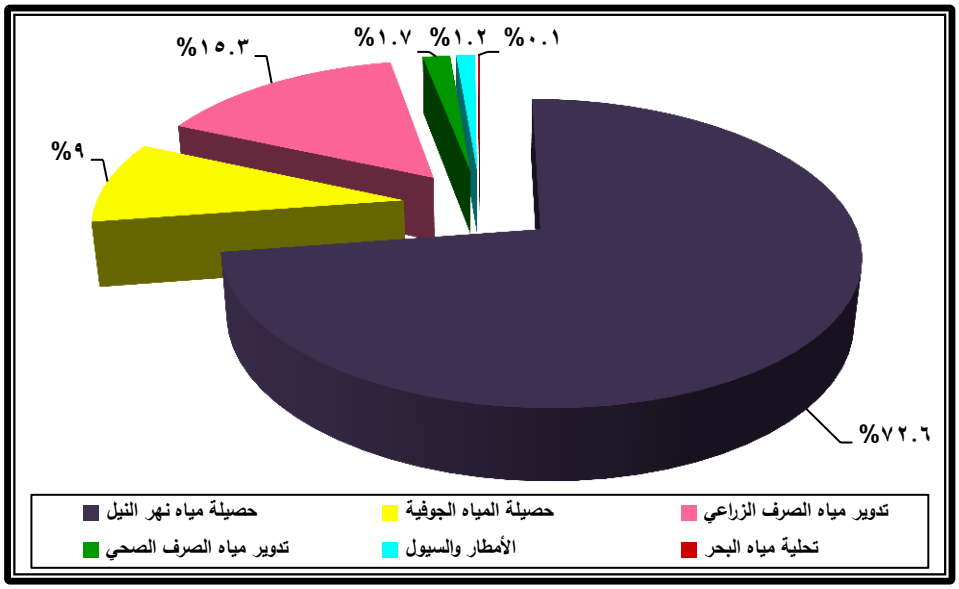

شكل (١) الموارد المائية المتاحة في مصر وفقاً للمصدر عام ٢٠١٥م

وتُعد المياه الجوفية في دول مجلس التعاون ثاني الموارد المائية الرئيسية بعد الأمطار والسيول، وتتغذى طبقاتها الضحلة والعميقة على مياه الأمطار المتساقطة، وتوجد المياه الجوفية في طبقة الدمام الحجرية الدلومينية [٢٥] كما توجد مياه العيون الطبيعية كالتي توجد في الأفلاج والخرج والإحساء ووادي فاطمة والفرع وعين زبيدة وعين حنين ولذلك تُعد أهم المناطق الزراعية بالمملكة العربية السعودية، وفي الإمارات العربية المتحدة يُعد الإقليم الشرقي ممثلاً في السهل الحصوي الداخلي وفي سهل الباطنة الساحلي أكثر أقاليم الدولة غنى بمصادر المياه الجوفية لذلك يضم أكثر الواحات الزراعية.

ومعظم مياه الخزان الجوفي في دولة قطر حفرية تتشكل عن طريق المياه المتسربة خلال الشقوق والفواصل، وفي دولة الكويت توجد المياه الجوفية العذبة في حقل الروضتين وأم العيش، وتوجد المياه الجوفية المالحة جنوب غرب مدينة الكويت.

وتستمد مملكة البحرين المياه الجوفية من خزان داخل تكوينات عصر الأيوسين والتي تتألف من الصخور الجيرية، وفي سلطنة عُمان تتشكل المياه الجوفية من الأمطار المتسربة إلى المخزون الجوفي؛ ولذلك قام النشاط الزراعي في عُمان اعتماداً على استخدام الأفلاج [٢٦]

---

[٢٣] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مرجع سابق، ص١٧٣.

[٢٤] . المكتب الإقليمي للدول العربية، حوكمة المياه في المنطقة العربية "إدارة الندرة وتأمين المستقبل"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٤، ص٢٨.

[٢٥] . المرجع السابق، ص١٦.

[٢٦] . الأفلاج: هي قناة جوفية مغطاه كلياً أو جزئياً تُحفر تحت سطح المياه الحرة وباتجاه جريان مسار الجريان الجوفي بحيث تميل مع السطح لتجري المياه مع اتجاه سطح الأرض، ويخرج الفلج متحولاً إلى قناة سطحية عادية.

لاستثمار المياه الجوفية القريبة من سطح الأرض [٢٧]. وقامت الحكومة في سلطنة عُمان بإنشاء مشاريع سدود التغذية الجوفية من خلال الحفاظ على المياه المكتسبة من فيضانات الأودية عقب سقوط الأمطار، وذلك بتخزينها في طبقات الأرض السفلى للتغلب على فقدها بالتبخر، ومن ثم زيادة المخزون الجوفي بتغذيتها بها، وتُبنى هذه السدود في عرض الأودية بغرض تقليل سرعة مياه الأمطار الجارية فيها، ومن ثم تنظيم سير هذه المياه ببطء وانتشارها فوق مساحات كبيرة خلف السد لاعطائها فرصة التسرب السريع تحت سطح الأرض قبل وصولها إلى البحر أو الصحراء، وتم اقامة ٥٨ سداً عند مواقع مناسبة على الأودية المختلفة، لإمكان إضافة ما يقرب من ٨٠ مليون متر^{٣} سنوياً من المياه إلى الخزان الجوفي ومنها: سد وادي الحوض، وسد وادي حلفى/صلاحي، وسد وادي قريات، وذلك بغرض التوسع الزراعي [٢٨].

وقد بلغت حصيلة المياه الجوفية العذبة بدول المجلس عام ٢٠١٥م ما يقرب من ٢٨ مليار متر^{٣}/السنة [٢٩] كما بالجدول رقم (٢) وشكل (٢)، وهذا يؤثر بدوره على ممارسة النشاط الزراعي والصناعي في دول المجلس حيث تعتمد على موارد المياه الجوفية في تلبية الطلب المتزايد على المياه ولإشباع حاجة الاستهلاك المحلي وحاجة الزراعة من الري، وقد أدى الاستغلال المفرط للمياه الجوفية وزيادة ضخ المياه وهبوط مستوى المياه الجوفية إلى نضوب ينابيع مملكة البحرين الطبيعية، وينابيع واحة الإحساء في المملكة العربية السعودية، وفي دولة الإمارات نتيجة الضخ الشديد للمياه الجوفية في السهول الساحلية الشرقية زادت ملوحة المياه مما أدى لانقطاع مياه الري ومن ثم تدهورت مزارع النخيل، وقد أدى الاستخراج الزائد للمياه الجوفية بدول المجلس من أجل التوسع في الري الزراعي إلى تسرب المياه المالحة من المناطق الساحلية.

جدول (٢) كمية الموارد المائية المتاحة في دول مجلس التعاون وفقاً للمصدر عام ٢٠١٥م

القيمة بالمليون متر^{٣}/السنة

الموارد المائية	السعودية	الكويت	البحرين	الإمارات	قطر	عُمان	الإجمالي
الأمطار والسيول	١٤١٧٣٤.٥	١٧٤٢.٦	٥٠.٦	١٤٩٥.٦	٣٢٣.٣ (*)	٢٧٥٠٦.٨	١٧٢٨٥٣.٤
المياه السطحية العذبة (١)	١٢٣	—	—	—	—	—	١٢٣
المياه الجوفية العذبة	٢٢٦٤٧.٦	٨٣	١٥٩.١ (٢)	٣٥٣٦	٢٥٠.٣	١٢٧٧.٤	٢٧٩٥٣.٤
مياه التحلية	١٨٣٣	٦٧٧	٢٤١.٦	٢٠٠٤.٧	٥٣٣ (*)	٢٣٩.٦	٥٥٢٨.٩
مياه الصرف المعالجة	٢٢٩	٤٤.٩	٢٨.٦	٤٥١.٧	٩٧	٦٦ (*)	٩١٧.٢
الإجمالي	١٦٦٥٦٧.١	٢٥٤٧.٥	٤٧٩.٩	٧٤٨٨	١٢٠٣.٦	٢٩٠٨٩.٨	٢٠٧٣٧٥.٩

[٢٧] . وفيق محمد جمال الدين، بعض مظاهر جغرافية الزراعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، رسائل جغرافية (٣٢٣)، أبريل ٢٠٠٧، ص ص ١٤-١٥.

[٢٨] . وفيق محمد جمال الدين إبراهيم، بعض مظاهر جغرافية الإنتاج الزراعي في سلطنة عُمان، مجلة رسائل جغرافية، العدد ٢٣٠، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، ١٩٩٩، ص ص٣٩-٤٠.

[٢٩] . المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إحصاءات المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية Water Statistics in GCC Countries، مرجع سابق، ص٢٠.

- **المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إحصاءات المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية Water Statistics in GCC Countries، مرجع سابق، ص ص ١٥-٢٤.**

(١) تنتج من محطات تنقية المياه المنشأة على السدود.

(٢) تشمل المياه الجوفية المالحة أيضاً.

(*) بيانات عام ٢٠١٤م.

كذلك فإن استخدام المياه الجوفية بصورة مُفرطة تزيد على معدلات الإمدادات الطبيعية يؤدي للانخفاض السريع في مخزون طبقات المياه الجوفية، وزيادة التملح، وتدهور جودتها لتسرب المياه المالحة إليها سواء مياه البحر الأحمر أو مياه الخليج العربي أو مياه خليج عُمان مما يهدد النشاط الزراعي والصناعي بدول المجلس ويدفعها لسد احتياجات سكانها من السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية باستيراد بعضها من مصر.

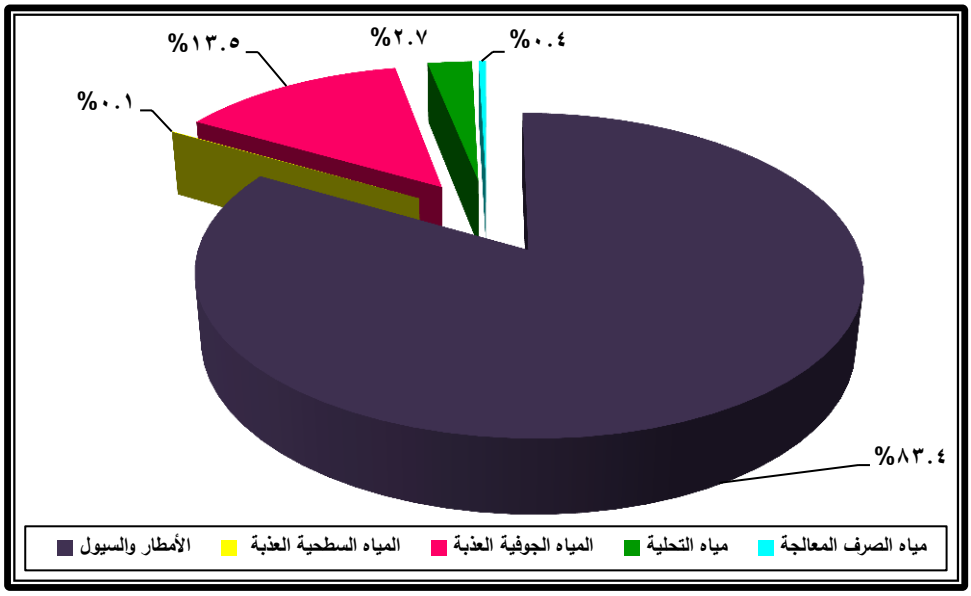

شكل (٢) الموارد المائية المتاحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠١٥م

ويتضح من إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٥م أن كمية المياه المعدنية التي تصدرها مصر لدول المجلس تمثل ٢٧٠٠٠ لتر بقيمة ٢٤٢ ألف جنيه وتقتصر على ثلاث فقط من دول المجلس وهي الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عُمان، وتأتي الإمارات في المركز الأول من حيث الكمية والقيمة حيث تستحوذ على ٨٠.٩% و ٨٢.٦% من إجمالي كمية وقيمة صادرات مصر لدول المجلس من المياه المعدنية على الترتيب. أما عن المياه المعدنية التي تستوردها مصر من دول المجلس فتبلغ ٤٠٧٦٠٣ لتر بقيمة ٢٠٨٦ ألف جنيه وتقتصر أيضاً على ثلاث فقط من دول المجلس وهي المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، وتستحوذ السعودية على المركز الأول من حيث الكمية والقيمة بنسبة ٩٤.٤% و ٩٥.٥% من إجمالي كمية وقيمة واردات مصر من دول المجلس من المياه المعدنية على الترتيب [٣٠].

ويتضح مما سبق أن دول المجلس تعتمد على المياه الجوفية كأحد الموارد المائية الرئيسية نظراً لعدم وفرة مياه سطحية (الأنهار دائمة الجريان)، ويدل ذلك على قوة دول مجلس التعاون الاقتصادية لأن عملية استخراج المياه من باطن الأرض تحتاج إلى تكاليف باهظة.

- **موارد المياه غير التقليدية:**

[٣٠] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ديسمبر ٢٠١٦، مرجع سابق، صفحات متعددة.

تمثل المياه المُعاد استخدامها من مياه الصرف (الزراعي والصحي) ثاني أهم الموارد المائية التي تعتمد عليها مصر لسد الطلب المتزايد على المياه خاصة في ظل التضخم السكاني وتمثل ١٣ مليار متر^{٣}/السنة أي ١٧% من إجمالي الموارد المائية في مصر عام ٢٠١٥م [٣١] كما يتضح من جدول (١) وشكل (١)، وتستخدم مياه الصرف المعالجة في الري خاصة للمحاصيل التي تروى بمياه الصرف كالمحاصيل العلفية، والحبوب، والزيتون، وأشجار الفاكهة، ونباتات الزينة، كما تستخدم كجزء من التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية مما يؤثر على إنتاج بعض المحاصيل الزراعية، وبالتالي على فائض الإنتاج الذي يتم تصدير البعض منه إلى دول المجلس خاصة وأن دول المجلس لا تقوم بإعاده تدوير مياه الصرف إلا في نطاق ضيق، فقد بلغت كمية المياه المُعاد استخدامها عام ٢٠١٥م نحو ٩١٧.٢ مليون متر^{٣}/السنة بنسبة ٠.٤% من إجمالي الموارد المائية بدول المجلس [٣٢] كما يتبين من جدول (٢) وشكل (٢)، ومع ذلك بدأت دول المجلس في معالجة المزيد من مياه الصرف للحد من ضخ المياه الجوفية المستخدمة في الإنتاج الزراعي.

وتمثل حصيلة مياه الأمطار والسيول في مصر ٠.٩ مليار متر^{٣}/السنة بنسبة ١.٢% من إجمالي الموارد المائية [٣٣] وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بمثيلتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد بلغت ١٧٢.٩ مليار متر^{٣}/السنة بنسبة ٨٣.٤% من إجمالي الموارد المائية بدول المجلس [٣٤] ومن ثم فهي تُعد المورد الرئيسي للمياه خاصة وأن تلك الدول تقع ببيئة صحراوية قاحلة تفتقر لمجرى مائي سطحي كنهر النيل في مصر، حيث قامت بتجميع مياه الأمطار بالخزانات الأرضية، والأحواض المائية الصغيرة بالقرب من المناطق المزروعة، والسدود الصغيرة [٣٥].

وتساهم المياه المحلاه بحصة ضئيلة جداً من إجمالي الموارد المائية في مصر بلغت ٠.١ مليار متر^{٣}/السنة [٣٦]، وقامت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بتنفيذ منظومة إنشاء محطات تحلية (إعذاب) مياه البحر للأغراض المدنية ومتطلبات المحليات من احتياجاتها من مياه الشرب وتلبية خطط التنمية في المحافظات حيث تم تنفيذ ١٤ محطة تحلية لمياه البحر المتوسط والأحمر وخليجي السويس والعقبة، وأضافت هذه المحطات ٨١٧ ألف متر^{٣} يومياً لمواجهة متطلبات الزيادة السكانية ومشروعات التنمية والمدن السكانية الجديدة، إلا أنها تحتل المركز الثالث في دول المجلس حيث تبلغ ٥٥٢٨.٩ مليون متر^{٣}/السنة بنسبة ٢.٧% من إجمالي الموارد المائية في دول المجلس [٣٧] حيث تلجأ دول المجلس لتحلية مياه البحار بسبب النمو السكاني بدول المجلس، ونفاذ إحدى موارد المياه التقليدية (المياه الجوفية)، وندرة وجود المياه السطحية (الأنهار)، وتذبذب كميات الأمطار المتساقطة من عام لأخر ومن فصل لأخر من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن عملية تحلية المياه كثيفة الاستهلاك للطاقة فالسعودية تستهلك ٢٥% من إنتاج النفط والغاز لتوليد الكهرباء وإنتاج المياه في محطات توليد الطاقة لتحلية المياه، كذلك تستهلك الكويت أكثر من نصف إجمالي إنتاج الطاقة لتحلية المياه [٣٨].

وتُعد تحلية مياه خليج عُمان من المصادر غير التقليدية تعتمد عليها سلطنة عُمان لتوفير المياه للأغراض المتعددة، نظراً للزيادة السكانية والتوسع العمراني، لم تعد المياه المنتجة من

---

[٣١] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مرجع سابق، ص١٧٣.

[٣٢] . المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إحصاءات المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية Water Statistics in GCC Countries، مرجع سابق، ص٢٤.

[٣٣] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مرجع سابق، ص١٧٣.

[٣٤] . المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إحصاءات المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية Water Statistics in GCC Countries، مرجع سابق، ص١٥.

[٣٥] . المكتب الإقليمي للدول العربية، حوكمة المياه في المنطقة العربية "إدارة الندرة وتأمين المستقبل"، مرجع سابق، ص٢٧.

[٣٦] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مرجع سابق، ص١٧٣.

[٣٧] . المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إحصاءات المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية Water Statistics in GCC Countries، مرجع سابق، ص٢٢.

[٣٨] . المكتب الإقليمي للدول العربية، حوكمة المياه في المنطقة العربية "إدارة الندرة وتأمين المستقبل"، مرجع سابق، ص٢١.

المياه الجوفية كافية لمقابلة الاحتياجات المتزايدة، واتجهت الحكومة إلى انشاء محطة للتحلية بالغبرة بمدينة مسقط وهي أكبر محطة لتحلية المياه في سلطنة عُمان، وتنتج هذه المحطة ١٥٩ ألف متر^{٣}/اليوم، وتكمن المشكلة في ارتفاع تكاليف الحصول على المياه عن طريق التحلية مما أعجز القطاع المسئول عن التمويل الذاتي، ومن ثم تتحمل الحكومة دعم استهلاك المياه [٣٩].

ويتضح مما سبق أن وجود نهر النيل بمصر كمصدر دائم للمياه ساعد على تميزها عن دول المجلس ذو الثروة الاقتصادية الهائلة والتي تستغل قدرتها الاقتصادية في الحصول علي الموارد المائية بطرق تحتاج إلى تكلفة اقتصادية هائلة كما سبق ذكره، ومن ثم يؤثر ذلك على النشاط الزراعي والصناعي وبالتالي على حركة التبادل التجاري بين مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢. <u>المناخ:</u>

ترتب على الموقع الفلكي لمصر بين دائرتي عرض ٢٢°:٣٢° شمالاً وبين خطي طول ٢٥°:٣٧° شرقاً، وقوع معظم الأراضي المصرية في المنطقة المدارية الحارة وشبه المدارية ما عدا الشريط الساحلي الشمالي، وهذا الموقع جعل مصر تتلقى كمية كبيرة من الاشعاع الشمسي لمعظم أيام السنة، أدى إلى طول فصل النمو من حيث درجات الحرارة وعدد ساعات سطوع الشمس، مع توفير مياه الري أمكن زراعة الأراضي الزراعية البالغ مساحتها ٩ مليون فدان أكثر من مرة في السنة بمحاصيل شتوية وصيفية ونيلية (صيفية متأخرة)، مما ترتب عليه مضاعفة مساحة الأراضي الزراعية لتبلغ المساحة المحصولية ١٦ مليون فدان، وساعد موقع مصر جنوب البحر المتوسط على زراعة محاصيل المناطق المعتدلة والمعتدلة الدفيئة في شمال مصر مثل: بنجر السكر، والقمح، والشعير، والتفاح، والموالح، والزيتون، والبطاطس، ومحاصيل المناطق المدارية جنوب مصر مثل: قصب السكر، والذرة الشامية والرفيعة، والقطن [٤٠].

ويتميز مناخ مصر بسمات خاصة أكسبت العديد من المحاصيل الزراعية المصرية جودة عالية جعلتها تتميز عن غيرها فعلى سبيل المثال ساهم المناخ المصري في سرعة نمو بعض محاصيل الفاكهة كمحاصيل الموالح خاصة البرتقال فقد بلغ إجمالي كمية إنتاج الموالح في مصر عام ٢٠١٥م نحو ٤٦٤٧ ألف طن [٤١] تصدر مصر منها لدول المجلس ٥٠٠٤٠٦ طن [٤٢] أي ما يُعادل ١٠.٨% من إجمالي إنتاج الموالح في مصر، مما ساعد على وفرة تلك المحاصيل ووصولها للأسواق العربية والأوربية بصفة عامة وأسواق دول المجلس بصفة خاصة قبل أن تتوافر بالأسواق المنافسة للسوق المصرية، ومن ثم يؤثر المناخ تأثيراً مباشراً في نمط الزراعة السائد وكم ونوع المحاصيل الزراعية بزيادة الإنتاج أو نقصه مما ينعكس على كمية الصادرات والواردات وبالتالي على حركة التجارة السلعية بين مصر ودول المجلس.

كذلك أسهم عامل الحرارة مع توفير مصدر دائم للري في مضاعفة الإنتاج الزراعي لنفس مساحة الأرض الزراعية، حيث تقسم مصر السنة الزراعية إلى ثلاثة فصول زراعية (الفصل الشتوي، والفصل الصيفي، والفصل الصيفي المتأخر أو النيلي) [٤٣] إذ قلما توجد منطقة محدودة المساحة كالوادي والدلتا في مصر (٤% من إجمالي مساحة مصر) وتصلح لزراعة مختلف المحاصيل الزراعية التي تحتاج لظروف مناخية متباينة، فتوجد محاصيل البحر المتوسط كالموالح والحبوب الشتوية، ومحاصيل الأقاليم المدارية كالذرة والقصب والقطن، والمحاصيل الموسمية كالمانجو والأرز وغيرها من المحاصيل التي تسهم في سد حاجة الاستهلاك المحلي بنسب متفاوتة مما ينعكس بدوره على تجارة مصر السلعية مع دول المجلس.

---

[٣٩] . وفيق محمد جمال الدين إبراهيم، مياه الشرب في محافظة مسقط (سلطنة عُمان) دراسة جغرافية تطبيقية، مجلة رسائل جغرافية، العدد ٢٣٥، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، ١٩٩٩، ص٧.

[٤٠] . وفيق محمد جمال الدين إبراهيم، جغرافية مصر الاقتصادية، مطبعة أم القرى، القاهرة، ٢٠١٧، ص٥٢.

[٤١] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مرجع سابق، ص٤٥.

[٤٢] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ديسمبر ٢٠١٦، مرجع سابق، صفحات متعددة.

[٤٣] . ناصر حسن أحمد عثمان، تجارة مصر الخارجية خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٥ "دراسة في الجغرافيا الاقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – بنها، جامعة الزقازيق، ١٩٩٩، ص٢٩٤.

ويتصف المناخ في مصر بالجفاف وما يصاحبه من هواء هابط يقلل من فرص سقوط الأمطار باستثناء إقليم البحر المتوسط الذي تسقط عليه الأمطار القليلة في فصل الشتاء؛ وقد أدى ذلك لندرة النبات الطبيعي مما أثر على الثروة الحيوانية وانعكس ذلك على حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس.

ولم يكن تأثير المناخ في مصر على النشاط الزراعي فحسب بل على النشاط الصناعي أيضاً فهناك بعض الصناعات التي تحتاج لمناخ معين لقيامها كصناعة الغزل والنسيج فهي تحتاج لنسبة رطوبة مرتفعة حتى لا تتقصف تيلة القطن لذلك تم إقامة تلك الصناعة في المحلة الكبرى مما أثر بدوره على الإنتاج كماً ونوعاً مما ينعكس على فائض الإنتاج ومن ثم على حركة التجارة السلعية [٤٤].

وفي المقابل يسود المناخ الصحراوي القاري في دول المجلس حيث الحرارة المرتفعة، وتذبذب كميات الأمطار المتساقطة من فصل لآخر ومن مكان لآخر، الأمر الذي انعكس على قلة الموارد الزراعية والحيوانية، وكذلك على النشاط الصناعي، وبالتالي احتياجها الشديد والمتزايد لمنتجات هذه الموارد الزراعية والصناعية والذي تسده عن طريق الاستيراد وبالتالي تنشيط حركة التبادل التجاري.

ويتبين مما سبق أن مناخ مصر ساعد على تباين وتنوع الإنتاج الزراعي والصناعي، وعلى العكس في دول المجلس فالظروف المناخية القاسية أضعفت من الإنتاج الزراعي والصناعي، ومن هنا نشطت حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس لصالح مصر.

٣. <u>التربة:</u>

التربة من عناصر البيئة الطبيعية التي لها أهمية كبيرة في التأثير على الزراعة، حيث إن هناك علاقة وثيقة بين النبات والتربة من وجوه مختلفة، والتربة تتركز أهميتها للإنتاج الزراعي في ثلاث نواحي هي: أن النبات يضرب فيها بجذوره مما يساعد على تثبيته ويؤمنه ضد التأثر بالرياح الشديدة، ويمتص منها النبات المياه التي يحتاج إليها، وتمد التربة النيات بالأملاح المعدنية والعناصر الغذائية التي يحتاج إليها لكي ينمو ويزدهر. ولكل تربة خصائص طبيعية وكيماوية وعضوية تؤثر في الإنتاج الزراعي مثل حجم الحبيبات، ودرجة المسامية، والتهوية، والنفاذية، والعمق.

ويتوقف قوام التربة على مكونات ثلاثة هي: الصلصال والطين والرمل وحجم ذرات كل منها، وتؤدي التربة دوراً رئيسياً في تحديد نوعية المحاصيل الزراعية، حيث أن لكل نوع من المحاصيل الزراعية التربة المناسبة له، وتتميز مصر بالتربة الفيضية المنقولة Alluvial Soil Transported بواسطة الأنهار وارسابها على طول وادي نهر النيل ودلتاه، وتُعد التربة الفيضية أفضل أنواع التربات وتصلح لزراعة جميع المحاصيل الزراعية وتُعوض عن فقرها لبعض العناصر المعدنية بالتسميد، وتُقدر مساحة الأرض الزراعية في مصر عام ٢٠١٥م نحو ٩٠٩٦ ألف فدان [٤٥] أي ما يُعادل ثلاثة أضعاف إجمالي مساحة الأراضي الزراعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

والأراضي الزراعية محدودة بدول المجلس كما يتضح من جدول رقم (٣) وشكل (٣) ومن ثم ضعف الإنتاج الزراعي حيث إن التربة الصحراوية هي السائدة بدول المجلس وتفتقر تلك الصحاري للمواد العضوية المتخلفة عن النبات والحيوان وهي من أهم العناصر الغذائية في التربة، وبالتالي لا تصلح التربة الصحراوية للإنتاج الزراعي خاصة مع سيادة المناخ الصحراوي وتذبذب كميات الأمطار وارتفاع نسبة الأملاح في التربة وعدم قدرتها على الاحتفاظ بالمكونات الكيماوية والمياه، وقد نجحت بعض دول مجلس التعاون في استصلاح مناطق عديدة

[٤٤] . محمد خميس الزوكة، الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٦٦.
[٤٥] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مرجع سابق، ص٤٤.

من الصحراء وزراعتها اعتماداً على المياه الجوفية ومياه التحلية ولكن بتكاليف عالية، ومن ثم تلجأ لاستيراد احتياجات السكان من المواد الغذائية من مصر.

جدول (٣) مساحة الرقعة الزراعية في دول مجلس التعاون عام ٢٠١٤/٢٠١٥م

دول المجلس	مساحة الرقعة الزراعية (بالألف فدان)	%
المملكة العربية السعودية	٢٥٨٩.٧	٨٤.٢
دولة الكويت	٤٤.٥	١.٤
مملكة البحرين	١٤.٨	٠.٥
الإمارات العربية المتحدة (*)	١٩١	٦.٢
دولة قطر (*)	٣٢.١	١.٠
سلطنة عُمان	٢٠٥.١	٦.٧
الإجمالي	٣٠٧٧.٢	١٠٠

- **المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي (إدارة الإحصاء وقواعد البيانات)، الدول العربية أرقام ومؤشرات، العدد السادس، يناير ٢٠١٧، صفحات متعددة.**
- **(*) بيانات عام ٢٠١٣م.**

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بلغ إجمالي مساحة الرقعة الزراعية في دول المجلس ٣٠٧٧.٢ ألف فدان (١٢٤٥٣كم^{٢}) أي ما يُعادل ٠.٥% من إجمالي مساحة دول المجلس وهي نسبة ضئيلة جداً بالنسبة لإجمالي المساحة، مما يؤدي إلى قلة الإنتاج الزراعي، وعدم تحقيق درجة الاكتفاء الذاتي، والاعتماد على الاستيراد من مصر.
- استحوذت المملكة العربية السعودية على ٨٤.٢% من إجمالي مساحة الرقعة الزراعية بدول المجلس؛ ويرجع السبب في ذلك لاتساع مساحة المملكة البالغة ٢.٢٧٠.٠٠٠ كم^{٢}، مما أدى لوجود تباينات حرارية بين الشمال والجنوب وبالتالي تنوع المحاصيل الزراعية وتباين موسم زراعتها.
- جاءت سلطنة عُمان في المركز الثاني بنسبة ٦.٧%، تليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بنسبة ٦.٢% من إجمالي مساحة الرقعة الزراعية بدول المجلس، وبذلك تسيطر دول المجلس الثلاث على ٩٧.١% من إجمالي مساحة الأرض الزراعية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتنصرف النسبة القليلة المتبقية إلى الدول الأخرى.

• المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على إدارة المساحة العسكرية، الأطلس العربي، مرجع سابق.

شكل (٣) استخدام التربة في مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠١٥م

٤. <u>موارد الطاقة والثروة المعدنية:</u>

تُعد الطاقة أحد طرفي معادلة التقدم والارتقاء الاقتصادي والاجتماعي، فالطاقة نشاط اقتصادي تؤثر في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وتؤدي الطاقة دوراً عظيماً في الحياة الحديثة، فهي مهمة للزراعة والصناعة، وإمدادات المياه، وتوليد الكهرباء، ووسائل النقل والاتصالات. وتنوعت الثروة النفطية في مصر ودول مجلس التعاون والتي نتجت من تنوع التكوينات الجيولوجية، ومن ثم تنوع الثروات الطبيعية المعدنية حيث تتمثل بهما كل تكوينات العصور الجيولوجية بدءاً من الزمن الأركي وحتى الزمن الرابع، وقد كان لهذا التنوع أثره حيث تفاوتت موارد الطاقة والثروة المعدنية من دولة لأخرى مما أدى لتنشيط حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس ويتضح من شكل (٤) موارد الطاقة من نفط وغاز طبيعي في مصر ودول المجلس.

وتُعد دول مجلس التعاون من أهم الدول المنتجة للبترول، وتتركز حقوله على الخليج العربي. ويتمتع بترول دول المجلس بمكانة رفيعة، نظراً لضخامة إنتاجه وتزايده المستمر، والموقع الجغرافي المهم الذي يتمتع به، إذ أن حقوله تقع على خطوط النقل البحرية العالمية كالبحر المتوسط، والبحر الأحمر، وقناة السويس، وخليج عدن، والبحر العربي، والخليج العربي، ووقوع البترول بين منطقتين فقيرتين في البترول هما غرب أوربا والشرق الأقصى، وضخامة الاحتياطي منه، ورخص ثمنه نتيجة انخفاض متوسط تكلفة إنتاج البرميل الواحد من البترول الخام.

ومرت السوق النفطية بظروف استثنائية خلال عام ٢٠١٥م نظراً للتغيرات المفاجئة لمعدلات العرض والطلب والتي أدت لحدوث انخفاضات حادة في أسعار النفط وذلك استمراراً لما تعرض له السوق خلال عام ٢٠١٤م، وأثرت هذه التقلبات بدورها على معدلات أداء الاقتصاد العالمي من جهة وحركة التجارة النفطية من جهة أخرى، وجاءت تلك التقلبات كنتيجة للزيادة الكبيرة في مستويات المعروض النفطي في الوقت الذي لم تنمو فيه مستويات الطلب على النفط بشكل كبير يستوعب الزيادة في مستوى المعروض وذلك لاستمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي.

وبالرغم من ذلك لم يشكل تراجع الأسعار عائقاً أمام متابعة شركات النفط التنقيب والاستكشاف سواء في مصر أو في دول المجلس، ففي مصر تم اكتشاف ٢٩ حقلاً للنفط الخام و ١٨ حقل للغاز الطبيعي [٤٦] فعلى سبيل المثال وليس الحصر تم اكتشاف حقل بترول في منطقة غرب مليحة في الصحراء الغربية واكتشاف أخر للغاز الطبيعي يُعرف بحقل ظهر في البحر المتوسط قُدر الاحتياطي فيه بنحو ٨٤٩ مليار متر^{3} وذلك عام ٢٠١٥م، بالإضافة لتوقيع اتفاقيات للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والتي تم توقيعها في نوفمبر ٢٠١٥م وذلك في عدة مناطق هي الصحراء الغربية، والبحر المتوسط، وخليج السويس، ودلتا النيل. وفي الكويت تم اكتشاف أربعة حقول في شمال وغرب الكويت منها ثلاثة اكتشافات للنفط الخفيف غرب الدولة شمال حقل المنافيش [٤٧].

---

[٤٦] . المرجع السابق، ص٦٤.

[٤٧] . صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٦، ص ص١٤٢-١٤٣.

وشهد الإنتاج العالمي من النفط الخام والغاز الطبيعي ارتفاعاً ملحوظاً عام ٢٠١٥م فقد بلغ إنتاج النفط الخام ٩٤.٩ مليون برميل/يوم، ووصل إنتاج الدول العربية ٢٣.٧ مليون برميل/يوم [٤٨]، وقد ساهمت مصر ودول المجلس مجتمعة بنسبة ٢.٥% و ٧٥.٤% من إجمالي إنتاج الدول العربية لكل منهما على الترتيب أي أكثر من ٤/٣ إنتاج الدول العربية من النفط الخام.

وبلغ إنتاج العالم من الغاز الطبيعي عام ٢٠١٥م نحو ٣٥٦٥ مليار متر^{٣}، وشكلت الدول العربية نسبة ١٦.٤% من الإجمالي العالمي حيث بلغ إنتاجها ٥٨٣٠٨٣ مليون متر^{٣}، وساهمت مصر ودول المجلس مجتمعة بنسبة ٨.٤% و ٧٢.٣% من إجمالي إنتاج الدول العربية [٤٩].

- **المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على إدارة المساحة العسكرية، الأطلس العربي، مرجع سابق.**

ويتباين إنتاج واستهلاك مصر ودول المجلس من النفط الخام والغاز الطبيعي، وأثره على فائض الإنتاج أو عجزه، وانعكاس ذلك على حركة التبادل التجاري، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول (٤) إنتاج واستهلاك النفط والغاز الطبيعي في مصر ودول مجلس التعاون عام ٢٠١٥م

الدولة	النفط الخام				الغاز الطبيعي			
	الإنتاج		الاستهلاك		الإنتاج		الاستهلاك	
	ألف برميل/يوم	%	ألف برميل مكافئ نفط/ يوم	%	مليون متر^{٣}	%	ألف برميل مكافئ نفط/ يوم	%
المملكة العربية السعودية	١٠١٩١	٥٧	٢٣١٣	٦٧	١٠٢٤٠٠	٢٤.٣	١٧٦٤	٣٤.٤
دولة الكويت	٢٨٥٩	١٦	٢٤٨	٧.٢	١٥٠٠٠	٣.٦	٢٦٩	٥.٢
مملكة البحرين	٢٠٢	١.٢	٢٩	٠.٨	١٥٤٠٠	٣.٦	٢٦٥	٥.٢
الإمارات العربية المتحدة	٢٩٧١	١٦.٦	٥٦٣	١٦.٣	٥٤٢٠٠	١٢.٩	١١٦٦	٢٢.٨
دولة قطر	٦٦٤	٣.٧	٧٢	٢.١	٢٠٤٦٠٠	٤٨.٥	١٣٠٧	٢٥.٥
سلطنة عُمان	٩٨١	٥.٥	٢٢٧	٦.٦	٢٩٨٤٠	٧.١	٣٥١	٦.٩
الإجمالي	١٧٨٦٨	١٠٠	٣٤٥٢	١٠٠	٤٢١٤٤٠	١٠٠	٥١٢٢	١٠٠
جمهورية مصر العربية	٥٩٦	—	٨١٤	—	٤٨٨٠٠	—	١٧٧٢٠ مليون متر^{٣}	—

- **المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على:**

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي (إدارة الإحصاء وقواعد البيانات)، الدول العربية أرقام ومؤشرات، مرجع سابق، صفحات متعددة.

(٢) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ص ٤٦٤-٤٦٥.

ويتبين من تحليل الجدول السابق ما يلي:

- بلغ إنتاج مصر من النفط الخام ٥٩٦ ألف برميل/يوم عام ٢٠١٥م [٥٠] بينما بلغ استهلاكها في نفس العام ٨١٤ ألف برميل/يوم [٥١]، وبالتالي يوجد عجز في الإنتاج يُقدر بنحو ٢١٨ ألف

---

٤٨ . المرجع السابق، ص١٤٥.

٤٩ . المرجع السابق، ص١٤٦.

٥٠ . صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص٤٦٤.

٥١ . جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي (إدارة الإحصاء وقواعد البيانات)، الدول العربية أرقام ومؤشرات، مرجع سابق، ص١٢٥.

برميل/يوم؛ ونتيجة لذلك تقوم مصر باستيراد احتياجاتها من النفط الخام ومشتقاته من دول المجلس، وبالرغم من ذلك العجز إلا أن مصر قامت بتصدير ٤٩١.٤ ألف طن من النفط الخام لدول المجلس خلال عام ٢٠١٥م (علماً بأن طن النفط يُعادل سبعة براميل نفط) وفي المقابل قامت مصر باستيراد ٥.٦ مليون طن من المنتجات البترولية وتشمل البنزين، وغاز البيوتان (البوتاجاز)، وغاز الأويل (السولار)، والمازوت، وغيرها وذلك لأن هناك بعض المنتجات لا تتناسب مع معامل التكرير المصرية، كما قامت باستيراد ٢.٨ مليون طن من النفط الخام [٥٢] من دول المجلس لإعادة التصدير وتوفير العملة الصعبة.

وبلغ إنتاج الغاز الطبيعي في مصر ٤٨٨٠٠ مليون متر^{٣} عام ٢٠١٥م [٥٣]، وقُدر الاستهلاك ١٧٧٢٠ مليون متر^{٣} [٥٤]، ومن ثم يوجد فائض سنوي يُقدر بنحو ٣١٠٨٠ مليون متر^{٣}، وبالرغم من ذلك لا تُصدر مصر الغاز الطبيعي لدول المجلس ويرجع السبب في ذلك لأن دولة قطر أكبر دول المجلس إنتاجاً للغاز الطبيعي فقد بلغ إنتاجها ٢٠٤٦٠٠ مليون متر^{٣} بنسبة ٤٨.٥% من إجمالي إنتاج دول المجلس للغاز الطبيعي ومن ثم فهي تُصدر لباقي دول المجلس، ويتسم الطلب على الطاقة في مصر بالاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي لتغطية احتياجات الطاقة يليه الاعتماد على البترول.

- تنتج دول المجلس ١٧٨٦٨ ألف برميل/يوم من النفط الخام [٥٥] وتستهلك ٣٤٥٢ ألف برميل/يوم [٥٦]، وبالتالي يوجد فائض نفطي يُقدر بنحو ١٤٤١٦ ألف برميل/يوم، ولذلك تصدر دول المجلس مجتمعة فائض إنتاجها لدول العالم، وقد بلغ نصيب مصر من صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية عام ٢٠١٥م نحو ٨.٤ مليون طن بنسبة ٥٨.٢% [٥٧].

استحوذت السعودية على المركز الأول من حيث إنتاج واستهلاك النفط الخام بنسبة ٥٧% و ٦٧% من إجمالي إنتاج واستهلاك النفط اليومي بدول المجلس لكل منهما على الترتيب، تليها الإمارات ١٦.٦% و ١٦.٣%، ثم الكويت بنسبة ١٦% و ٧.٢%، ومن ثم تستحوذ الثلاث دول على ٨٩.٦% و ٩٠.٥% من إجمالي الإنتاج والاستهلاك اليومي للنفط الخام بدول المجلس لكل منهما على الترتيب وتتوزع النسب المتبقية على باقي دول المجلس مما يساعد على تنشيط حركة التبادل التجاري مع مصر.

- بلغ إنتاج الغاز الطبيعي في دول المجلس ٤٢١٤٤٠ مليون متر^{٣} عام ٢٠١٥م [٥٨]، وقُدر الاستهلاك اليومي ٥١٢٢ ألف برميل مكافئ نفط/يوم [٥٩] أي ما يُعادل ٨٣٨٢١٥ متر^{٣} خلال العام ومن ثم يوجد فائض سنوي يُقدر بنحو ٤٢١٤٣٩ مليون متر^{٣}، حيث حققت كل دول المجلس فائض في الغاز الطبيعي، ومن ثم ساعد ذلك على تنشيط صادرات الغاز الطبيعي لمصر فقد انفردت دولة قطر في صادراتها لمصر من الغاز الطبيعي حيث بلغت ١.٣٤ مليون طن [٦٠].

ومن ثم يتسم الطلب على الطاقة في دول المجلس بالاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي لتغطية احتياجات الطاقة يليه البترول باستثناء السعودية التي تعتمد في استهلاكها على

---

٥٢ . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ديسمبر ٢٠١٦، مرجع سابق، صفحات متعددة.
٥٣ . صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص٤٦٥.
٥٤ . جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي (إدارة الإحصاء وقواعد البيانات)، الدول العربية أرقام ومؤشرات، مرجع سابق، ص١٢٥.
٥٥ . صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص٤٦٤.
٥٦ . جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي (إدارة الإحصاء وقواعد البيانات)، الدول العربية أرقام ومؤشرات، مرجع سابق، صفحات متعددة.
٥٧ . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ديسمبر ٢٠١٦، مرجع سابق، صفحات متعددة.
٥٨ . صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص٤٦٥.
٥٩ . جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي (إدارة الإحصاء وقواعد البيانات)، الدول العربية أرقام ومؤشرات، مرجع سابق، ص١٢٥.
٦٠ . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ديسمبر ٢٠١٦، مرجع سابق، صفحات متعددة.

النفط كمصدر أول للطاقة يليه الغاز الطبيعي، ويرجع السبب في تباين استهلاك الطاقة لاختلاف أعداد السكان.

ويساهم الفحم الحجري كأحد مصادر الطاقة بنسبة ضئيلة في حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس فقد بلغت كمية الفحم ومشتقاته التي صدرتها مصر لدول المجلس عام ٢٠١٥م نحو ٤٠.٩ ألف طن بنسبة ٧.٧% من إجمالي الصادرات المصرية من موارد الطاقة لدول المجلس، بينما بلغت وارداتها من دول المجلس ٣٥ ألف طن بنسبة ٠.٤% من إجمالي واردات مصر من موارد الطاقة.

وتمتاز مصر عن دول المجلس بالطاقة الكهرومائية Hydro Electricity المولدة من السد العالي المُقام على نهر النيل وهي طاقة رخيصة ويبلغ عمر المحطات المائية ٢٠٠ سنة، ويسهم ذلك في الحفاظ على موارد الطاقة غير المتجددة ويحافظ على البيئة من التلوث خاصة في ظل الكثافة السكانية المرتفعة في مصر، بالإضافة لإنتاج الكهرباء من محطات الطاقة الحرارية ومن المصادر المتجددة كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة الكتلة الحيوية، بينما تنتج دول المجلس الطاقة الكهربائية اعتماداً على محطات الطاقة الحرارية، حيث يتم فيها توليد الكهرباء من احتراق البترول والغاز الطبيعي ولذلك تنقسم محطات الطاقة الكهروبائية الحرارية إلى محطات بخارية، ومحطات غازية، ومحطات الدورة المركبة، ويبلغ عمر المحطة الحرارية ٣٥-٤٠ سنة.

وتتسم الثروات المعدنية في مصر بتنوعها كما يتضح من شكل (٥) وتنقسم إلى:

- المعادن الفلزية Metals: وتشمل الحديد في جبال البحر الأحمر والواحات البحرية، ويُقدر إنتاجه السنوي ٣ مليون طن، والمنجنيز في منطقة أم بجمة في سيناء، ويبلغ إنتاجه السنوي ١٤٠ ألف طن ويُصدر معظمه للخارج ويستخدم محلياً في صناعة الحديد والصلب، والكروم في وادي العلاقي وجبل عُلبة بإنتاج سنوي ١٨٠ ألف طن سنوياً، ويوجد الذهب في جبال البحر الأحمر ومنجم السكري [٦١].
- المعادن اللافلزية Non-Metallic Minerals: ولها أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، فهي تسهم في تصنيع المنتجات المختلفة، كما يستخدم بعضها الآخر في تحسين خواص التربة الزراعية، والبناء ورصف الطرق كالأحجار والأملاح ومن أهمها الجبس ويوجد في الساحل الشمالي الغربي لمصر ومنطقة حمام فرعون ووادي غرندل بسيناء وساحل البحر الأحمر، ويبلغ الإنتاج السنوي من الجبس ٩٤٠ ألف طن، وملح الطعام على ساحل البحر الأحمر والبحر المتوسط وخليج السويس، ويمثل إنتاج الفوسفات المرتبة الثامنة على مستوى العالم حيث يبلغ إنتاجه السنوي ١.٤ مليون طن سنوياً ويوجد في حقل سفاجة-القصير ومنطقة السباعية والمحاميد بالوجه القبلي قرب إسنا وحقل أبو طرطور غرب الواحات الخارجة وهو أكبر حقول الفوسفات، ورمال الزجاج في سيناء والصحراء الشرقية ووادي النطرون بالصحراء الغربية ويبلغ إنتاجه السنوي ٤٠٠ ألف طن [٦٢].
- **المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على إدارة المساحة العسكرية، الأطلس العربي، مرجع سابق.**

ونجحت مصر في اكتشاف كثير من الخامات المعدنية خاصة بعد اكتشاف منطقة المثلث الذهبي والتي تتضح من خلال شكل (٦) والتي تتميز بوجود بنية تحتية تتمثل في النقل البري حيث طريق قنا سفاجا، وطريق قفط القصير، وخط سكة حديد من الوادى الجديد– سفاجا، وخط سكة حديد قنا– القاهرة، والنقل البحري حيث وجود ثلاث موانئ تعدينية (القصير، والحمراوين، وسفاجا)، والنقل الجوي المتمثل في مطار قنا، والغردقة، ومرسى علم؛ مما ساعد على دخولها في كثير من الصناعات المختلفة كصناعة الحديد والصلب والأسمنت والأسمدة الزراعية

---

٦١ . الموقع الرسمي للهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية (www.emra.gov.eg).

٦٢ . المرجع السابق.

وصناعة الحراريات والسيراميك والزجاج وصناعة السبائك الحديدية والمواد الكيميائية وأحجار ومواد البناء والتشييد والمعادن الثقيلة التي تدخل في كثير من الصناعات الإستراتيجية، مما انعكس على تنشيط حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس.

- **المصدر: الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية (المساحة الجيولوجية المصرية)، الثروة المعدنية والأنشطة التعدينية في منطقة المثلث الذهبي وما حوله، وزارة البترول والثروة المعدنية، ٢٠١٦م.**

شكل (٦) صورة فضائية توضح منطقة المثلث الذهبي في مصر عام ٢٠١٥م

وتتميز دول المجلس بتنوع الثروة المعدنية حيث يضم إقليم الدرع العربي في غرب السعودية بين طياته كميات كبيرة من المعادن الفلزية أهمها: الذهب، والفضة، والنحاس، والحديد، والرصاص، كما يوجد الملح الصخري بالقرب من ساحل البحر الأحمر والخليج العربي وفي مناطق السبخات، ويوجد الجبس، والكبريت، والرمال الصالحة لصناعة الزجاج، والصخور الصالحة لصناعة الأسمنت [٦٣]. وفي ظهير ساحل الكويت تتوزع السبخات الملحية التي تتكون من الجير المشبع بالأملاح [٦٤]. وفي البحرين تغطي الرواسب الطينية الملحية أكثر من ٢/١ مساحة جزيرة البحرين حيث الملح في مناطق السبخات [٦٥].

ومن ثم تتمتع دول المجلس بثروة اقتصادية متمثلة في الخامات المعدنية سواء الصلبة منها أو السائلة بالإضافة للثروة النفطية مما جعلها من أغنى التكتلات الاقتصادية في العالم، وهذا يؤثر بدوره في حركة التبادل التجاري بين مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثانياً: العوامل البشرية:

تتمثل أهم العوامل البشرية المؤثرة في حركة التجارة السلعية بين مصر ودول المجلس في السكان، والبنية الاقتصادية، والنقل، والسياسة الحكومية وسوف نتناول كلاً منهما فيما يلي بشئ من التفصيل.

أ. السكان:

يحدد السكان حجم السوق الاستهلاكي للسلع من خلال الطلب، ووجود العرض السلعي اللازم لتلبية الطلب في أماكن أخرى، حيث يؤثر كل من حجم السكان وتوزيعهم وبعض خصائصهم على حجم التجارة العالمية وأنواع السلع الداخلة فيها، وعامة يكون سوق السلع المختلفة متاحاً بالمناطق كثيفة السكان، فزيادة حجم سكان البلدان المتفاعلة تجارياً يزيد من حجم التبادل التجاري بينهما.

وشهدت مصر ودول مجلس التعاون منذ ثمانينيات القرن العشرين تطوراً ملحوظاً في أعداد السكان والخصائص السكانية نتيجة لبخطط التنمية التي أدت إلى تحسن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. ويُعد السكان من العوامل الجغرافية الرئيسية المؤثرة على حجم وقيمة الصادرات والواردات مع افتراض ثبات كافة العوامل الأخرى، بمعنى أنه بتثبيت نسبة الاستهلاك للفرد الواحد، فإن الطلب على السلع لن يتزايد في المستقبل إلا بتزايد عدد السكان. ويتأثر الطلب على السلع بالأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد، وقدراتهم الذاتية (نمط الحياة والدخل المادي للمستهلكين)، وتزايدت قيمة الصادرات والواردات إلى ومن دول المجلس نتيجة لتزايد أعداد السكان في مصر ودول المجلس ويتضح ذلك من خلال جدول (٥).

جدول (٥) تطور عدد السكان وقيمة الصادرات والواردات في مصر خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١٥م)

السنوا	عدد السكان	قيمة الصادرات إلى دول	قيمة الواردات من دول

[٦٣] . فريال بنت محمد الهاجري، جغرافية التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥ – ١٩٩٣م " دراسة في الجغرافية الاقتصادية "، مرجع سابق، ص٢.

[٦٤] . جودة حسنين جودة، شبه الجزيرة العربية – دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ص ٣٦٩-٣٧١.

[٦٥] . المرجع السابق، ص ص ٣١٥-٣١٧.

ت			المجلس		المجلس	
	مليون نسمة	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%
١٩٨١	٤٣.٩	١٠٠	٦٥.٧	١٠٠	٤٠.٦	١٠٠
١٩٨٦	٤٨.٢٥٤	٩.٩	٩٠.٦	٣٧.٩	١٢٦.٧	٢١٢.١
١٩٩١	٥٢.٩٨٥	٢٠.٧	٥١٣.٥	٦٨١.٦	٦٢١.١	١٤٢٩.٨
١٩٩٦	٥٨.٨٣٥	٣٤	٦٥٢	٨٩٢.٤	١١٠٢.٩	٢٦١٦.٥
٢٠٠١	٦٥.١٨٢	٤٨.٥	٨٦٦	١٢١٨.١	٣٤٥٨.٦	٨٤١٨.٧
٢٠٠٦	٧٢.٠٠٩	٦٤	٤١٦٤.١	٦٢٣٨.١	١٥٢٣٦.٣	٣٧٤٢٧.٨
٢٠١١	٨٠.٥٣٠	٨٣.٤	٢١٠٥٦.٧	٣١٩٤٩.٧	٣٨٢٤٠.١	٩٤٠٨٧.٤
٢٠١٥	٨٨.٩٥٣	١٠٢.٦	٣١٥٥٤.٣	٤٧٩٢٧.٩	٥٤٧٣٨.٥	١٣٤٧٢٣.٩

- **المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات:**

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، اصدارات في سنوات مختلفة.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، المجلد الأول والثاني، سنوات متعددة.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٧، مرجع سابق، ص٧.

(٤) النسب المئوية من حساب الطالبة.

ويتضح من خلال تحليل الجدول السابق ما يلي:

- تزايد عدد سكان مصر من ٤٣.٩ مليون نسمة عام ١٩٨١م إلى ٨٨.٩٥٣ مليون نسمة عام ٢٠١٥م بنسبة ١٠٢.٦%، وذلك بسبب الزيادة الطبيعية في عدد السكان.
- بلغت قيمة الواردات المصرية من دول المجلس عام ٢٠١٥م نحو ٥٤٧٣٨.٥ مليون جنيه بعد أن كانت ٤٠.٦ مليون جنيه عام ١٩٨١م وبذلك زادت قيمة الواردات بنسبة ١٣٤٧٢٣.٩% خلال الفترة من ١٩٨١م حتى ٢٠١٥م، بمتوسط زيادة سنوية قدرها ٣٩٦٢.٥%.
- وصلت قيمة الصادرات المصرية إلى دول المجلس عام ٢٠١٥م نحو ٣١٥٥٤.٣ مليون جنيه بعد أن كانت ٦٥.٧ مليون جنيه عام ١٩٨١م وبذلك زادت قيمة الصادرات بنسبة ٤٧٩٢٧.٩% خلال الفترة من ١٩٨١م حتى ٢٠١٥م بمتوسط زيادة سنوية قدرها ١٤٠٩.٦%، ويرجع السبب في ذلك لزيادة عدد سكان دول مجلس التعاون فقد بلغ إجمالي عدد سكان دول المجلس عام ٢٠١٥م نحو ٥١.١ مليون نسمة [٦٦] بعد أن كان ١٣.٦ مليون نسمة عام ١٩٨١م [٦٧] أي بزيادة نسبتها ٢٧٤.٣%.

[٦٦] . الموقع الرسمي لمركز الإحصاء الخليجي (http://gccstat.org).

[٦٧] . جودة حسنين جودة، شبه الجزيرة العربية – دراسة في الجغرافيا الإقليمية، مرجع سابق، صفحات متعددة.

- تتفوق قيمة الواردات والصادرات طوال فترة الدراسة على نمو السكان، ويرجع ذلك للارتفاع الشديد في عدد سكان مصر ودول المجلس، وارتفاع مستوى المعيشة والذي تقابله زيادة واستهلاك أكبر.

ووصل عدد سكان دول المجلس عام ١٩٨١م نحو ١٣.٦ مليون نسمة أي تقريباً ربع عدد السكان في ٢٠١٥م كما يتضح بجدول (٦) وانعكس ذلك وقتها على الإنتاج بصورة عامة من حيث حجم السوق المتاح ونوع التنمية الاقتصادية المطلوبة سواء كانت للإنتاج المحلي أو للتصدير. وقد صاحب الطفرة النفطية خلال عقد السبعينيات طفرة مماثلة في إنشاء البنية الأساسية والمشروعات الاقتصادية، الأمر الذي أدى لتدفق الأيدي العاملة مما أدى لزيادة مفاجئة في أعداد السكان فقد قُدر عددهم ٥١.١ مليون نسمة عام ٢٠١٥م وبالتالي زيادة احتياجاتهم وتنوعها الأمر الذي أحدث زيادة كبيرة في حركة الواردات من مصر.

جدول (٦) عدد سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عامي ١٩٨١م و ٢٠١٥م

القيمة بالألف نسمة

الدولة / السنوات	المملكة العربية السعودية	دولة الكويت	مملكة البحرين	الإمارات العربية المتحدة	دولة قطر	سلطنة عُمان	الإجمالي
١٩٨١	٩٩٠٠	٩٩٥	٢٨٠	١١٧٣	٢٢٠	١٠٨١	١٣٦٤٩
٢٠١٥	٣٠٨٩١	٣٩٧١	١٣٧٠	٨٢٦٤	٢٤٣٨	٤١٥٩	٥١٠٩٣

- **المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات:**

(١) الموقع الرسمي لمركز الإحصاء الخليجي (http://gccstat.org).

(٢) المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الإحصاءات السكانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد الأول، أغسطس ٢٠١٦، ص١٤.

(٣) جودة حسنين جودة، شبه الجزيرة العربية – دراسة في الجغرافيا الإقليمية، مرجع سابق، صفحات متعددة.

ويتضح من تحليل الجدول السابق ما يلي:

- أن عدد السكان بالمملكة العربية السعودية بلغ ٣٠.٩ مليون نسمة عام ٢٠١٥م بعد أن كان ٩.٩ مليون نسمة عام ١٩٨١م بنسبة زيادة قدرها ٢١٢%، وفي دولة الكويت بلغ عدد السكان ٤ مليون نسمة عام ٢٠١٥م بعد ٩٩٥ ألف نسمة عام ١٩٨١م بزيادة نسبتها ٢٩٩.١%، وبلغ عدد سكان مملكة البحرين عام ٢٠١٥م نحو ١.٤ مليون نسمة في حين كان ٢٨٠ ألف نسمة عام ١٩٨١م بزيادة تبلغ ٣٨٩.٣%، وفي الإمارات العربية المتحدة بلغ عدد السكان عام ٢٠١٥م نحو٨.٣ مليون نسمة بعد أن بلغ ١.٢ مليون نسمة عام ١٩٨١م بزيادة نسبتها ٦٠٤.٥%، وفي دولة قطر بلغ عدد السكان ٢.٤ مليون نسمة عام ٢٠١٥م في حين كان ٢٢٠ ألف نسمة عام ١٩٨١م بزيادة ١٠٠٨.٢%، وأخيراً في سلطنة عُمان بلغ عدد السكان ٤.٢ مليون نسمة عام ٢٠١٥م بعد أن كان ١.٢ مليون نسمة عام ١٩٨١م بزيادة نسبتها ٢٨٤.٧%، وقد انعكست تلك الزيادة في عدد سكان دول المجلس إيجاباً على اتساع حجم الإنتاج والاستهلاك وبالتالي على حركة التبادل التجاري.

وتسهم زيادة السكان وقوتهم الشرائية والإنتاجية في زيادة حجم وقيمة الصادرات والواردات بين مصر ودول المجلس، فقد بلغت نسبة سكان الحضر في مصر ٤٢.٧% من إجمالي عدد سكان مصر عام ٢٠١٥م [٦٨] نظراً لأن مصر دولة زراعية في المقام الأول، وعلى العكس في دول المجلس حيث إن معظم السكان يقطنون المدن وبالتالي تزداد كثافتهم في المدن

[٦٨] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٧، مرجع سابق، ص٩.

ويزداد الاستهلاك على مختلف السلع ومن ثم تنشيط حركة الاستيراد من مصر، ففي السعودية بلغت نسبة الحضر ٨٣%، وفي الكويت ٩٨%، وفي البحرين ١٠٠%، وفي الإمارات ٨٦%، وفي قطر ٩٩%، وأخيراً في عُمان ٧٥% من إجمالي عدد سكان كلاً من الدول السابقة على حده وذلك وفقاً لتعداد السكان عام ٢٠١٥/٢٠١٦م [٦٩]. كذلك حققت الأنشطة الاقتصادية المتنوعة في مصر كالصناعة والزراعة والنقل طلباً وعرضاً على مختلف السلع، ومن ثم تنشيط حركة التجارة بين مصر ودول المجلس.

وبقياس معامل الارتباط [٧٠] بين عدد السكان وحجم التجارة بين مصر ودول المجلس عام ٢٠١٥م تبين وجود ارتباط موجب ٠.٦٧، وهذا يعني صحة العلاقة والفرضية بأنه مع زيادة عدد السكان يزيد معها كمية السلع المتداولة بين مصر ودول مجلس التعاون مع مراعاة وجود عوامل أخرى تؤثر في تنشيط حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس.

ويُعد الدخل القومي Gross National Income (GNI) مقياساً يُعتد به لاظهار العلاقة بين السكان والموارد، وهو مجموع الإنتاج القومي الناتج عن كافة الأنشطة الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات وغيرها، ويحسب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بقسمة مجموع الدخل القومي على عدد السكان، وبالتالي يُعد من المقاييس المهمة التي تربط بين حركة التجارة وعدد السكان كما يعطي صورة عن مستويات المعيشة وإن كان لا يوضح الفروق في المستويات الاقتصادية بين الأفراد [٧١] وهذا يؤثر بدوره على حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس حيث أكدت بعض الدراسات أنه بزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي يزداد معه قوته الشرائية، وبالتالي يزداد استهلاكهم من المواد والسلع الضرورية والكمالية.

وهناك ارتباطاً وثيقاً بين مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، والنشاط التجاري بصفة خاصة، فكلما زاد مجموع الدخل القومي وقل عدد السكان زاد نصيب الفرد من الدخل القومي خاصة إذا كانت تكاليف المعيشة منخفضة مع ملاحظة وجود اختلاف في احتياجات ومتطلبات الأفراد، كذلك يختلف متوسط دخل الأفراد باختلاف الحرفة التي يمارسونها، ويبين جدول رقم (٧) توزيع أعداد السكان ونصيبهم من التجارة الخارجية بين مصر ودول المجلس عام ٢٠١٥م.

جدول (٧) توزيع أعداد السكان ونصيبهم من التجارة الخارجية بين مصر ودول المجلس عام ٢٠١٥م

الدولة	عدد السكان (ألف نسمة)	الكثافة السكانية (نسمة/كم٢)	نصيب الفرد من الدخل القومي		نصيب الفرد من الواردات		نصيب الفرد من الصادرات		نصيب الفرد من جملة التجارة	
			دولار/نسمة	%	دولار/نسمة	%	دولار/نسمة	%	دولار/نسمة	%
السعودية	٣٠٨٩١	١٣.٦	٥٤٧٣٠	١٣	٩٣.٦	٨.٣	٦٤.٥	١٢.٧	١٥٨.١	٩.٦
الكويت	٣٩٧١	٢١٠.١	٧٩٩٧٠	١٩	٤٣٤.٤	٣٨.٧	١٢٠	٢٣.٥	٥٥٤.٤	٣٤
البحرين	١٣٧٠	٢٥٣٧	٣٩١٣٩	٩.٢	١٠٤.٣	٩.٣	٤٠.٩	٨	١٤٥.٢	٨.٩
الإمارات	٨٢٦٤	٩٨.٧	٧٠٥٧٠	١٦.٧	١٧٨.١	١٥.٨	١٣٢.١	٢٦	٣١٠.٢	١٩
قطر	٢٤٣٧	١٨٧.٥	١٤٠٧١٨	٣٣.٣	٣٠٠.٢	٢٦.٧	١١٩	٢٣.٣	٤١٩.٢	٢٥.٧

---

[٦٩] **. Population Reference Bureau, World population data sheet with A Special focus on Human needs and sustainable resources, 2016, P.12.**

[٧٠] .

$$\text{معامل ارتباط بيرسون (ر)} = \frac{\text{١/ن مجـ (س- س-) * مجـ (ص- ص-)}}{\text{ع س ع ص}}$$

وتنحصر قيمته بين (-١ و +١)، فإذا كانت قيمة "ر" طردية تماماً كانت قيمته = +١، وإذا كانت قيمته عكسية تماماً كانت قيمة "ر" = -١. (المصدر: عيسى علي إبراهيم، الأساليب الإحصائية والجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ص ١٨٩-١٩٠).

[٧١] **. محروس إبراهيم محمد المعداوي، مصر واتفاقية الكوميسا (دراسة في جغرافية التجارة)، المؤتمر السنوي لقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية "الجغرافيا والتغيرات العالمية المعاصرة"، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٥-٢٦ يوليو ٢٠٠٩، ص٦٩٢.**

عُمان	٤١٥٩	١٣.٤	٣٧٣٤١	٨.٨	١٣.٣	١.٢	٣٢.٩	٦.٥	٤٦.٢	٢.٨
الإجمالي	٥١٠٩٣	١٩	٤٢٢٤٦٨	١٠٠	١١٢٣.٩	١٠٠	٥٠٩.٤	١٠٠	١٦٣٣.٣	١٠٠
مصر	٨٨٩٥٣	٨٨.٨	١٠٦٩٠	—	٦١٥.٤	—	٣٥٤.٧	—	٩٧٠.١	—

- **المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات:**

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٧، مرجع سابق، ص٧.

(٢) الموقع الرسمي لمركز الإحصاء الخليجي (http://gccstat.org).

(٣) Population Reference Bureau, World population data sheet with A Special focus on Human needs and sustainable resources, Ibid, P.12.

(٤) نصيب الفرد من الواردات، ونصيب الفرد من الصادرات، ونصيب الفرد من جملة التجارة من حساب الطالبة اعتماداً على البيانات المتاحة علماً أن سعر الدولار يساوي ٧.٨٠ جنيه مصري عام ٢٠١٥م.

(٥) تم حساب نصيب الفرد في مصر من الواردات، والصادرات، وجملة التجارة مع إجمالي دول المجلس.

ويتضح من تحليل الجدول السابق ما يلي:

- انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي في مصر مقارنة بدول المجلس فقد بلغ عام ٢٠١٥م نحو ١٠٦٩٠ دولار، ويرجع ذلك للزيادة المطردة في عدد السكان وانخفاض إجمالي الدخل القومي مما يقلل من القدرة الشرائية للفرد ومن ثم تشجيع الصادرات لدول المجلس بهدف الحصول على العملة الصعبة.
- ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد بلغت ٤٢٢٤٦٨ دولار عام ٢٠١٥م ويرجع السبب في ذلك لانخفاض عدد سكان دول المجلس وارتفاع الدخل القومي الإجمالي مما يزيد من القدرة الشرائية بدول المجلس وبالتالي تنشيط حركة الاستيراد من مصر، وجاءت دولة قطر في المركز الأول من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي بقيمة ١٤٠٧١٨ دولار بنسبة ٣٣.٣% من إجمالي نصيب الفرد بدول المجلس، بينما جاءت سلطنة عُمان في المرتبة الأخيرة بقيمة ٣٧٣٤١ دولار بنسبة ٨.٨% من إجمالي نصيب الفرد بدول المجلس.
- بلغ نصيب الفرد في مصر من جملة التجارة الخارجية بين مصر ودول المجلس ٩٧٠.١ دولار/نسمة، وقد ارتفع نصيب الفرد في مصر من قيمة الواردات المصرية من دول المجلس عن نصيب الفرد من قيمة الصادرات المصرية لدول المجلس حيث قُدر نصيب الفرد من الواردات بنحو ٦١٥.٤ دولار/نسمة بينما قُدر نصيب الفرد من الصادرات ٣٥٤.٧ دولار/نسمة.
- ارتفع نصيب الفرد في دولة الكويت من جملة التجارة الخارجية بين مصر ودول مجلس التعاون فقد بلغ ٥٥٤.٤ دولار/نسمة بنسبة ٣٤% من إجمالي نصيب الفرد من إجمالي التجارة الخارجية بين مصر ودول المجلس، تليها دولة قطر ٤١٩.٢ دولار/نسمة بنسبة ٢٥.٧%، ثم الإمارات العربية المتحدة ٣١٠.٢ دولار/نسمة بنسبة ١٩%، ومن ثم استحوذت الثلاث دول على ٧٨.٧% أي أكثر من ٤/٣ قيمة نصيب الفرد من جملة التجارة الخارجية، وتنصرف النسبة القليلة المتبقية إلى الدول الأخرى.
- جاء نصيب الفرد في الإمارات العربية المتحدة من قيمة الصادرات المصرية لدول المجلس على قمة باقي دول المجلس حيث قُدر بنحو ١٣٢.١ دولار/نسمة، تليها دولة الكويت ١٢٠ دولار/نسمة، ثم دولة قطر ١١٩ دولار/نسمة، بينما جاءت دولة الكويت في مقدمة دول المجلس من حيث نصيب الفرد من قيمة الواردات المصرية من دول المجلس بقيمة ٤٣٤.٤

دولار/نسمة، تليها دولة قطر ٣٠٠.٢ دولار/نسمة، ثم الإمارات العربية المتحدة ١٧٨.١ دولار/نسمة.

وتبين باستخدام معادلة خط الانحدار [٧٢] ومن خلال شكل (٧) أن أعداد السكان وحجم التجارة الخارجية (من حيث القيمة) بين مصر ودول مجلس التعاون عام ٢٠١٥م، ترتبطان ارتباطاً موجباً قوياً (ر = ٠.٨١)، مما يدل على أهمية السكان في تحريك الطلب على السلع التجارية.

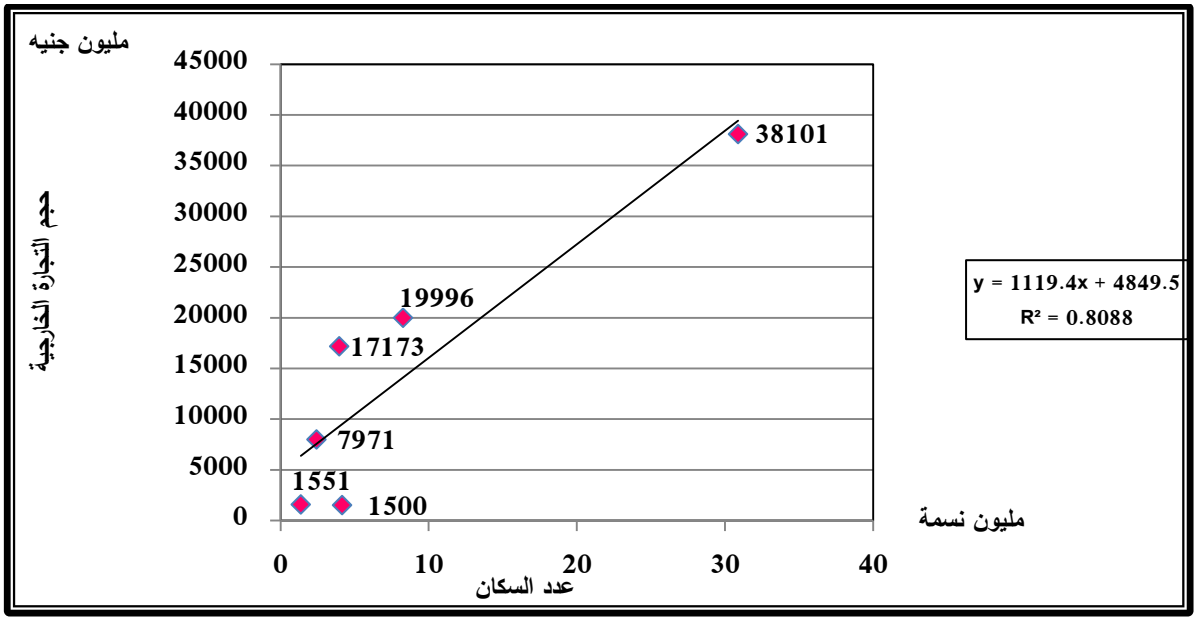

شكل (٧) العلاقة بين عدد السكان وحجم التجارة السلعية بين مصر ودول المجلس عام ٢٠١٥م

ب. البنية الاقتصادية:

١. الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي:

يمثل النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني نشاطاً رئيسياً في مصر نظراً لدوره في توفير السلع والمنتجات الزراعية اللازمة لتلبية الحاجات الاستهلاكية الغذائية، ومساهمته في توفير المواد الأولية التي تستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية، بالإضافة لمساهمته في حركة التجارة الخارجية حيث تساهم الصادرات الغذائية (الإنتاج النباتي، والحيواني، والسمكي ومنتجاتهم) بنحو ١٩.٦% (٣٢٨٦١٢٥٧ ألف جنيه) من إجمالي الصادرات السلعية [٧٣]، وتستحوذ دول المجلس على ٣٠.٨% (١٠١٣٦٤٩٤ ألف جنيه) من

[٧٢] . معادلة خط الانحدار: هو عبارة عن أسلوب احصائي لتمثيل العلاقة بين متغيرين أحداهما مستقل والأخر تابع، حيث يتم الحصول على معادلة خطية لوصف العلاقة بين المتغير المستقل (س) والمتغير التابع (ص)، وقد تم إيجاد معدلات خط الانحدار الخطي بين كل من عدد السكان كمتغير مستقل (س) وحجم التجارة الخارجية بين مصر ودول مجلس التعاون كمتغير تابع (ص). (المصدر: عيسى علي إبراهيم، الأساليب الإحصائية والجغرافيا، مرجع سابق، ص ص٢١٧-٢١٨).

[٧٣] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ديسمبر ٢٠١٦، مرجع سابق، ص١٢٦.

إجمالي الصادرات الغذائية المصرية، وبلغت قيمة الإنتاج الزراعي ٣٧٥٨٨ مليون دولار عام ٢٠١٥م أي يساهم بنسبة ١١.٣% من الناتج المحلي الإجمالي [٧٤].

وأهمية النشاط الزراعي في دول المجلس ما زالت محدودة نظراً لسيادة المناخ الصحراوي، ومحدودية الموارد المائية خاصة أن دول المجلس تعتمد على الزراعة البعلية (المطرية) التي تعتمد على الأمطار والتي تتسم بمحدوديتها وعدم انتظام سقوطها وبالتالي يتذبذب الإنتاج الزراعي، ومعظم تربات دول المجلس رملية، وترتفع نسبة الملوحة بها، وذات قدرة إنتاجية زراعية محدودة لقلة المواد العضوية بها، وفي حاجة ضرورية لاستخدام الأسمدة بأنواعها الثلاث: الأزوتية والفوسفاتية والبوتاسية، ومن ثم تظهر الحاجة للاستيراد لتلبية احتياجاتها من المنتجات الزراعية والغذائية من مصر؛ ونتيجة لما سبق يسهم الإنتاج الزراعي في دول المجلس مجتمعة بنسبة ضئيلة بلغت ٥.٦% من إجمالي الناتج المحلي بدول المجلس، أي ما يُعادل نصف النسبة التي يساهم بها الناتج الزراعي في مصر من إجمالي الناتج المحلي المصري، وتتوزع تلك النسبة على دول المجلس حيث بلغت قيمة مساهمة الناتج الزراعي في المملكة العربية السعودية ١٤٦٢٦ مليون دولار بنسبة ٢.٢%، وسلطنة عُمان ١١١٢ مليون دولار بنسبة ١.٦%، والإمارات العربية المتحدة ٢٨٠١ مليون دولار بنسبة ٠.٧%، ودولة الكويت ٧٨٩ مليون دولار بنسبة ٠.٧%، ومملكة البحرين ٩٧ مليون دولار بنسبة ٠.٣%، ودولة قطر ٢٢٧ مليون دولار بنسبة ٠.١% من إجمالي الناتج المحلي لكل دولة على حده وذلك وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٥م [٧٥].

وتتصف التجارة الخارجية السلعية بين مصر ودول المجلس في مجال السلع الزراعية بالعديد من المقومات الجغرافية التي تدعم حركة التبادل التجاري، كتنوع الإنتاج الزراعي في مصر الناتج عن تنوع مواسم الزراعة وتوفر الموارد المائية حيث تعتمد مصر على الزراعة المروية عالية الإنتاجية، على عكس الزراعة غير المستقرة السائدة في دول المجلس والتي تكون إنتاجيتها منخفضة وشديدة التذبذب، بالإضافة لقرب مصر من دول المجلس حيث أسواق دول الخليج الغنية التي تحتاج للكثير من المنتجات الزراعية المصرية، كما تساعد قرب المسافة في عدم تعرض السلع الغذائية للتلف، وانخفاض تكلفة النقل.

وتُعد دول المجلس من أشد مناطق العالم طلباً للغذاء وللحاصلات الزراعية ولا يرجع ذلك إلى زيادة السكان فقط وإنما يرجع أيضاً إلى تغير النمط الاستهلاكي خاصة بعد الثورة النفطية التي حدثت خلال السبعينيات [٧٦]. ويؤثر التركيب المحصولي والإنتاج والإنتاجية على حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس **حيث تتصدر الفواكه الطازجة صادرات قطاع الحاصلات الزراعية في مصر عام ٢٠١٥م وتأتي على قمتها صادرات الموالح خاصة البرتقال، والعنب، والرمان، وتأتى صادرات الخضر الطازجة فى المرتبة الثانية وتتصدرها البطاطس والبصل والطماطم والفراولة حيث يوجد اكتفاء ذاتي في الفواكه والخضر ويتبقى منها فائض يدخل في التجارة الخارجية. ويتبين من الجدول رقم (٨) أهم المحاصيل الزراعية التي تسهم بنسبة كبيرة في حركة صادرات مصر السلعية إلى دول المجلس عام ٢٠١٥م.**

جدول (٨) أهم المحاصيل الزراعية المصرية المصدرة إلى دول المجلس عام ٢٠١٥م

المحصول	المساحة الكلية (فدان)	الإنتاج (طن)	الإنتاجية (طن/فدان)	صادرات مصر لدول المجلس	
				الكمية (طن)	النسبة من الإنتاج الكلي (%)

[٧٤] . صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص٤٣١.

[٧٥] . المرجع السابق، ص٤٣١.

[٧٦] . Robert E. Looney, Economic development in Saudi Arabia: consequences of the oil price decline, Greenwich, CT, USA, Jai Press, 1990, P.298.

الموالح والبرتقال	٥٣٣٨٣٥	٤٦٤٦٥٧٩	١٠.٣٣٥	٥٠٠٤٠٦	١٠.٨
البصل	٢٠٤٩٤٢	٢٨٨٩٢٧٤	١٤.٠٩٨	٣٦٧٢٢٠	١٢.٧
البطاطس	٤٣٧٣٨٦	٤٩٥٥٤٤٥	١١.٣٣٠	٩٥٥٤٧	١.٩
الرمان	٥٨٣١٩	٢١٩٦٦٣	٨.١٢٥	٨٥٨٣١	٣٩.١
الطماطم	٤٦٨٥١٠	٧٧٢٧٢١٧	١٦.٤٩٣	٦٨٠٢١	٠.٩
الفراولة	٢٢٨٨٢	٤٣٥٣٤٤	١٩.٠٢٦	٣١٢٠٦	٧.٢
العنب	١٩٦٩٩٣	١٦٨٦٧٠٦	٩.٤٥٩	١٧٠٦٨	١.٠

- **المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات:**

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (قطاع الشئون الاقتصادية)، نشرة الإحصاءات الزراعية "المحاصيل الصيفية والنيلية عام ٢٠١٤/٢٠١٥"، جمهورية مصر العربية، الجزء الثاني، سبتمبر ٢٠١٦، صفحات متعددة.

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (قطاع الشئون الاقتصادية)، نشرة الإحصاءات الزراعية "المحاصيل الشتوية عام ٢٠١٤/٢٠١٥"، جمهورية مصر العربية، الجزء الأول، سبتمبر ٢٠١٦، صفحات متعددة.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ديسمبر ٢٠١٦، مرجع سابق، صفحات متعددة.

ويتضح من تحليل الجدول السابق ما يلي:

- تأتي الموالح والبرتقال في صدارة الصادرات المصرية الزراعية لدول المجلس حيث قُدرت بنحو ٥٠٠ ألف طن عام ٢٠١٥م بنسبة ١٠.٨% من إجمالي الإنتاج المصري للموالح، وتُعد السوق السعودية أولى أسواق دول المجلس المستوردة للموالح بنسبة ٥٧.١% من إجمالي الموالح المُصدرة لدول المجلس، يليها السوق الإمارتية العربية المتحدة بنسبة ١٨.٥%، ثم السوق الكويتية بنسبة ١٤.٦%.
- يحتل محصول البصل المركز الثاني من حيث الصادرات المصرية الزراعية بكمية بلغت ٣٦٧ ألف طن بنسبة ١٢.٧% من إجمالي الإنتاج المصري للبصل بكل أنواعه، وتُعد السوق السعودية أولى أسواق دول المجلس المستوردة للبصل بنسبة ٦٥.٢% من إجمالي محصول البصل المُصدر لدول المجلس، يليها السوق الإماراتية ١٤.٤%، ثم السوق الكويتية ١٠.٢%.
- يأتي محصول البطاطس في المركز الثالث حيث تبلغ الكمية التي تم تصديرها ٩٥.٥ ألف طن بنسبة ١.٩% من إجمالي إنتاج البطاطس في مصر، تستحوذ السوق الإماراتية على ٤٧.٧% من إجمالي محصول البطاطس الذي تصدره مصر لدول المجلس، يليها السوق الكويتية ١٨.٣%، ثم السوق العُمانية ١٤.٢%.
- تستورد دول المجلس ٨٥٨٣١ طن من محصول الرمان في مصر بنسبه ٣٩.١% من إجمالي إنتاجه، بحيث تستوعب السوق الكويتية ٦٨.٦% من إجمالي كمية المحصول المُصدرة لدول المجلس، يليها المملكة العربية السعودية ٢٢.١%، ثم الإمارات العربية المتحدة ٤.٦%.
- ويتم تصدير محصول الطماطم بكمية بلغت ٦٨ ألف طن لدول المجلس بنسبة ٠.٩% من إجمالي إنتاج المحصول في مصر بحيث تتصدر المملكة العربية السعودية دول المجلس في كمية محصول الطماطم التي تستقبلها أسواقها فهي تمثل ٦٣.٥% من إجمالي الكمية المُصدرة لدول المجلس، تليها دولة الكويت ٢٢.١%، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١١.٤%.
- وتستورد دول المجلس ٣١.٢ ألف طن من محصول الفراولة بحيث تأتي المملكة العربية السعودية على رأس دول المجلس بنسبة ٦٢.٩% من إجمالي كمية المحصول التي تستوردها

دول المجلس من مصر، و ١٧ ألف طن من محصول العنب وتأتي الإمارات العربية المتحدة على قمة دول المجلس بنسبة ٣٢.٥% من إجمالي محصول العنب المُصدر لدول المجلس.

وتختلف كميات السلع سواء المحاصيل الزراعية أو منتجاتها التي تستوردها دول المجلس من دولة لأخرى وفقاً لعدد سكان كل دولة واحتياجاتهم، وعلى العكس من ذلك يُلاحظ انعدام واردات مصر الزراعية من دول المجلس وذلك نظراً لأن النشاط الزراعي محدود جداً في دول المجلس فلا يكفي لاشباع حاجة السكان مما يجعل تلك الدول تضطر لاستيراد احتياجاتها من الخارج، وكذلك يمنعها من التصدير لمصر وغيرها من الدول لعدم وجود فائض في الإنتاج الزراعي.

وتمثل الثروة الحيوانية مورداً اقتصادياً مهماً للمجتمعات الريفية كمصر حيث يتم اقتناء الحيوانات بالحيازات الزراعية، ويتضح أهمية الثروة الحيوانية في تكاملها مع الإنتاج النباتي ودورها في الاستفادة من المخلفات الحقلية وتحويلها إلى مواد خام للأغراض الصناعية كصناعة اللحوم والجلود، كما تُعد مصدراً للسماد العضوي مما يكفل زراعة أقل استنزافاً للتربة [٧٧]، وبلغ إجمالي الثروة الحيوانية في مصر عام ٢٠١٥م نحو ١٨٢٤٦٦٨٠ وحدة حيوانية [٧٨] وتشمل الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل، بالإضافة ٢٩٩٨٥٢ طن من اللحوم [٧٩]. وعلى العكس في دول المجلس حيث يغلب عليها التحضر، والزراعة تعتمد على موارد مائية غير مستقرة حيث مياه الأمطار المتذبذبة من فصل لأخر بالإضافة لفقر المراعي الطبيعية باستثناء سلسلة جبال ظفار في سلطنة عُمان؛ يؤدي لقلة أعداد الحيوانات بدول المجلس. ويتبين من الجدول رقم (٩) حجم التبادل التجاري بشقيه الصادرات والواردات من الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية (اللحوم، الألبان، الأجبان بأنواعها، وغيرها) بين مصر ودول مجلس التعاون.

جدول (٩) حجم التبادل التجاري من الثروة الحيوانية بين مصر ودول المجلس عام ٢٠١٥م

الدولة	الصادرات				الواردات		
	الحيوانات الحية (وحدة حيوانية)	%	المنتجات الحيوانية (طن)	%	الحيوانات الحية (وحدة حيوانية)	المنتجات الحيوانية (طن)	%
المملكة العربية السعودية	٥٧٨٠٠	٦٣.٢	٢٩٦٠٣	٥٨.٨	—	١٣٣٥	٩٩.٣
دولة الكويت	٤٤٩٩	٤.٩	١٠٨١٦	٢١.٥	—	٢	٠.٢
مملكة البحرين	٥٢	٠.١	٢١٨	٠.٤	—	—	—
الإمارات العربية المتحدة	٢٤٢٠٠	٢٦.٥	٥٠٠٩	١٠	—	٧	٠.٥
دولة قطر	٣٩٦٤	٤.٣	—	—	—	أقل من ٥٠٠ كجم	—

[٧٧] . صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ٨٦.

[٧٨] . الوحدة الحيوانية: معيار يستخدم لتوحيد أعداد الحيوانات المختلفة، وتحسب الوحدة الحيوانية على أساس أن:
البقرة البالغة =١.٠٠ وحدة حيوانية، البقرة المتوسطة =٠.٥٠ وحدة حيوانية، البقرة الصغيرة =٠.٢٥ وحدة حيوانية، الثور =١.٢٥ وحدة حيوانية، الحصان =١.٠٠ وحدة حيوانية، الحمار =٠.٥٠ وحدة حيوانية، رأس الغنم =٠.١٠ وحدة حيوانية، رأس الماعز =٠.٠٧ وحدة حيوانية، الجمل =١.٥ وحدة حيوانية، الأوز والدجاج الرومي =٠.٠٤ وحدة حيوانية، الدجاج والبط =٠.٠٢ وحدة حيوانية، الدواجن الأخرى =٠.٠٢ وحدة حيوانية.
(المصدر: وفيق محمد جمال الدين إبراهيم، ملامح من جغرافية الإنتاج الحيواني في سلطنة عُمان، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد الثامن والثلاثون، الجزء الثاني، ٢٠٠١، ص٢٩٦).

[٧٩] . وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (قطاع الشئون الاقتصادية)، إحصاءات الثروة الحيوانية عام ٢٠١٥م، جمهورية مصر العربية، أغسطس ٢٠١٦، ص٢.

سلطنة عُمان	٨٧٦	١	٤٦٦٠	٩.٣	—	—	—
الإجمالي	٩١٣٩١	١٠٠	٥٠٣٠٦	١٠٠	—	١٣٤٤	١٠٠

- **المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات:**

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ديسمبر ٢٠١٦، مرجع سابق، صفحات متعددة.

(٢) النسب المئوية من حساب الطالبة.

ويتضح من تحليل الجدول السابق ما يلي:

- **بلغت صادرات مصر لدول المجلس من الحيوانات الحية عام ٢٠١٥م نحو ٩١٣٩١ وحدة حيوانية بنسبة ٠.٥% من إجمالي وحدات الثروة الحيوانية بمصر، تستحوذ المملكة العربية السعودية على ٦٣.٢% من إجمالي الحيوانات التي تصدرها مصر لدول المجلس، يليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٢٦.٥%، ثم دولة الكويت ٤.٩%. أما عن منتجات الثروة الحيوانية التي صدرتها مصر لدول المجلس فبلغت كميتها ٥٠٣٠٦ طن عام ٢٠١٥م استحوذت السعودية على أكثر من نصف تلك المنتجات بنسبة ٥٨.٨%، يليها الكويت ٢١.٥%، وتنخفض النسبة عن ذلك في بقية دول المجلس.**
- **نُدرة واردات مصر من الحيوانات الحية من دول المجلس نظراً لقلة الأراضي الزراعية وانعدام وجود المراعي الطبيعية باستثناء** سلسلة جبال ظفار في سلطنة عُمان، **أما المنتجات الحيوانية فقد بلغت الكمية التي تستوردها مصر من دول المجلس ١٣٤٤ طن عام ٢٠١٥م.**

وأتاحت مسطحات الماء منذ وقت بعيد للإنسان فرصة الحصول على حجم مناسب من غذاء ومنتجات بحرية متنوعة، وكان الصيد أسلوباً لاستغلال هذا المعين الهائل الذي يكاد لا ينضب؛ وتؤدي الزيادة السكانية بشكل متنام إلى الضغط على الموارد الغذائية، وهذا يدفع الإنسان إلى زيادة الاستفادة بالثروات الكامنة في البحر أمل توفير الغذاء، وتُعد الأسماك أساس الثروة المائية، وهناك علاقة تكامل بين إنتاج الأسماك والإنتاج الحيواني، فالأسماك من الممكن أن تكون بديلاً للحوم يفوقها في تكاليف الإنتاج والكفاءة التحويلية للأعلاف.

وتمتاز مصر بمسطح مائي يمثل بيئات متنوعة للأحياء المائية، تتمثل في سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر بطول قدره نحو ٣٠٠٠ كم، وتزخر مصر ودول المجلس بثروة سمكية هائلة حيث تتنوع الموارد البحرية فتطل مصر على ساحل البحر المتوسط والبحر الأحمر، بالإضافة لوجود نهر النيل، والبحيرات الداخلية فضلاً عن الفرص المتوفرة والكبيرة في مجال الاستزراع السمكي Aquaculture سواء كان في المياه المالحة أو في المياه العذبة من أنهار ومياه داخلية، إلى جانب حقول الأرز، كما تطل دول المجلس على سواحل البحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب. ويتضح من خلال جدول (١٠) مدى مساهمة الثروة السمكية في حركة التبادل التجاري بين مصر ودول مجلس التعاون عام ٢٠١٥م.

جدول (١٠) حجم التبادل التجاري من الأسماك بين مصر ودول مجلس التعاون عام ٢٠١٥م

الدولة	الإنتاج السمكي		صادرات مصر إلى دول المجلس		واردات مصر من دول المجلس	
	ألف طن	%	طن	%	طن	%
المملكة العربية السعودية	٩٤.٠	٢١.٢	٦٧٢٠	٦٣.٧	٥٩٨	٦.٦
دولة الكويت	١٩.١	٤.٣	١٤٤٦	١٣.٧	—	—
مملكة البحرين	١٥.٨	٣.٦	٢٩	٠.٣	١٩٢	٢.١
الإمارات العربية المتحدة	٧٢.٣	١٦.٤	٨٤٨	٨	١٥٥٢	١٧.٢
دولة قطر	١٦.٨	٣.٨	١٤٠٩	١٣.٣	—	—

سلطنة عُمان	٢٢٤.١	٥٠.٧	١١٠	١	٦٦٩٠	٧٤.١
الإجمالي	٤٤٢.١	١٠٠	١٠٥٦٢	١٠٠	٩٠٣٢	١٠٠
جمهورية مصر العربية	١٥١٨.٩	—	—	—	—	—
متوسط نصيب الفرد العربي السنوي (كيلوجرام/السنة)	١١.٥					

- **المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات:**

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (قطاع الشئون الاقتصادية)، إحصاءات الإنتاج السمكي والحشري والتصنيع الغذائي عام ٢٠١٥م، جمهورية مصر العربية، ديسمبر ٢٠١٦، ص٥.

(٢) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص٤٣٨.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ديسمبر ٢٠١٦، مرجع سابق، صفحات متعددة.

(٤) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، ٢٠١٥، ص٢٠.

ويتضح من تحليل الجدول السابق ما يلي:

- بلغ الإنتاج السمكي في مصر ١٥١٨.٩ ألف طن عام ٢٠١٥م بنسبة ٣١.٦% من إجمالي الإنتاج السمكي بالدول العربية البالغ ٤.٨ مليون طن [٨٠]، وتأتي مصر في المرتبة الثانية بعد المملكة المغربية في إنتاج الأسماك بحيث تأتي المزارع السمكية في صدارة الإنتاج السمكي فتنتج ١١٥٧.٣ ألف طن بنسبة ٧٦.٢% من إجمالي الإنتاج السمكي في مصر، يليها البحيرات ١٧١.٥ ألف طن بنسبة ١١.٣%، ثم المياه المالحة ١٠٢.٩ ألف طن بنسبة ٦.٨% (البحر المتوسط ٥٧.٦ ألف طن، والبحر الأحمر ٤٥.٣ ألف طن)، يليها المياه العذبة ٦٩.٧ ألف طن بنسبة ٤.٦%، وأخيراً تنتج حقول الأرز ١٧.٥ ألف طن بنسبة ١.١% [٨١]، ويُعادل الإنتاج السمكي في مصر نحو ثلاثة أضعاف ونصف الإنتاج السمكي بدول المجلس مجتمعة؛ ونتيجة لضخامة الإنتاج السمكي في مصر وبالرغم من الزيادة السكانية إلا أنها تقوم بتصدير ١٠٥٦٢ طن لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- بلغ الإنتاج السمكي في دول المجلس ٤٤٢.١ ألف طن، استحوذت سلطنة عُمان على ٥٠.٧% من إجمالي الإنتاج السمكي بدول المجلس، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة ٢١.٢%، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٦.٤% أي تمتلك الدول الثلاث ٨٨.٣% من إجمالي الإنتاج السمكي بدول المجلس وتتوزع النسبة المتبقية على باقي دول المجلس، ومن ثم تُصدر دول المجلس ٩٠٣٢ طن لمصر.

٢. الإنتاج الصناعي:

يتكون القطاع الصناعي بمصر ودول المجلس من نشاطي الصناعات الاستخراجية [٨٢] والصناعات التحويلية [٨٣]، وتشكل منتجات الصناعة الاستخراجية في دول مجلس التعاون لدول

---

٨٠ . جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، مرجع سابق، ص٢٠.

٨١ . وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (قطاع الشئون الاقتصادية)، إحصاءات الإنتاج السمكي والحشري والتصنيع الغذائي عام ٢٠١٥م، مرجع سابق، ص٥.

٨٢ . الصناعات الاستخراجية: تتمثل في إنتاج النفط والغاز الطبيعي وخامات معادن الحديد والنحاس والذهب والزنك، وكذلك استخراج الخامات غير المعدنية كالفوسفات والبوتاس ومحاجر انتاج مواد البناء كالأسمنت وأحجار البناء والزينة والرخام والملح الصخري وغيرها. (المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص١١٤).

٨٣ . الصناعات التحويلية: تشمل الصناعات الكيماوية، وصناعة الأسمنت، والحديد والصلب، والبتروكيماويات، وصناعة الأدوية، وصناعة البلاستيك، وصناعة الملابس والمنسوجات، والصناعات الجلدية وغيرها. (المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص١١٧).

الخليج العربية نسبة تتراوح بين ١٦-٤٤% من الناتج المحلي الإجمالي كما يتضح من جدول (١١) وبالتالي تمثل المصدر الرئيسي لعوائد الصادرات بالنسبة لهذه الدول، أما الصناعة التحويلية فتشكل نسبة تتراوح بين ٦-١٧% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر ودول المجلس.

جدول (١١) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في مصر ودول المجلس عام ٢٠١٥م

الدولة	الناتج الصناعي (مليار دولار)	الصناعات الاستخراجية (%)	الصناعات التحويلية (%)	إجمالي القطاع الصناعي (%)
المملكة العربية السعودية	٢٤٣.٦٩٥	٢٥.٤	١٢.٣	٣٧.٧
دولة الكويت	٥٧.١٣٧	٤٣.٣	٦.٧	٥٠.١
مملكة البحرين	١٠.٥٧٢	١٦.٠	١٦.٨	٣٢.٨
الإمارات العربية المتحدة	١٢٨.٩٦٥	٢٤.٢	١٠.٢	٣٤.٤
دولة قطر	٧٦.٩٣٣	٣٦.٣	٩.٧	٤٥.٩
سلطنة عُمان	٣١.٨٤٩	٣٤.٥	١٠.٩	٤٥.٣
الإجمالي	٥٤٩.١٥١	٢٨.١	١١.٠	٣٩.١
جمهورية مصر العربية	٩٨.٦٤٦	١٢.٩	١٦.٨	٢٩.٧

- **المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ص٤٤٩-٤٥٠.**

ويتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

- بلغت قيمة الناتج الصناعي في مصر ٩٨.٦٤٦ مليار دولار عام ٢٠١٥م بنسبة ٢٩.٧% من إجمالي الناتج المحلي لمصر، وتعتبر الصناعات التحويلية هي النشاط الاقتصادي الغالب بحيث تمثل ١٦.٨% من إجمالي الناتج المحلي للقطاع الصناعي المصري في حين تمثل الصناعات الاستخراجية ١٢.٩%.
- بلغ الناتج الصناعي في دول المجلس ٥٤٩.١٥١ مليار دولار بنسبة ٣٩.١% من إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس، وعلى العكس تعتبر الصناعات الاستخراجية هي النشاط الاقتصادي الغالب في دول مجلس التعاون بحيث تمثل ٢٨.١% من إجمالي الناتج المحلي للقطاع الصناعي بدول المجلس بينما تمثل الصناعات التحويلية ١١% فقط، مما يؤثر على حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس.

وفيما يلي سوف نتناول لأهم الصناعات الاستخراجية والتحويلية في مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تؤثر بدورها على حركة التبادل التجاري فيما بينهم.

(١.٢) الصناعات الاستخراجية:

تتمتع دول المجلس بقدر كبير من احتياطي النفط والغاز الطبيعي، فقد بلغ احتياطي النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في نهاية عام ٢٠١٥م نحو ٤٩٦.٧ مليار برميل بنسبة ٦٩.٩% من إجمالي احتياطي النفط بالدول العربية البالغ احتياطها ٧١١ مليار برميل، وجاءت المملكة العربية السعودية في مقدمة دول المجلس من حيث احتياطي النفط حيث بلغ ٢٦٦.٦ مليار برميل بنسبة ٥٣.٧%، تليها دولة الكويت ١٠١.٥ مليار برميل بنسبة ٢٠.٤%، ثم الإمارات العربية المتحدة ٩٧.٨ مليار برميل بنسبة ١٩.٧% من إجمالي احتياطي النفط الخام

بدول المجلس، أما مصر فقد بلغ احتياطي النفط عام ٢٠١٥م نحو ٣.٥ مليار برميل بنسبة ٠.٥% [٨٤] من إجمالي الاحتياطي بالدول العربية.

وبلغت احتياطات الغاز الطبيعي في دول المجلس في نهاية عام ٢٠١٥م نحو ٤١٥٦١ مليار متر^{٣} بنسبة ٧٦.٤% من إجمالي احتياطي الغاز بالدول العربية البالغ ٥٤٣٩٢ مليار متر^{٣}، وتوزعت بنسب مختلفة على دول المجلس وكانت أعلاها دولة قطر بنسبة ٥٨.٧%، تليها المملكة العربية السعودية ٢٠.٤%، ثم الإمارات العربية المتحدة ١٤.٧% من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي بدول المجلس، أما مصر فقد بلغ احتياطي الغاز الطبيعي بنهاية عام ٢٠١٥م نحو ٢١٨٦ مليار متر^{٣} بنسبة ٤% من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي بالدول العربية.

وتنتج دول المجلس النفط والغاز الطبيعي بكميات متفاوتة، فقد بلغ إنتاج النفط عام ٢٠١٥م نحو ١٧.٩ مليون برميل/يوم بنسبة ٧٥.٥% من إجمالي إنتاج النفط الخام بالدول العربية البالغ ٢٣.٧ مليون برميل/يوم كما يتضح من جدول (١٢)، وتعتبر المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت أكبر دول المجلس إنتاجاً للنفط الخام بنسبة ٥٧%، و ١٦.٦%، و ١٦% من إجمالي إنتاج النفط بدول المجلس لكلاً منهم على الترتيب. بينما بلغ إنتاج مصر من النفط ٥٩٦.٢ ألف برميل/يوم بنسبة ٢.٥% من إجمالي الإنتاج بالدول العربية [٨٥] وهي كمية ضئيلة جداً بالنسبة لإنتاج دول المجلس مما ينشط حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس ذات الثروة النفطية الهائلة.

جدول (١٢) إنتاج أهم الصناعات الاستخراجية في مصر ودول المجلس عام ٢٠١٥م

الدولة	النفط الخام (ألف برميل/يوم)	الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر^{٣}) (٢)	طاقة إنتاج صخر الفوسفات (ألف طن) (٢)	طاقة إنتاج خام الحديد (ألف طن/سنة) (٣)	خام النحاس (ألف طن) (٣)	خام الرصاص (ألف طن) (٣)	خام الزنك (ألف طن) (٣)
السعودية	١٠١٩١	١٠٢.٤	٥٠٠٠	—	٠.٧	١٨	١.٨
الكويت	٢٨٥٨.٩	١٥	—	—	—	—	—
البحرين	٢٠٠.٩	١٥.٤	—	—	—	—	—
الإمارات	٢٩٧١	٥٤.٢	—	—	—	—	—
قطر	٦٦٤	٢٠٤.٦	—	—	—	—	—
عُمان	٩٨١.١	٢٩.٨	—	٣٠١.١	٣٩.٨	٢٠	—
إجمالي دول المجلس	١٧٨٦٦.٩	٤٢١.٤	٥٠٠٠	٣٠١.١	٤٠.٥	٣٨	١.٨

[٨٤] . صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص٤٥١.
[٨٥] . المرجع السابق، ص٤٥١.

مصر	٥٩٦.٢	٤٨.٨	٧٠٠٠	٢٨٥٠	—	—	—
إجمالي الدول العربية	٢٣٧٠٧.٥	٥٨٣.١	٦٥٨٧٥	٢٣٢٧٠.٣	٧٩.٥	١١٤	١٤٦.٢

- **المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات:**

(١) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص٤٥١.

(٢) البيانات لعام ٢٠١٤م.

(٣) أحدث بيانات متوفرة خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٢م) (المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص٤٥١).

ويبلغ إنتاج الغاز الطبيعي المسوق بدول المجلس عام ٢٠١٥م نحو ٤٢١.٤ مليار متر^{٣} بنسبة ٧٢.٣% من إجمالي إنتاج الدول العربية البالغ كميته ٥٨٣.١ مليار متر^{٣}، أعلاها دولة قطر بنسبة ٤٨.٦% من إجمالي إنتاج الغاز بدول المجلس، تليها المملكة العربية السعودية ٢٤.٣%، ثم الإمارات ١٢.٩%. أما إنتاج مصر من الغاز فقد بلغ ٤٨.٨ مليار متر^{٣} بنسبة ٨.٤% من إجمالي الإنتاج العربي [٨٦]. وبعد اكتشاف حقل ظُهر للغاز بالبحر المتوسط عام ٢٠١٥م، بدأت تدفقات الغاز بمعدل إنتاج يومي بلغ مليار قدم^{٣}، ومن المتوقع أن يصل إلى ٢.٧ مليار قدم^{٣} بنهاية عام ٢٠١٩م، وقد خفف تشغيل حقل ظُهر العبء على العملات الأجنبية بعد وقف استيراد الغاز.

ويُعد النفط والغاز الطبيعي مكوناً أساسياً من مكونات الاقتصاد في دول مجلس التعاون ومن ثم فهو مورداً للنقد الأجنبي، بالإضافة أنه عاملاً مؤثراً في حركة التبادل التجاري مع مصر، فقد بلغت كمية واردات مصر النفطية من دول المجلس عام ٢٠١٥م نحو ٢٧٦٦ ألف طن وبلغت صادرات مصر من النفط الخام لدول المجلس ٤٦٦ ألف طن، أما واردات مصر من الغاز الطبيعي من دول المجلس بلغت ١٣٤١.١ ألف طن، وانعدمت صادرات مصر لدول المجلس من الغاز الطبيعي في نفس العام [٨٧].

وشهدت مؤشرات التعدين تفاوت ملحوظ من دولة لأخرى من دول الدراسة، فقد بلغت طاقة إنتاج الفوسفات في مصر ٧٠٠٠ ألف طن بنسبة ١٠.٦% من إجمالي طاقة إنتاجه بالدول العربية عام ٢٠١٤م وتوجد أهم مناجم الفوسفات في محور التعدين الشرقي بمنطقة المثلث الذهبي جنوب مصر حيث فوسفات البحر الأحمر بين سفاجه والقصير، والذي تم استغلال معظمه، وفوسفات وادي النيل بين إسنا وأدفو، ومنطقة الواحات الداخلة والخارجة، حيث توجد طبقات الفوسفات بكميات ضخمة تحت هضبة أبو طرطور التي تقع بين الواحتين، والذي يُقدر متوسط الاحتياطي منه بنحو ١٢٠٠ مليون طن [٨٨]. وفي دول المجلس بلغت طاقة إنتاج خام الفوسفات في المملكة العربية السعودية ٥٠٠٠ ألف طن بنسبة ٧.٦% من الإجمالي العربي [٨٩] بينما يندر إنتاجه في باقي دول المجلس ذلك العام، وقد تبين من خلال احصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن خام الفوسفات لا يتم تداوله في شكله الخام على النطاق التجاري بين مصر ودول المجلس ولكن يتم تداوله في شكل سلع مصنعة مثل السوبر فوسفات وفوسفات النيتروجين والأسمدة المركبة والمنظفات الكيميائية والمبيدات الحشرية؛ ومن ثم يؤثر في حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس [٩٠].

---

[٨٦] . صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص٤٥١.

[٨٧] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ديسمبر ٢٠١٦، مرجع سابق، صفحات متعددة.

[٨٨] . الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية (المساحة الجيولوجية المصرية)، الثروة المعدنية والأنشطة التعدينية في منطقة المثلث الذهبي وما حوله، مرجع سابق، ص٧.

[٨٩] . صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص٤٥١.

[٩٠] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ديسمبر ٢٠١٦، مرجع سابق، صفحات متعددة.

وبلغت الطاقة الإنتاجية لخام الحديد في مصر ٢٨٥٠ ألف طن/السنة بنسبة ١٢.٢% من إجمالي الطاقة الإنتاجية للخام في الدول العربية البالغة ٢٣٢٧٠.٣ ألف طن/السنة وقُدر الاحتياطي بنحو ٠.٤ مليار طن بنسبة ٣.٢% من إجمالي احتياطي الخام بالدول العربية البالغة ١٢.٤ مليار طن وذلك خلال الفترة بين (٢٠٠٢-٢٠١٢م) [٩١]، وقد تحول إنتاج الحديد من أسوان إلى منطقة الواحات البحرية بصحراء مصر الغربية، كما تنتشر خاماته في الصحراء الشرقية على ساحل البحر الأحمر، وقُدر احتياطي خام الحديد الشرائطي في محور التعدين الشرقي بمنطقة المثلث الذهبي جنوب مصر ٥٣ مليون طن عام ٢٠١٥م [٩٢].

وبلغت الطاقة الإنتاجية لخام الحديد بدول المجلس ٣٠١.١ ألف طن/السنة بنسبة ١.٣% من إجمالي الطاقة الإنتاجية للخام في الدول العربية، وبلغ احتياطي الخام ٢.٦ مليار طن بنسبة ٢١% من إجمالي الاحتياطي العربي [٩٣]. ووفقاً لاحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٥م تبين ندرة حجم صادرات مصر لدول المجلس من الحديد الخام في حين بلغت واردات مصر من دول المجلس ٦٠٦٧٩ طن من الحديد الخام [٩٤]، ويرجع السبب في تفوق الواردات المصرية من خام الحديد عن صادراتها نمو وتطور النشاط الصناعي في مصر كما أن الصناعات التحويلية تفوق الصناعات الاستخراجية ومن ثم تنشط صادرات مصر من الحديد في شكل سلع نصف مصنعة أو تامة الصنع إلى دول المجلس حيث يدخل الحديد في العديد من الصناعات كصناعة قضبان وعجلات وعربات السكك الحديد وهياكل السيارات والسفن والبواخر والبطاريات، وصناعة أساسات وهياكل العمارات والمباني وماكينات خطوط الإنتاج في المصانع، ويدخل ضمن الخلطة الخرسانية لتكسية مواسير خطوط الغاز والبترول التي يتم مدها تحت سطح البحر.

وتتميز مصر بوجود معدني الرصاص والزنك وبلغ احتياطي كليهما معاً عام ٢٠١٥م نحو ١.٤ مليون طن على الشريط الساحلي للبحر الأحمر من مدينة القصير في الشمال وحتى مرسى علم في الجنوب حيث محور التعدين الأوسط بمنطقة المثلث الذهبي جنوب مصر، ويستخدم في صناعة البطاريات والبويات وآلات الطباعة والكتابة وغطاء لأسلاك التليفونات كما يدخل في صناعة المواد الكيماوية وغيرها [٩٥]، وبلغ إنتاج الذهب في مصر عام ٢٠١٥م أكثر من ٤٠٠ ألف وقية من منجم السكري منجم مصر الأول لإنتاج الذهب في العصر الحديث [٩٦]، بالإضافة لوجود خام النحاس والقصدير والكوارتز والفلسبارات والفلوريت والرخام والجرانيت وغيرها من خامات المعادن في منطقة المثلث الذهبي في مصر ويسهم ذلك بدوره في تنشيط حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس سواء بتبادلها كمادة خام أو كمواد نصف مصنعة أو تامة الصنع.

(٢.٢) الصناعات التحويلية:

تأتي الصناعات التحويلية في مصر في المقام الأول بالنسبة للنشاط الصناعي فهي تمثل ١٦.٨% من إجمالي الناتج المحلي الصناعي في مصر، وعلى العكس في دول المجلس مساهمة الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي الصناعي محدودة فهي تمثل ١١% فقط بالرغم أن الصناعات التحويلية تمثل القطاع الإنتاجي الذي يُحدث تغيير في التركيب الاقتصادي لأي دولة حيث تتنوع معها مصادر الدخل وتساعد على توطين التكنولوجيا الحديثة وزيادة الإسهام في التجارة الخارجية. ومن أهم الصناعات التحويلية في مصر ودول المجلس والتي أثرت بشكل

---

[٩١] . صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع السابق، ص٤٥١.
[٩٢] . الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية (المساحة الجيولوجية المصرية)، الثروة المعدنية والأنشطة التعدينية في منطقة المثلث الذهبي وما حوله، مرجع سابق، ص١٠.
[٩٣] . صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع السابق، ص٤٥١.
[٩٤] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ديسمبر ٢٠١٦، مرجع سابق، صفحات متعددة.
[٩٥] . الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية (المساحة الجيولوجية المصرية)، الثروة المعدنية والأنشطة التعدينية في منطقة المثلث الذهبي وما حوله، مرجع سابق، ص١٦.
[٩٦] . الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية (www.emra.gov.eg).

واضح على حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس صناعة مواد البناء وحركة التشييد، وصناعة الإسمنت، وصناعة الحديد والصلب، والصناعات البتروكيماوية، والصناعات الدوائية، وصناعة التكرير، وسوف نتناول كلاً منهما فيما يلي.

- **صناعة مواد البناء وحركة التشييد:**

شهدت حركة التشييد والبناء في مصر ودول مجلس التعاون نمواً متسارعاً بفضل معدلات النمو السكاني المرتفعة وما يترتب عليه من تنمية صناعة مواد البناء لبناء المساكن ومنشآت البنية التحتية، وجاءت المملكة العربية السعودية في المركز الأول ليس فقط بين دول المجلس بل على مستوى الدول العربية من حيث مساهمة قطاع التشييد في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ ٤٣.٤٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٥م بنسبة ٢٥.٣% من إجمالي الناتج المحلي بقطاع التشييد في الدول العربية البالغ ١٧١.٧٥٥ مليار دولار، وبنسبة ٤٠% من إجمالي الناتج المحلي لقطاع التشييد بدول المجلس البالغة ١٠٨.٨٢٥ مليار دولار، تليها الإمارات العربية المتحدة سواء على مستوى الدول العربية أو دول المجلس بنسبة ٢٢.٧%، و ٣٥.٨% من إجمالي الناتج المحلي لقطاع التشييد بكلاً منهم على الترتيب، ثم دولة قطر على مستوى دول المجلس بنسبة ١٣.٧% ومن ثم استحوذت الثلاث دول السابقة على ٨٩.٥% من إجمالي القطاع بدول المجلس وتوزعت النسبة الباقية على مملكة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عُمان.

واحتلت مصر المركز الرابع بين الدول العربية من حيث مساهمة قطاع التشييد في الناتج الإجمالي العربي بقيمة بلغت ١٦.١٣٦ مليار دولار بنسبة ٩.٤% من إجمالي ناتج القطاع بالدول العربية [٩٧]. وتُعد صناعة مواد البناء من الصناعات التحويلية المهمة في مصر ودول المجلس نظراً للنمو السكاني وبالتالي تنشيط حركة البناء والتشييد حيث ارتفاع الطلب على المساكن التي تحتاج للعديد من الصناعات والمواد المختلفة كالإسمنت، والحديد، والبلاط، والمنتجات الحديدية والخشبية والألومونيوم وغيرها من الصناعات اللازمة للبناء وتجهيز المنازل والمنشآت مما يؤثر على حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس.

- **صناعة الإسمنت:**

تُعد مصر ودول المجلس من الدول الغنية بمدخلات صناعة الإسمنت الأمر الذي شجع على تصنيع مواد البناء، فقد استحوذت مصر على المركز الثاني من حيث إنتاج الإسمنت بالدول العربية الذي بلغ ٤٩ مليون طن بنسبة ٢٢.٣% من إجمالي إنتاج الإسمنت بالدول العربية البالغ ٢٢٠ مليون طن عام ٢٠١٤م في حين بلغ استهلاكها ٥٠ مليون طن أي تعاني مصر من عجز يُقدر بمليون طن وذلك بالرغم أن طاقتها الإنتاجية ٨٢ مليون طن كما يتضح من جدول رقم (١٣) [٩٨] بحيث لا يكفي فقط للاستهلاك المحلي بل يزيد عن الحاجة مما يجعلها تصدر الفائض للخارج، ولكن نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل والطاقة أضعف من استغلال طاقتها الإنتاجية بشكل كامل وأدى إلى سد احتياجاتها بالاستيراد من الخارج، وفي عام ٢٠١٥م عانت مصر من نقص في إنتاج الإسمنت حيث بلغ ٤٧.٥ مليون طن [٩٩].

جدول (١٣) إنتاج الإسمنت واستهلاكه في مصر ودول مجلس التعاون عام ٢٠١٤م

الدولة	الطاقة الإنتاجية		الإنتاج		الاستهلاك	
	مليون طن	%	مليون طن	%	مليون طن	%
المملكة العربية	٦٠.٧	٤٩	٥٧.٢	٦٣.٧	٥٦.٦	٦٦.٢

[٩٧] . صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع السابق، ص٤٥٢.
[٩٨] . المرجع السابق، ص٤٥٣.
[٩٩] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٧، مرجع سابق، ص٦٠.

السعودية						
دولة الكويت	٦.٣	٥.١	٣.٨	٤.٢	٥.١	٦
مملكة البحرين	—	—	١.٣	١.٤	٢.٢	٢.٦
الإمارات العربية المتحدة	٤١.٢	٣٣.٣	١٦.٣	١٨.٢	٩.٠	١٠.٥
دولة قطر	٩.٠	٧.٣	٦.١	٦.٨	٦.٥	٧.٦
سلطنة عُمان	٦.٧	٥.٤	٥.١	٥.٧	٦.١	٧.١
إجمالي دول المجلس	١٢٣.٩	١٠٠	٨٩.٨	١٠٠	٨٥.٥	١٠٠
جمهورية مصر العربية	٨٢.٠	—	٤٩.٠	—	٥٠.٠	—

• **المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص٤٥٣.**

وعلى العكس تحقق دول المجلس فائضاً يبلغ ٤.٣ مليون طن من الإسمنت يتم تصديره للخارج حيث تنتج ٨٩.٨ مليون طن وتستهلك ٨٥.٥ مليون طن وذلك عام ٢٠١٤م، وتحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول في إنتاج الإسمنت على مستوى الدول العربية ودول المجلس فقد بلغ إنتاجها ٥٧.٢ مليون طن عام ٢٠١٤م بنسبة ٢٦%، و ٦٣.٧% من إجمالي الإنتاج بالدول العربية ودول المجلس بكل منهما على الترتيب، وبلغ استهلاكها ٥٦.٦ مليون طن أي تحقق فائض ٠.٦ مليون طن، كذلك تحقق الإمارات العربية المتحدة فائضاً من الإسمنت يشكل ٧.٣ مليون طن حيث يبلغ إنتاجها ١٦.٣ مليون طن واستهلاكها ٩ مليون طن. أما دولة الكويت، ومملكة البحرين، ودولة قطر، وسلطنة عُمان فتحقق عجزاً بنسب متفاوتة يبلغ ١.٣ مليون طن، و ٠.٩ مليون طن، و ٠.٤ مليون طن، ومليون طن لكلاً منهم على الترتيب، ويؤثر ذلك بدوره على حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس.

• **<u>صناعة الحديد والصلب:</u>**

تتوافر في مصر مقومات ازدهار صناعة الحديد والصلب حيث تتوافر المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة والطاقة، فقد بلغ إنتاج مصر من الصلب الخام ٥٥٠٦ ألف طن عام ٢٠١٥م بنسبة ٢٧.٦% من إجمالي إنتاج الدول العربية البالغ ١٩.٩ مليون طن [١٠٠]، وبلغ إنتاج مصر من حديد التسليح ٦٩٩٩ ألف طن [١٠١]، ويبلغ متوسط نصيب الفرد العربي من إنتاج الحديد والصلب ٥٦ كجم. وبلغ إنتاج دول المجلس من الصلب الخام ١٢٧٦١ ألف طن بنسبة ٦٤.٣% من إجمالي الإنتاج العربي عام ٢٠١٥م، جاءت السعودية في المركز الأول بنسبة ٤٤.٤% من إجمالي إنتاج الصلب الخام بدول المجلس تليها الإمارات ٢٣.٦%، ثم دولة قطر ٢٠.٣%، وسلطنة عُمان ١١.٧% [١٠٢]، وبلغ إنتاج دول المجلس من حديد التسليح ١٧ مليون طن.

وقد شهدت صناعة الصلب تحولات كبيرة على مستوى الإنتاج من حيث تطور تكنولوجيا إنتاج الحديد والصلب، فمن جهة نتج عن ارتفاع الإنتاج وجود فائض في المعروض من الصلب في الأسواق العالمية أدى لانخفاض حاد في الأسعار تأثرت به صناعة الصلب في مصر ودول المجلس، ومن جهة أخرى ظهرت قوة أثرت بشكل كبير على السوق العالمي للصلب هي الصين الشعبية التي بلغ إنتاجها عام ٢٠١٤م نحو ٤٩.١% من الإنتاج العالمي للصلب البالغ ١٦٥٥.٣ مليون طن وبفائض في العرض وصل إلى ٢٠٠ مليون طن [١٠٣]؛ مما جعل مصر ودول المجلس وغيرها من الدول تتخذ إجراءات للحماية من إغراق الحديد الصيني لأسواقها وإن كان ذلك تقلص نسبياً في نهاية عام ٢٠١٥م، ويؤثر ذلك على حركة التبادل التجاري بين مصر ودول

---

١٠٠ . World Steel Association, Steel Statistical Yearbook 2016, October 2016, P.2.

١٠١ . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٧، مرجع سابق، ص٦٠.

١٠٢ . World Steel Association, Steel Statistical Yearbook 2016, Ibid, P.2.

١٠٣ . صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع السابق، ص٤٥٤.

المجلس حيث يستخدم الحديد والصلب في مشروعات البنية التحتية وإقامة المدن الجديدة، وإنشاء الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية وغيرها.

- **الصناعات البتروكيماوية:**

تُعد الصناعات البتروكيماوية أحد أهم الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون مما جعلها مورداً أساسياً للمنتجات البتروكيماوية الأساسية (الإثيلين والبروبلين والميثانول)، فقد شهد إنتاج البتروكيماويات في دول المجلس نمواً بلغت نسبته ٩.٥% خلال عام ٢٠١٥م [١٠٤] وهو ثاني أعلى نسبة نمو في العالم، وبلغت القدرة الإنتاجية للصناعات البتروكيماوية في دول المجلس ١٤٢.٧ مليون طن عام ٢٠١٣م.

ويُعد الإثيلين من أهم المنتجات الأساسية في الصناعات البتروكيماوية، ويستخدم لإنتاج البلاستيك والألياف والكيماويات العضوية التي تستخدم في أغراض صناعية واستهلاكية ونظراً لاستخداماته المتنوعة فهو يعتبر مقياس لأداء الصناعات البتروكيماوية بشكل عام. وقد بلغت الطاقة الإنتاجية للإثيلين في دول المجلس ٢٠٨٧٥ ألف طن بنسبة ٩٥.٧% من إجمالي إنتاجه بالدول العربية البالغة ٢١٨٠٨ ألف طن عام ٢٠١٤م، وقد استحوذت السعودية على ٦٣% من إجمالي إنتاج الإثيلين بدول المجلس، تليها الإمارات ١٧%، ثم قطر ١٢.١%، وأخيراً الكويت ٧.٩%. أما في مصر فبلغت طاقة إنتاج الإثيلين ٣٣٠ ألف طن بنسبة ١.٥% من إجمالي إنتاجه بالدول العربية [١٠٥] وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بدول المجلس؛ ومن ثم تسد مصر احتياجاتها بالاستيراد من دول المجلس.

- **الصناعات الدوائية:**

صناعة الدواء من أهم الصناعات الكيميائية في مصر حيث تغطي أكثر من ٩٠% من الاستهلاك المحلي من الدواء وتستورد باقي احتياجاتها من الخارج فهي ثالث الدول العربية استيراداً للأدوية، وبالرغم أن الدول الصناعية هي المهيمنة على صناعة الأدوية إلا أن مصر تبذل جهوداً كبيراً في تطوير تلك الصناعة حيث تعتبر مصر أقدم الدول العربية إنتاجاً للأدوية فقد بلغ إجمالي شركات الأدوية العاملة ٨٥ شركة وبلغ قيمة إنتاج الدواء ٢٨١٠ مليون دولار عام ٢٠١٤م [١٠٦].

ويغطي إنتاج الأدوية في السعودية ٤٠% من الاستهلاك المحلي وتستورد باقي احتياجاتها من الخارج فهي تُعد أولى الدول العربية استيراداً للأدوية، ونظراً لزيادة الطلب على الأدوية بمعدل سنوي يصل إلى ١٢% قامت السعودية بتكثيف جهودها لتشجيع الاستثمار في ذلك القطاع. ويغطي إنتاج الأدوية في الإمارات ٢٠% من الاستهلاك المحلي، وفي الكويت يغطي ١٥% من الاحتياجات المحلية للأدوية، وتعمل البحرين وقطر وعُمان على استقطاب عدد من شركات الاستثمار العالمية لإنتاج الأدوية وتبلغ نسبة سد احتياجاتها ما يُعادل النسبة في الكويت [١٠٧].

- **صناعة التكرير:**

تُعرف عملية التكرير بأنها العملية التي يمكن من خلالها معالجة الزيت الخام واستخلاص المركبات العديدة وتحويلها لمركبات صالحة للاستهلاك حيث لا يمكن استخدام زيت البترول بصورته الخام التي يوجد بها في باطن الأرض، والمقصود بالتكرير تحويل الزيت الخام إلى مكوناته وجزيئاته الأصلية من خلال مصافي النفط التي تستقبل النفط الخام وتفرز مواده إلى عدد كبير من المنتجات النفطية الاستهلاكية كوقود السيارات والديزل ووقود الطائرات والنفط الأبيض والقار وغيرها من المنتجات الأخرى، وتستحوذ دول المجلس على ثلث عدد مصافي البترول بالدول العربية (٢٢ مصفاة لتكرير البترول) بنسبة ٣٣.٨% من إجمالي عدد المصافي بالدول العربية البالغ عددها ٦٥ مصفاة كما يتضح من جدول (١٤) وشكل (٨)، وتبلغ طاقة التكرير في

---

١٠٤ . المرجع السابق، ص١٢٣.
١٠٥ . المرجع السابق، ص١٢٤.
١٠٦ . المرجع السابق، ص١٢٧.
١٠٧ . المرجع السابق، ص ص١٢٧-١٣٠.

دول المجلس ٥٧٢٧ ألف برميل/يوم بنسبة ٦١.٦% من إجمالي طاقة التكرير بالدول العربية البالغة ٩٢٩٨ ألف برميل/يوم عام ٢٠١٥م وبالرغم أن مصر بها ٨ مصافي لتكرير البترول بنسبة ١٢.٣% من إجمالي عدد المصافي العربية إلا أنها تنتج ٧٧٠ ألف برميل/يوم فقط؛ وذلك لارتفاع تكاليف صناعة التكرير لذلك تصدر مصر معظم إنتاجها خام ثم تستورد احتياجاتها كمنتجات بترولية ومن ثم يؤثر ذلك على حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس (الدول النفطية).

جدول (١٤) طاقات التكرير في مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠١٥م

الدولة	عدد المصافي		طاقة التكرير	
	العدد	%	ألف برميل/يوم	%
المملكة العربية السعودية	٩	٤١	٢٩٠٧	٥٠.٩
دولة الكويت	٣	١٣.٦	٩٣٦	١٦.٣
مملكة البحرين	١	٤.٥	٢٦٠	٤.٥
الإمارات العربية المتحدة	٥	٢٢.٧	١١١٩	١٩.٥
دولة قطر	٢	٩.١	٢٨٣	٤.٩
سلطنة عُمان	٢	٩.١	٢٢٢	٣.٩
إجمالي دول المجلس	٢٢	١٠٠	٥٧٢٧	١٠٠
جمهورية مصر العربية	٨	—	٧٧٠	—
إجمالي الدول العربية	٦٥	—	٩٢٩٨	—

- **المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦، مرجع سابق، ص٤٥٧.**

وتأتي المملكة العربية السعودية بالمركز الأول في صناعة التكرير عربياً وعلى مستوى دول المجلس بنسبة ٣١.٣%، و ٥٠.٩% من إجمالي طاقة التكرير في كلاً منهم على الترتيب، تليها في المركز الثاني عربياً وعلى مستوى دول المجلس الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٢%، و ١٩.٥%، ثم دولة الكويت في المركز الرابع عربياً بنسبة ١٠.١% والمركز الثالث بين دول المجلس بنسبة ١٦.٣%، ومن ثم تستحوذ الثلاث دول على ٨٦.٧% من إجمالي طاقات التكرير بدول المجلس وتتوزع النسبة المتبقية على باقي دول المجلس؛ ومن ثم يؤثر ذلك على صادرات دول المجلس لمصر من المنتجات النفطية.

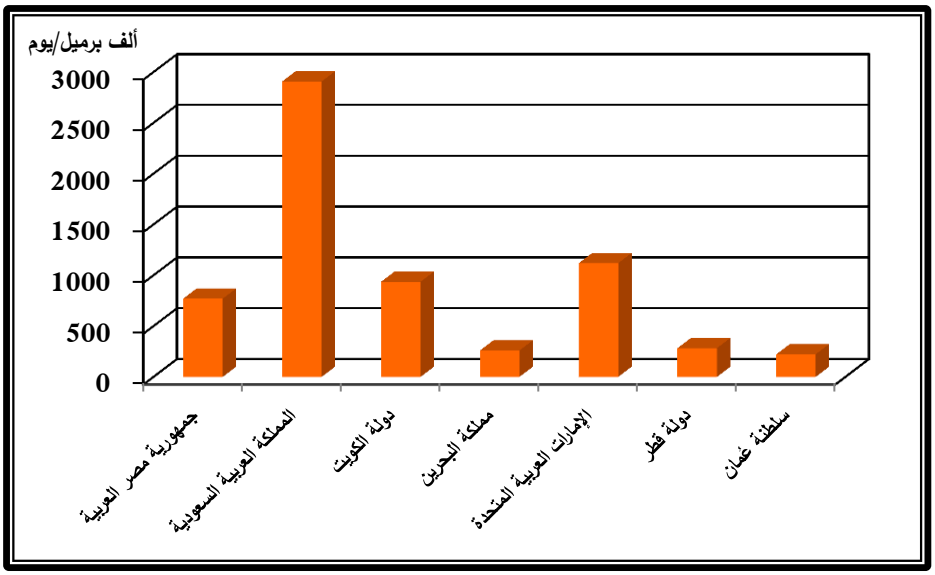

شكل (٨)

طاقات تكرير البترول في مصر ودول مجلس التعاون عام ٢٠١٥م

ج. النقل:

تُعد وسائل النقل عامل جغرافي متميز ساعد على التواصل بين الدول واستمرار عملية تبادل السلع بين المجتمعات البشرية، وقد ترتب على تطور وسائل النقل البرية والبحرية والجوية تقليص المسافة الجغرافية (البُعد المكاني)، والمسافة الزمنية (البُعد الزماني)، والمسافة الاقتصادية (تكلفة النقل)، وزيادة حجم التبادل التجاري مما ساعد على التخصص الوظيفي في الأنشطة الاقتصادية في مصر ودول مجلس التعاون [١٠٨].

١. النقل البحري:

تؤدي الموانئ دوراً رئيسياً بالنسبة لاقتصاديات البلاد وتعتبر من أهم العوامل التي تساعد على تنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول، فكلما زاد عدد الموانئ بالدولة وكثرت امكانياتها والتسهيلات المتاحة بها كلما قلت أسعار السلع التي تصدرها الدولة ومن ثم يمكنها منافسة الدول الأخرى في الأسواق العالمية، كما تساعد على خفض أسعار السلع المستوردة لقرب مسافات النقل، بالإضافة إلى أن النقل البحري أرخص أنواع النقل والأكثر مرونة واستجابة للنمو المستمر في حجم التجارة [١٠٩]. وتتركز الأقاليم التجارية العظمى على السواحل البحرية الملائمة وتخدمها موانئ متطورة تسهم في اتساع مجالات أنشطتها التجارية، وذلك بمساعدة الظهير Hinterland الغني والمستوى الحضاري المرتفع.

وساعد الموقع الجغرافي لمصر وامتداد أراضيها على ساحل البحر المتوسط بجبهة بحرية يبلغ طولها ٩٩٥ كم، والبحر الأحمر بجبهة بحرية طولها ١٩٤١ كم على وجود عدة موانئ بحرية مهمة تخدم الملاحة البحرية بالإضافة لقناة السويس التي كان لحفرها أثراً مهماً في النقل البحري مما ترتب عليه زيادة أهمية السواحل والموانئ المصرية كما يتضح من شكل (٩)، فقد أصبحت الموانئ البحرية حديثاً تُمثل بُعداً اقتصادياً فلم يعد مفهوم البُعد الجغرافي هو المسيطر في تحديد أهمية الميناء فحسب، فقد أصبح الميناء هو المكان الذي تُقدم فيه التسهيلات لخدمة الصناعة سواء عند الاستيراد أو التصدير فضلاً عن أن الصناعات أصبحت تختار أماكن توطنها بالقرب من الموانئ التي تُقدم لها خدمات أفضل من حيث توفير الوقت والتكلفة المناسبة أو في

---

١٠٨ . وفيق محمد جمال الدين إبراهيم، التحليل الجغرافي للواردات المصرية، مرجع سابق، ص١٣.

١٠٩ . حسين محمود محمد سليمان قمح، الموانئ التجارية المصرية على ساحل البحر المتوسط في القرن التاسع عشر "دراسة في الجغرافيا التاريخية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-فرع دمنهور، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ص ٢٠١-٢٠٢.

مناطق تربطها بالميناء طرق ووسائل نقل سهلة خاصة في الصناعات الثقيلة لتقليل تكلفة الإنتاج [١١٠].

وتمتلك مصر خمسة عشر ميناء بحري تجاري رئيسي بمساحة ٥١٨.٨٤ كم^{٢} منها ١١٣.٢٥ كم^{٢} المساحة الأرضية، و ٤٠٥.٥٩ كم^{٢} المساحة المائية، وبلغت أطوال أرصفة الموانئ البحرية التجارية الرئيسية ٣٤.٧٦ كم. أما الموانئ المتخصصة في مصر فبلغ عددها ثمانية وعشرون ميناء منهم ستة موانئ تعدينية، وإحدى عشر ميناء بترولي، وستة موانئ صيد، وخمسة موانئ سياحية، وقد بلغ حجم التجارة المارة بالموانئ البحرية المصرية عام ٢٠١٦م نحو ١٤٠٧٣١ ألف طن [١١١].

ويأتي النقل البحري في المركز الأول من حيث حجم التجارة المتداولة بشقيها الصادرات والواردات بين مصر ودول المجلس حيث بلغ عام ٢٠١٥م نحو ١٥٢٠٢٤٢١ طن بنسبة ٩٧.١% من إجمالي حجم السلع المتدولة بقيمة ٦٥.٨ مليار جنيه بنسبة ٧٦.٢% من إجمالي قيمة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس، ومن أهم الموانئ البحرية وفقاً لحجم التجارة الخارجية بين مصر ودول المجلس عام ٢٠١٥م، ميناء الإسكندرية والذي يعتبر ميناء مصر الأول بنسبة ٤٢.١%، يليها ميناء السويس ٢٨%، ثم ميناء العين السخنة ٩.٣%، وميناء سفاجا ٧.٧%، وميناء دمياط ٣.٧%، وميناء بورسعيد ٣.٣%، وميناء الدخيلة ٢.٤%، وميناءي الأدبية ونويبع ١.٦% لكل منهما، وميناء الإسماعيلية ٠.٣%، وأخيراً ميناء العريش ٠.٠٠٧% من إجمالي قيمة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس عبر الموانئ البحرية [١١٢].

وكذلك تتمتع دول المجلس بواجهات بحرية طويلة بالإضافة لتمتعها بموارد متعددة المصادر مما ساعد على تعدد أنماط الموانئ البحرية كما يتضح من شكل (٩) فتنقسم إلى أربعة أنماط هي: موانئ تصدير البترول، وموانئ تجارية، وموانئ صيد، وموانئ حربية وحرس سواحل، ويُعد كلاً من البحر الأحمر والخليج العربي أهم الأذرع المائية البحرية للمحيط الهندي حيث يمر من خلال البحر الأحمر ٧٥% من حجم التجارة المارة بالمحيط الهندي ومعظمها من البترول والخامات المعدنية المختلفة.

وتتمتع السعودية بجبهتين بحريتين أحدهما على البحر الأحمر بجبهة طولها ١٦٧٠ كم [١١٣] وتضم بين ثنياته أربعة عشر ميناء منهم أربعة موانئ تجارية (ميناء جدة الإسلامي، وميناء ينبع التجاري، وميناء جازان أو جيزان، وميناء ضباء)، وميناء لتصدير المنتجات الصناعية (ميناء الملك فهد الصناعي ينبع)، وميناء لتصدير البترول [١١٤]. أما الجبهة الثانية على الخليج العربي بطول ٦٥٠ كم [١١٥] وتضم عشرة موانئ منهم ثلاثة لتصدير البترول، وميناءان تجاريان (ميناء الملك عبد العزيز بالدمام، وميناء الجبيل)، وميناء لتصدير المنتجات الصناعية (ميناء الملك فهد الصناعي بالجبيل) [١١٦].

وترتب على وقوع سلطنة عُمان على السواحل البحرية للخليج العربي وخليج عُمان وبحر العرب، نشأة الموانئ التي تؤدي دوراً مهماً في حركة التبادل التجاري مع مصر، خاصة أن تلك الموانئ خالية من العوائق الطبيعية كتجمد المياه أو هبوب العواصف والأعاصير الشديدة. ويوجد

---

١١٠ . محمد حسن السيد محمد عرفة، تنمية موانئ الساحل الغربي لخليج السويس "دراسة في جغرافية النقل البحري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠١٥، ص٤٩.

١١١ . وزارة النقل – قطاع النقل البحري (www.emdb.gov.eg).

١١٢ . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، منافذ حركة التبادل التجاري بين مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠١٥م، مرجع سابق.

١١٣ . سعد سعيد الغامدي، إدارة العلاقات المصرية – السعودية " دوائر التعاون وحدود التوتر " (١٩٩١ – ٢٠١٣)، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص١١.

١١٤ . محمد إبراهيم رمضان، الجغرافيا المتغيرة للموانئ البحرية السعودية الرئيسية في نهاية القرن العشرين، الجمعية الجغرافية الكويتية، رسائل جغرافية ٢٦٤، مايو ٢٠٠٢، ص ص٤-٥.

١١٥ . سعد سعيد الغامدي، إدارة العلاقات المصرية – السعودية " دوائر التعاون وحدود التوتر " (١٩٩١ – ٢٠١٣)، مرجع سابق، ص١١.

١١٦ . محمد إبراهيم رمضان، الجغرافيا المتغيرة للموانئ البحرية السعودية الرئيسية في نهاية القرن العشرين، مرجع سابق، ص ص٤-٥.

في سلطنة عُمان ثلاثة موانئ رئيسية منهم ميناءان تجاريان (ميناء قابوس الميناء الرئيسي المطل على خليج عُمان، وميناء صلالة المطل على بحر العرب)، وميناء لتصدير البترول (ميناء الفحل والذي يقع غرب ميناء قابوس)، بالإضافة لموانئ أخرى ثانوية كميناء خصب وميناء بخا في محافظة مُسندم، وميناء صور في المنطقة الشرقية، وميناء صحار في منطقة الباطنة [١١٧]. أما الإمارات فإن موانئها المطلة على الخليج العربي بطول ٤٠٠ كم فهي موانئ تجارية وأهمها ميناء جبل علي وصقر وراشد وزايد في حين موانئها المطلة على ساحل خليج عُمان فهي موانئ نفطية وتجارية وأهمها الفجيرة والحمرية وخالد.

أما باقي دول المجلس تطل على ساحل الخليج العربي فساحل الكويت يبلغ طوله ١٠٠ كم، والبحرين ١٠ كم، وقطر ٢٠٠ كم، وتتنوع موانئ تلك الدول بين تجارية وتعدينية، ففي الكويت نجد ميناء الأحمدي والشعيبة والزور وعبد الله موانئ لتصدير النفط في حين ميناءي الدوحة والشويخ للتجارة. وفي البحرين ميناءي أحدهما نفطي (ميناء سترة) والأخر تجاري (ميناء سلمان)، وفي قطر يُعد ميناء أم سعيد ميناء نفطي وميناء الدوحة تجاري. ويُلاحظ تعدد نشاط موانئ الخليج العربي، فقد ظهر أن بعض الموانئ أصبحت مكاناً مناسباً لتوطن الصناعات المختلفة بهدف زيادة مساهمتها في حركة التبادل التجاري [١١٨].

وقد نتج عن الأحداث العسكرية والسياسية التي انتابت منطقة الخليج العربي ولازالت أثارها باقية تحول نسبة كبيرة من خطوط الملاحة البحرية بعيداً عن الخليج العربي والاتجاه للموانئ الواقعة على خليج عُمان مثل ميناء الفجيرة في الإمارات، وإلى الموانئ الوقعة على البحر الأحمر في السعودية [١١٩] مما زاد من أهمية تلك الموانئ خاصة ميناء جدة الإسلامي وميناء ينبع الصناعي في حركة التبادل التجاري بين مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢. النقل الجوي:

يشغل النقل الجوي موقعاً متميزاً بين وسائل النقل الأخرى في مصر ودول مجلس التعاون في نقل البضائع خفيفة الوزن مرتفعة القيمة، كما أنه يساعد في ربط أنحاء بعض الدول العربية كبيرة المساحة مترامية الأطراف التي تصعب فيها وسائل النقل البري كما في المملكة العربية السعودية ومصر.

يحقق النقل الجوي منفعة زمانية خاصة في نقل البضائع التي تستلزم السرعة في نقلها كالزهور والصحف، أو السلع خفيفة الوزن عالية الثمن كالمعادن النفيسة، أو السلع سريعة التلف كالخضروات والفواكه، ويوجد في مصر خمسة عشر مطاراً دولياً عام ٢٠١٥م [١٢٠] كما يحتل المركز الثاني من حيث حجم التجارة المتداولة بشقيها الصادرات والواردات بين مصر ودول مجلس التعاون حيث بلغ عام ٢٠١٥م نحو ٤٤٨٦١٨ طن بنسبة ٢.٨٦% من إجمالي حجم السلع المتدولة بنفس العام، وبلغت قيمة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس عبر الموانئ الجوية عام ٢٠١٥م نحو ٨.٩ مليار جنيه بنسبة ١٠.٤% من إجمالي قيمة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس، ومن أهم المطارات الدولية المصرية التي تم من خلالها حركة التبادل التجاري مع دول المجلس عام ٢٠١٥م مطارات القاهرة والتي استحوذت على ٩٩.٩% من إجمالي قيمة التبادل التجاري عبر الموانئ الجوية، يليها مطار أسوان ٠.٠٨، ثم مطار الأقصر ٠.٠١%

---

[١١٧] . وفيق محمد جمال الدين إبراهيم، التحليل الجغرافي للواردات العُمانية (١٩٧٠ – ٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص١٩.

[١١٨] . حميد غالب عجيل السكيني، موانئ الخليج العربي: دراسة جغرافية، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) - العراق، العدد ٢٨، ٢٠٠١، ص ص٤٠١-٤٠٢.

[١١٩] . محمد إبراهيم رمضان، الجغرافيا المتغيرة للموانئ البحرية السعودية الرئيسية في نهاية القرن العشرين، مرجع سابق، ص٩٤.

[١٢٠] . جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي (إدارة الإحصاء وقواعد البيانات)، الدول العربية أرقام ومؤشرات، مرجع سابق، ص١٢٣.

[١٢١]، بالإضافة إلى مطار الإسكندرية، وبورسعيد، والسويس والذي تم من خلالهم التبادل التجاري خلال الفترة من ١٩٨١م حتى ٢٠١٥م.

كما تتميز دول المجلس بتطور وسائل النقل الجوي حيث تتعدد بها المطارات الدولية ففي عام ٢٠١٥م كانت تمتلك المملكة العربية السعودية أربعة مطارات دولية، ومطار واحد دولي في كلاً من مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت، وفي سلطنة عُمان مطارين دولين، وفي الإمارات العربية المتحدة ستة مطارات دولية [١٢٢]، ومن ثم يؤثر ذلك على حركة التجارة السلعية بين مصر ودول المجلس.

٣. <u>النقل البري:</u>

يُعرف النقل البري بأنه حركة البضائع على الطرق البرية باستخدام وسائل مختلفة كالنقل بالسيارات، والسكك الحديدية، والنقل بالأنابيب، ويوجد ثلاثة محاور للنقل البري التي تربط بين مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما يلي:

- <u>المحور الأول: نوييع/العقبة:</u> وهو المحور الرئيسي في مجال النقل البري بين مصر ودول المجلس حيث يتم النقل من مصر إلى المملكة العربية السعودية أو عبر السعودية إلى باقي دول المجلس.
- <u>المحور الثاني: السويس/جدة:</u> ويستخدم لنقل البضائع بين مصر ودول المجلس حيث تنقل البضائع من ميناء السويس ثم يتم تفريغها في ميناء جدة مباشرة، أو يتم نقلها بالشاحنات المصرية عبر الأراضي السعودية بالترانزيت إلى أي من دول المجلس.
- <u>المحور الثالث: سفاجا/ضباء:</u> ويعتبر هذا المحور أقصر المحاور بالنسبة لدول المجلس حيث أن المعاملات الجمركية للشاحنات المارة عبر هذا المحور تمر عبر ثلاثة منافذ فقط هي ميناء سفاجا، ميناء ضبا، الحدود السعودية الإماراتية البرية [١٢٣].

وبالإضافة إلى الطريق المقترح من رأس الشيخ حميد إلى تبوك مباشرة بداية من منطقة التفرع عند التقاء وادي النخلة مع الطريق الآتي من رأس الشيخ حميد باتجاه طريق الساحل، يمكن أن يتفرع فرع ثالث يخترق النطاق الجبلي صوب الشرق مباشرة لينتهي عند مدينة تبوك، وهذا الطريق سوف يختصر المسافة من تبوك إلى رأس الشيخ حميد لتصبح ١٨٥.٦ كم بدلاً من ٤٠٠ كم عن طريق ضباء أو الطريق الشمالي؛ وهذا يؤثر على تنشيط حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة [١٢٤].

واهتمت مصر بتطوير الطرق البرية (الإقليمية والرئيسية) القديمة، كما عملت على إنشاء عدة طرق صحراوية حديثة لتخفيف الضغط على الطرق القديمة في الوادي وتسهيل الحركة واختصار زمن الرحلة وهي: القاهرة/الإسماعيلية، والقاهرة/الإسكندرية الصحراوي، والقاهرة/السويس، والقاهرة/أسيوط الصحراوي، وطريقا نجع حمادي/سفاجا، وأسيوط/الغردقة [١٢٥]، وبلغت إجمالي أطوال الطرق في مصر ١٦٨٣٧٦ كم عام ٢٠١٥م وقُدرت أعداد شاحنات البضائع ١٢١١٩٨٣ شاحنة، كما اهتمت بتطوير السكك الحديدية والتي بلغت أطوالها ٧٠٨٢ كم [١٢٦]، وتستخدم في نقل السلع كبيرة الحجم ثقيلة الوزن كالمواد الخام وأدوات البناء والسماد.

---

[١٢١] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، منافذ حركة التبادل التجاري بين مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠١٥م، مرجع سابق.

[١٢٢] . جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي (إدارة الإحصاء وقواعد البيانات)، الدول العربية أرقام ومؤشرات، مرجع سابق، صفحات متعددة.

[١٢٣] . طلعت عبد الحميد أحمد عبد العاطي، حركة التجارة بين مصر والدول العربية "دراسة في الجغرافية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص٨٦.

[١٢٤] . عبد الله علام عبده علام، الجسر المصري السعودي واستخدام الأرض على جانبي الجسر والجزر "دراسة في الجيومورفولوجيا التطبيقية"، الجمعية الجغرافية المصرية، ٢٠١٦/١٢/١٠.

[١٢٥] . حافظ عبد اللطيف عبد الحافظ محمود، اتجاهات الصادرات المصرية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة "دراسة في الجغرافيا الاقتصادية"، مرجع سابق، ص٧٣٤.

[١٢٦] . جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي (إدارة الإحصاء وقواعد البيانات)، الدول العربية أرقام ومؤشرات، مرجع سابق، ص١٢٣.

وتنتشر شبكة الأنابيب في مصر لنقل البترول من حقول إنتاجه إلى معامل تكريره وموانئ تصديره فقد بلغت كمية المواد البترولية التي تقوم الأنابيب بنقلها ٥٩٠٦٩ ألف طن متري بنسبة ٤٠.٢% من إجمالي كميات المواد البترولية المنقولة [١٢٧] في مصر البالغة ١٤٦٩٤١ ألف طن متري عام ٢٠١٥م، بالإضافة إلى خط أنابيب سوميد الذي يربط السويس بالقاهرة والإسكندرية وينقل ٦٤١٥٧ ألف طن متري بنسبة ٤٣.٧% من إجمالي المواد البترولية المنقولة في مصر [١٢٨]، وتتوزع النسبة المتبقية على صهاريج السكك الحديدية، واللواري، والناقلات الساحلية؛ وهذا يؤثر بدوره على حركة التبادل التجاري بين مصر ودول مجلس التعاون.

وقد بلغ حجم التجارة بشقيها الصادرات والواردات بين مصر ودول المجلس المتداولة عبر الموانئ البرية [١٢٩] والموانئ الجافة عام ٢٠١٥م نحو ٦٢١٠ طن بنسبة ٠.٠٤% من إجمالي حجم التجارة السلعية البالغة ١٥٦٥٧٢٤٩ طن، وبلغت قيمة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس عبر الموانئ الجافة نحو ٦.٧ مليار جنيه بنسبة ٧.٨%، وعبر الطرق البرية (المعابر) نحو ٣.٢ مليون جنيه بنسبة ٠.٠٠٤% من إجمالي قيمة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس [١٣٠] وهي بذلك تأتي في المرتبة الأخيرة بين وسائل النقل المختلفة المستخدمة في حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس، ومن أهم الطرق والموانئ البرية الحدود الجنوبية وادي حلفا بنسبة ٧٢% من إجمالي قيمة التبادل التجاري عبر الطرق البرية بين مصر ودول المجلس، يليها ميناء العوجة البري ٢٤.٣%، وأخيراً ميناء السلوم البري والحدود الغربية ٣.٧%، أما الموانئ الجافة فقد جاء ميناء العاشر من رمضان الجاف في المرتبة الأولى بنسبة ٩٣.٧% من إجمالي قيمة التبادل التجاري عبر الموانئ الجافة، يليها العبور الجاف ٤.٧%، ثم ميناء ٦ أكتوبر الجاف ١.٦%.

ويبين الجدول (١٥) والشكل (١٠) حركة الصادرات والواردات عبر محطات النقل الطرفية (المناطق التجارية) بين مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠١٥م.

جدول (١٥) حركة التجارة الخارجية بين مصر ودول مجلس التعاون عبر مواقع الوصول التجارية المصرية عام ٢٠١٥م

موقع الوصول	الصادرات		الواردات		جملة التجارة الخارجية	
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%
الموانئ البحرية	١٣٧١٣.٣	٤٣.٥	٥٢٠٥٧.١	٩٥.١	٦٥٧٧٠.٤	٧٦.٢
الموانئ الجوية (المطارات)	٦٢٦٧.٩	١٩.٩	٢٦٧٦.٨	٤.٩	٨٩٤٤.٦	١٠.٤
الموانئ الجافة	٦٧٣٩.٣	٢١.٤	٠.٤	٠.٠٠١	٦٧٣٩.٧	٧.٨
الموانئ البرية (المعابر)	٢.٤	٠.٠١	٠.٨	٠.٠٠١	٣.٢	٠.٠٠٤
موانئ أخرى	٤٨٣١.٤	١٥.٣	٣.٤	٠.٠١	٤٨٣٤.٨	٥.٦
الإجمالي	٣١٥٥٤.٣	١٠٠	٥٤٧٣٨.٥	١٠٠	٨٦٢٩٢.٨	١٠٠

[١٢٧] . المواد البترولية المنقولة تشمل خام البترول، والمتكثفات، والبوتاجاز، والمنتجات البترولية المختلفة.

[١٢٨] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٧، مرجع سابق، ص٧٥.

[١٢٩] . الميناء البري: هو منطقة من الأراضي تقع على الحدود مع الدول المجاورة والمخصصة رسمياً لعبور الركاب والبضائع، وتتواجد به كافة الأجهزة السيادية للدولة من جمارك وجوازات شأنها في ذلك شأن الموانئ البحرية والجوية، ووظيفة الميناء البري الرئيسية تقديم تسهيلات لتيسير حركة البضائع في أقل وقت ممكن وبأقل تكلفة ومجهود. (المصدر: وزارة النقل-الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة www.mot.gov.eg).

[١٣٠] . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، منافذ حركة التبادل التجاري بين مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠١٥م، مرجع سابق.

- **المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، منافذ حركة التبادل التجاري بين مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠١٥م.**

يتضح من تحليل الجدول السابق ما يلي:

- جاءت الموانئ البحرية في المركز الأول من حيث حجم التجارة الخارجية بين مصر ودول مجلس التعاون فقد بلغت قيمة التجارة المتداولة نحو ٦٥٧٧٠.٤ مليون جنيه بنسبة ٧٦.٢% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية بين مصر ودول المجلس أي نحو ٤/٣ حجم التجارة الخارجية؛ وذلك لأن النقل البحري أرخص وسائل النقل وأقلها تكلفة مما يؤدي لخفض تكلفة الإنتاج، تليها الموانئ الجوية (المطارات) بنسبة ١٠.٤%، ثم الموانئ الجافة بنسبة ٧.٨%، وتوزعت النسبة القليلة المتبقية على الموانئ الأخرى.
- كذلك تُعد الموانئ البحرية أولى المواقع التجارية المصرية سواء في حركة الصادرات المصرية إلى دول المجلس أو حركة الواردات المصرية من دول المجلس بنسبة ٤٣.٥%، و ٩٥.١% من إجمالي قيمة التجارة المتداولة بين مصر ودول مجلس التعاون لكل منهما على الترتيب.
- جاءت الموانئ الجافة في المركز الثاني من حيث حركة الصادرات بين مصر ودول المجلس بنسبة ٢١.٤%، تليها الموانئ الجوية بنسبة ١٩.٩% من إجمالي حركة الصادرات عبر الموانئ التجارية بمختلف أنواعها، بينما جاءت الموانئ الجوية في المركز الثاني من حيث حركة الواردات بين مصر ودول المجلس بنسبة ٤.٩% من إجمالي حركة الواردات عبر

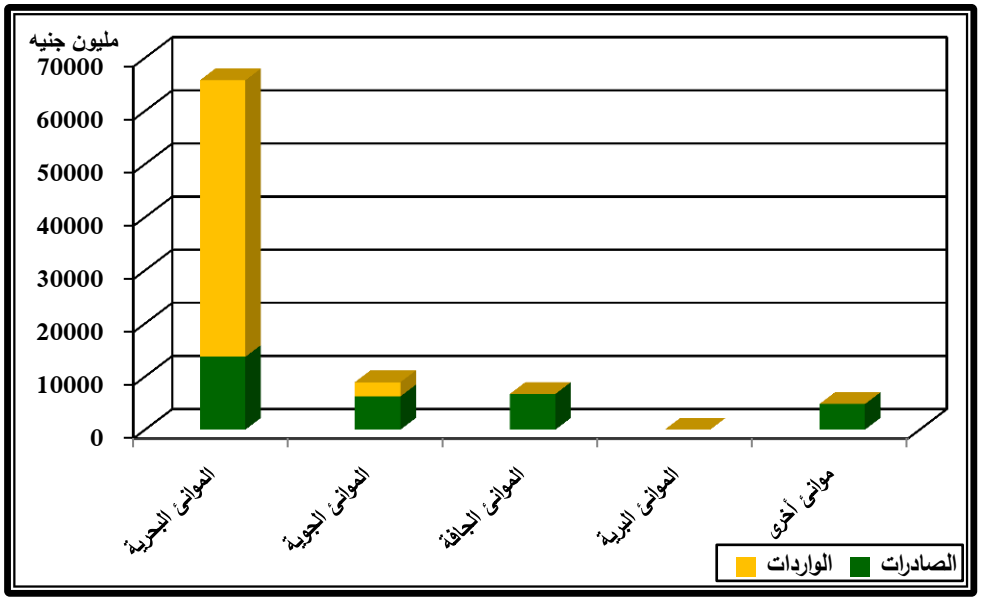

الموانئ التجارية المختلفة.

شكل (١٠) حركة الصادرات والواردات عبر محطات الوصول التجارية المصرية بين مصر ودول مجلس التعاون عام ٢٠١٥م

ويبين الجدول رقم (١٦) الموانئ التجارية المصرية التي يتم من خلالها حركة التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات بين مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠١٥م.

جدول (١٦) حركة التجارة الخارجية بين مصر ودول مجلس التعاون وفقاً للموانئ التجارية عام ٢٠١٥م

الميناء	الصادرات		الواردات		جملة التجارة	
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%
ميناء الإسكندرية	٤١٧٥.٧	١٣.٢	٢٣٥١٣.٣	٤٣	٢٧٦٨٩	٣٢.١
ميناء الدخيلة	٦٦٤.٨	٢.١	٩٠٤.٧	١.٧	١٥٦٩.٥	١.٨
ميناء بورسعيد	٦٦٣.٨	٢.١	١٤٩٨.٣	٢.٧	٢١٦٢.١	٢.٥
ميناء الإسماعيلية	٢٢٠.٤	٠.٧	٠	٠	٢٢٠.٤	٠.٣
ميناء السويس	٢١٥٠.٦	٦.٨	١٦٢٧٦.٨	٢٩.٧	١٨٤٢٧.٤	٢١.٤
ميناء سفاجا	٢٧٦٣.٤	٨.٨	٢٢٦٨.٤	٤.١	٥٠٣١.٩	٥.٨
ميناء نويبع	١٠.٦	٠.٠٣	١٠١٦.٧	١.٩	١٠٢٧.٢	١.٢
ميناء العين السخنة	٤٠٧.٨	١.٣	٥٦٨٢.٤	١٠.٤	٦٠٩٠.٢	٧.١
ميناء دمياط	٢١٨٢.١	٦.٩	٢٨٣.٦	٠.٥	٢٤٦٥.٧	٢.٩
ميناء الأدبية	٤٦٩.٣	١.٥	٦١٣	١.١	١٠٨٢.٣	١.٣
ميناء العريش	٤.٧	٠.٠١	٠	٠	٤.٧	٠.٠١
مطارات القاهرة	٦٢٥٩.٤	١٩.٨	٢٦٧٦.٨	٤.٩	٨٩٣٦.٢	١٠.٤
مطار الأقصر	١.٢	٠.٠٠٤	٠	٠	١.٢	٠.٠٠١
مطار أسوان	٧.٣	٠.٠٢	٠	٠	٧.٣	٠.٠١
ميناء العاشر من رمضان الجاف	٦٣١٣.١	٢٠	٠.٤	٠.٠٠١	٦٣١٣.٤	٧.٣
ميناء ٦ أكتوبر الجاف	١١١.٨	٠.٤	٠	٠	١١١.٨	٠.١
ميناء العبور الجاف	٣١٤.٤	١	٠	٠	٣١٤.٤	٠.٤

السلوم والحدود الغربية	٠.١	٠.٠٠٠٤	٠	٠	٠.١	٠.٠٠٠١
ميناء العوجة البري	٠	٠	٠.٠٠١	٠.٨	٠.٨	٠.٠٠١
الحدود الجنوبية وادي حلفا	٢.٣	٠.٠١	٠	٠	٢.٣	٠.٠٠٣
موانئ أخرى	٤٨٣١.٤	١٥.٣	٠.٠١	٣.٤	٤٨٣٤.٨	٥.٦
إجمالي حركة التجارة الخارجية	٣١٥٥٤.٣	١٠٠	١٠٠	٥٤٧٣٨.٥	٨٦٢٩٢.٨	١٠٠

- **المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، منافذ حركة التبادل التجاري بين مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠١٥م، مرجع سابق.**

ويتضح من تحليل الجدول السابق ما يلي:

- استحوذ ميناء الإسكندرية على النصيب الأكبر من حركة التبادل التجاري بشقيها الصادرات والواردات بين مصر ودول مجلس التعاون عام ٢٠١٥م، فقد بلغت قيمة التجارة المتداولة عبر الميناء نحو ٢٧٦٨٩ مليون جنيه بنسبة ٣٢.١% من إجمالي قيمة التجارة المتداولة بين مصر ودول المجلس أي ما يقرب من ٣/١ حجم التجارة، يليه ميناء السويس بنسبة ٢١.٤%، ثم مطارات القاهرة بنسبة ١٠.٤%.
- بلغت قيمة الصادرات المصرية لدول مجلس التعاون عام ٢٠١٥م نحو ٣١٥٥٤.٣ مليون جنيه، يمثل ميناء العاشر من رمضان الجاف نحو ٦٣١٣.١ مليون جنيه بنسبة ٢٠% من إجمالي قيمة الصادرات وبذلك يحتل المرتبة الأولى بين الموانئ المصرية من حيث حركة الصادرات بين مصر ودول المجلس، يليه مطارات القاهرة بنسبة ١٩.٨%.
- بلغت قيمة الواردات المصرية من دول مجلس التعاون عام ٢٠١٥م نحو ٥٤٧٣٨.٥ مليون جنيه، ويُعد ميناء الإسكندرية أولى الموانئ المصرية من حيث حجم الواردات المصرية من دول المجلس فقد بلغت قيمة الواردات التي يستقبلها الميناء من دول المجلس ٢٣٥١٣.٣ مليون جنيه بنسبة ٤٣% من إجمالي قيمة الواردات، يليه ميناء السويس بنسبة ٢٩.٧% أي بلغت نسبة حركة الواردات في ميناءي الإسكندرية والسويس ٧٢.٧% من إجمالي قيمة الواردات المصرية من دول مجلس التعاون أي ما يقرب من ٤/٣ حجم الواردات.

ويبين الجدول (١٧) الموانئ الأهم بالنسبة للتجارة بين مصر ودول مجلس التعاون من حيث الحجم والتنوع والتكلفة، وبُعد كل ميناء منها عن موقع داخل إقليم يخدمه بشكل رئيسي، وأمكن حساب إمكانية الوصول حسب المسافة بين أهم موانئ حركة التجارة بين مصر ودول المجلس كما يلي.

جدول (١٧) إمكانية الوصول بين أهم الموانئ التجارية بين مصر ودول مجلس التعاون عام ٢٠١٥م

دول المجلس	الموانئ التجارية المصرية	المسافة الفعلية (كم)	المسافة الزمنية (ساعة)	المسافة الاقتصادية (دولار/طن)	إجمالي المسافة الاقتصادية (مليون دولار) [٤]
المملكة العربية السعودية	ميناء الإسكندرية	١٦٢٨	٨٨	٣٠	٧٣.٦
	ميناء العين السخنة	١١٧٨	٦٤	١٥	٥.٢
	مطارات القاهرة	١٠٢٧	٣	٢٣٢	٥٩.٥
	ميناء السويس	١١٧٨	٦٤	١٥	١٤.٨
	ميناء سفاجا	٨٠٩	٤٤	١٥	٨.٩
	إمكانية الوصول [٥]	١١٦٤	٥٢.٦	٦١.٤	٣٢.٤
دولة الكويت	ميناء الإسكندرية	٦٤١٢	٣٤٦	٥٣	١٨٥.٣
	ميناء السويس	٥٩٦٢	٣٢٢	٤٤	٤٥.٧
	ميناء سفاجا	٥٥٩٥	٣٠٢	٤٤	٥.٤
	ميناء العاشر من رمضان الجاف	٢٠٨١	٤٨	١٥٦٩	٣٠.٧
	مطارات القاهرة	٢١٤٨	٦	٢٣١	٨.٤
	إمكانية الوصول	٤٤٣٩.٢	٢٠٤.٨	٣٨٨.٢	٥٥.١
مملكة البحرين	ميناء الإسكندرية	٦٠٦٩	٣٢٨	٥٣	٧.٧
	ميناء العين السخنة	٥٦١٩	٣٠٣	٤٤	٠.٥
	مطارات القاهرة	٢٣١٤	٦	٢٠٤	١.٩
	ميناء الدخيلة	٦٠٦٩	٣٢٨	٥٣	٠.٥

	ميناء بورسعيد	٥٧٨٠	٣١٢	٥٣	٠.١
	إمكانية الوصول	٥١٧٠.٢	٢٥٥.٤	٨١.٤	٢.١
الإمارات العربية المتحدة	ميناء السويس	٥١٩٣	٢٨٠	٤٠	٧٥.٣
	ميناء الإسكندرية	٥٦٤٣	٣٠٥	٥٣	٢٦.٣
	مطارات القاهرة	٢٨٦٥	٨	٢٠٢	٢١.٦
	ميناء بورسعيد	٥٣٥٤	٢٨٩	٥٣	٢٢.٨
	ميناء العاشر من رمضان الجاف	٢٩٠٤	٧٢	٢١٩٠	٤٥.٦
	إمكانية الوصول	٤٣٩١.٨	١٩٠.٨	٥٠٧.٦	٣٨.٣
دولة قطر	ميناء السويس	٥٥٢٣	٢٩٨	٤٤	٦٦.٦
	ميناء العاشر من رمضان الجاف	٢٦٣٤	٤٨	١٩٨٦	٧١.٢
	ميناء الإسكندرية	٥٩٧٣	٣٢٣	٥٣	٧.٧
	مطارات القاهرة	٢٤٣٢	٧	٢١٧	٤.٦
	ميناء دمياط	٥٧٥٤	٣٠٨	٥٣	٠.٣
	إمكانية الوصول	٤٤٦٣.٢	١٩٦.٨	٤٧٠.٦	٣٠.١
سلطنة عمان	ميناء الإسكندرية	٥٠٨٩	٢٧٥	٤٩	٣.٣
	ميناء العاشر من رمضان الجاف	٣٤٧٣	٧٢	٢٦١٩	٢٥.٣
	مطارات القاهرة	٣١٦٤	٨	٢٠٤	٣
	ميناء الأدبية	٤٦٣٩	٢٥١	٤٠	٢.٤
	ميناء دمياط	٤٨٧٠	٢٦٠	٥٠	٠.٢
	إمكانية الوصول	٤٢٤٧.٢	١٧٣.٢	٥٩٢.٤	٦.٨

- **المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على:**

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ديسمبر ٢٠١٦، مرجع سابق، صفحات متعددة.

(2) www.sea-distances.org.

(3) www.searates.com/services/distances-time/.

(٤) إجمالي المسافة الاقتصادية تم حسابها اعتماداً على كمية السلع المتداولة عبر الموانئ الخمس الأهم في كل دولة مضروباً في التكلفة الاقتصادية لنقل الطن الواحد من السلع.

(٥) إمكانية الوصول = مجموع المفردات / عددها.

(٦) علماً بأن سرعة السفينة = ١٠ عقدة، وسرعة الشاحنات = ٤٥ كم/ساعة، وسرعة الطائرة = ٤٠٠ كم/ساعة.

يتضح من تحليل الجدول السابق ما يلي:

- تُعد المملكة العربية السعودية الأقرب لمصر من حيث إمكانية الوصول فقد بلغت المسافة الفعلية Physical or Liner distance بين مصر والسعودية ١١٦٤ كم، والمسافة الزمنية Time distance قُدرت بنحو ٥٢.٦ ساعة، والمسافة الاقتصادية أي تكلفة نقل السلع بين مصر والسعودية بلغت ٦١.٤ دولار/طن ووفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد بلغت كميات السلع المتداولة بين مصر والسعودية عبر الموانئ الخمس الأهم في حركة التجارة (الإسكندرية، والعين السخنة، والسويس، وسفاجا، ومطارات القاهرة) عام ٢٠١٥م نحو ٤٦٣٦٩٣٣ طن؛ ومن ثم بلغت المسافة الاقتصادية في ذلك العام ٣٢.٤ مليون دولار وهذا يؤثر بدوره على التطور المستمر لحركة التجارة السلعية بين مصر والسعودية.
- تتقارب باقي دول المجلس سواء من حيث المسافة الفعلية أو المسافة الزمنية وإن كانت مملكة البحرين تمثل أقصى تباعد مكاني وزمني من مصر ومن ثم تقل حركة التبادل التجاري بين مصر ومملكة البحرين فقد بلغت المسافة الاقتصادية عام ٢٠١٥م عبر أهم الموانئ التجارية المصرية نحو ٢.١ مليون دولار.

د. السياسة الحكومية:

يصعب على مصر أن تسعى لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي دون أن تأخذ في الاعتبار علاقاتها الاقتصادية بينها وبين العالم الخارجي بصفة عامة ومع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة خاصة حيث تتم حركة التجارة السلعية (الصادرات والواردات) في ظل متغيرات إقليمية ودولية عديدة مثل التكتلات الاقتصادية الدولية وتزايد الاتجاه نحو العولمة خاصة العولمة

الاقتصادية، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT)، ومنظمة التجارة الحرة العربية، وسوف نتناول فيما يلي أهم تلك المتغيرات التي تؤثر على حركة التجارة السلعية بين مصر ودول المجلس.

١. العولمة (Globalization):

العولمة تعني الانفتاح على العالم ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وتكنولوجياً، فهي تُعد ارتباطاً متداخلاً لكل أنحاء العالم من خلال عمليات تغيير اقتصادية وسياسية وثقافية مشتركة وقد بدأت حركة الاتجاه نحو العولمة منذ زمن بعيد ولكنها تسارعت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٩١م، وتتضمن العولمة عدة عناصر أهمها تدفق الصادرات والواردات السلعية فهي الاتجاه نحو عالمية الإنتاج والتسويق والتجارة، وتتحدد أبعاد العولمة فيما يلي:

- إزالة كافة العوائق التي كانت تفرضها الحكومات على حركة السلع والبضائع مثل قوائم حظر الاستيراد على بعض السلع كما كانت تفعل مصر.
- إلغاء كافة الرسوم الجمركية على السلع والبضائع المستوردة وتخلي الدول عن سياسات الحماية والاتجاه نحو سياسات انفتاحية ذات توجه خارجي.
- حرية انتقال السلع والبضائع ورأس المال والعمالة وغيرها [١٣١].

وبالرغم أن العولمة ساعدت على ايجاد فرص لتطوير السلع لدفع مستوى إنتاج وجودة السلع المصرية واتساع السوق المحلية وتشجيع التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي زيادة الإنتاج وايجاد أسواق جديدة تزيد من الصادرات السلعية المصرية، إلا أن العولمة لم تحقق العدالة بين الدول المتقدمة والدول التي تسعى نحو التقدم الاقتصادي والتجاري مثل مصر حيث خصت الدول المتقدمة نفسها بالإمتيازات التجارية بالنسبة للسلع ذات الميزة النسبية كما فعل الاتحاد الأوربي في اتفاقية الشراكة مع مصر، كما جعلت من الصعب على الحكومات تنظيم الأنشطة الإنتاجية وحماية المنتجين الوطنيين من المخاطر كحماية منتجات الموالح المصرية من الخسائر حين تشتد المنافسة الدولية في سوق دول مجلس التعاون على سبيل المثال [١٣٢] مما يؤثر بدوره على حركة الصادرات المصرية لدول المجلس.

٢. اتفاقية الجات (GATT):

تُعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) General Agreement of Tariffs and Trade (GATT) من أهم الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة العالمية، وهي معاهدة دولية تنظم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، إن منظمة الجات قد وضعت إطاراً أو هيكلاً لتجارة دولية أكثر تحرراً من القيود والحواجز، بينما ستقوم منظمة التجارة الدولية (World Trade Organization (WTO التي انبثقت عنها بالإشراف على تحقيق ذلك في الواقع العملي مع فرق واحد بينهما هو أن لهذه الأخيرة سلطات أكثر من المنظمة الأم، وفي الوقت الذي عملت فيه المنظمة على إقناع الدول الغنية بإسقاط حواجز الحماية الجمركية، كانت تعمل أيضاً على توفير الأسباب التي تيسر لدول العالم الثالث دخول الأسواق التجارية الرئيسة في العالم.

وتضم تلك الاتفاقية سبع دول عربية منها مصر والكويت والإمارات والبحرين وقطر، أما السعودية فكانت تحضر اجتماعات الجات كمراقب حتى عام ١٩٩٤م، وتؤثر اتفاقية الجات على التجارة الخارجية سواء للدول الأعضاء أو المراقبين أو من هم خارج إطار الجات، فارتفاع أسعار السلع الغذائية سوف يؤثر على تجارة الغذاء لجميع دول العالم خاصة المستوردة له كدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث ساعدت اتفاقية الجات على فتح أسواق دول المجلس أمام صادرات مصر الزراعية والغذائية [١٣٣].

---

[١٣١] . إبراهيم علي غانم، صادرات الموالح المصرية إلى السوق العربية الخليجية "دراسة في جغرافية التجارة الخارجية"، الجمعية الجغرافية المصرية، سلسلة بحوث جغرافية، العدد الثالث عشر، ٢٠٠٦، ص ص٤٢-٤٣.

[١٣٢] . المرجع السابق، ص٤٥.

[١٣٣] . المرجع السابق، ص٤٦.

وبالرغم مما سبق إلا أن دول المجلس تُقبل على الانضمام لاتفاقية الجات وهذا الإقبال يدل على أن هذه الدول بدأت تدرك مدى أهميتها، والمزايا التي ستعود عليها من الانضمام للجات والتي تفوق السلبيات خاصة أن صناعات دول المجلس سوف تتمتع بالتخفيضات التي تتيحها الاتفاقية كصناعة البتروكيماويات، فمع تطبيق التخفيضات الجمركية في الدول المستوردة يزيد الطلب عليها، وبالتالي يزيد الإنتاج وتزيد صادرات دول المجلس من المنتجات البتروكيماوية، كما أن زيادة النمو في الدول الصناعية سيترتب عليه زيادة الطلب على النفط، كما أن الدخول في الجات سوف يرفع من مستوى جودة الإنتاج في كافة القطاعات الخليجية نتيجة زيادة حدة المنافسة [١٣٤].

٣. منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى:

ترجع أقدم علاقات تجارية بين مصر ودول السوق العربية الخليجية إلى اتفاقية التجارة التي عقدتها مصر مع المملكة العربية السعودية في ٣١ مايو ١٩٤٩م والتي استمرت عاماً واحداً ثم جددت لمدة عام أخر وإدخال بعض التعديلات عليها، ثم عقدت مصر اتفاقية تجارية أخرى مع السعودية عام ١٩٥٨م ومن ثم انتعشت حركة التجارة فيما بينهم خلال الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن العشرين وتبين ذلك في واردات السعودية من منتجات مصر الزراعية ولكنها تراجعت بشدة بعد عام ١٩٦٣م لتوتر العلاقات السياسية بين البلدين بسبب ثورة اليمن وحرب اليمن.

ثم عادت وازدهرت في السبعينيات وكذلك مع دولة الكويت في إطار اتفاق التعاون التجاري الذي عُقد آنذاك بينهما، ثم مع دولة قطر في ظل اتفاق التعاون الاقتصادي الذي وقعته مع مصر عام ١٩٩٠م. كما ازدهرت العلاقات التجارية بين مصر ومملكة البحرين في اطار اتفاق التبادل التجاري الذي عقد بينهم عام ١٩٩٣م، ثم عُقد بين مصر وسلطنة عُمان اتفاق التعاون الاقتصادي عام ١٩٨٥م والذي بدأ العمل به عام ١٩٩٨م [١٣٥].

وقد أقر المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ١٩٩٧م، وانضمت أربعة عشر دولة عربية منذ السنة الأولى لبدء البرنامج ومن بينهم مصر ودول مجلس التعاون، وتتمثل أهم بنود البرنامج التنفيذي فيما يلي:

- التحرير التدريجي للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء بخفض الرسوم الجمركية بنسبة ١٠% سنوياً ابتداءً من عام ١٩٩٨م.
- إلغاء القيود غير الجمركية.
- تطبيق قواعد المنشأ [١٣٦].

وأصبحت أسواق دول المجلس مفتوحة أمام صادرات السلع الزراعية والغذائية المصرية خاصة الموالح على سبيل المثال وليس الحصر، ولضمان نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لابد أن تنجح أطراف التبادل التجاري بإيجاد مصالح حيوية اقتصادية متبادلة في ظل هذه المنطقة للتجارة الحرة، مما يؤثر بدوره في حركة التبادل التجاري بشقيها الصادرات والواردات بين مصر ودول مجلس التعاون خاصة وأن السوق العربية الخليجية من أفضل الأسواق العالمية للصادرات المصرية لا لقربها الجغرافي وقلة تكاليف نقلها وسرعة نقلها فحسب بل وعدم وجود الشروط القاسية الموجودة في الأسواق الأوربية كما أن نمط المستهلك العربي الخليجي قريب الشبه بنظيره المصري، ومن ثم فهي الأنسب لاتجاه الصادرات المصرية إليها حالياً ومستقبلاً.

٤. العلاقات الاقتصادية:

---

[١٣٤] . علي عفيفي علي غازي، أثر اتفاقية الجات على دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، العدد٩١، أبريل ٢٠١٢، ص ص ٧٤-٧٦.

[١٣٥] . مغاوري شلبي، اتفاقية التجارة الحرة وآثارها على الصادرات المصرية، المؤتمر السنوي الرابع "مؤتمر تنمية الصادرات في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٠٣، ص٥٨٦.

[١٣٦] . إبراهيم علي غانم، صادرات الموالح المصرية إلى السوق العربية الخليجية "دراسة في جغرافية التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص٥٢.

يمكن تناول استثمارات دول مجلس التعاون في مصر كمثال على العلاقات التجارية، حيث بلغت جملة الشركات الخاصة بها في مصر ٤٨٨ شركة [١٣٧] بجملة تدفقات رأسمالية ٢١٤٥.٦ مليون دولار عام ٢٠١٥م. ويبين الجدول التالي رقم (١٨) تطور قيمة استثمارات دول مجلس التعاون في مصر مقارنة بجملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة من ٢٠٠٥م حتى ٢٠١٥م.

جدول (١٨) تطور قيمة استثمارات دول مجلس التعاون بمصر خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٥م

القيمة بالمليون دولار

العام المالي	السعودية	الكويت	البحرين	الإمارات	قطر	عُمان	الإجمالي	إجمالي الاستثمارات في مصر	
								القيمة	%
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٩٩	٧٢.٥	٦٥.٦	٦٣	٦.٤	٠.٠	٣٠٦.٥	٦١١١.٤	٥.٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣٦٥.٤	١٥٩٧.٢	٣٩.٦	٧٢٦.٢	١٨٤.٨	٤.٩	٢٩١٨.١	١٣٢٣٦.٥	٢٢.٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٢٣.٤	١٨٨.٧	٦٤.١	٣٠٣.٥	٧٠.٤	٩.٨	٩٥٩.٩	٦٧٥٨.٢	١٤.٢
٢٠١٢/٢٠١١	٢٤٠.٤	٦٣.٥	١٥٢.٥	٥٥٩.٨	٣٤.٩	١٣.٣	١٠٦٤.٤	٣٩٨٢.٢	٢٦.٧
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٨٤.٤	١٢٩.٦	١٩٣.٧	٤٠١.٢	١٠٩.١	١٣.٤	١١٣١.٤	٤١٧٨.٢	٢٧.١
٢٠١٦/٢٠١٥	٣١٣	١٣٢.٥	١٦٤.٧	١٣٢٨.٧	١٩٤.٨	١١.٩	٢١٤٥.٦	٦٩٣٢.٦	٣٠.٩

- **المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري (www.cbe.org.eg).**

يتضح من تحليل الجدول السابق ما يلي:

- زادت قيمة استثمارات دول مجلس التعاون في مصر تدريجياً من ٣٠٦.٥ مليون دولار في منتصف عام ٢٠٠٥م إلى ٢١٤٥.٦ مليون دولار في منتصف عام ٢٠١٥م، وتباينت نسبتها من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر من ٥% منتصف ٢٠٠٥م إلى ٣٠.٩% منتصف ٢٠١٥م مما يدل على تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المجلس، ويرجع السبب في زيادة استثمار دول المجلس في مصر لتحسين مستوى جاذبيتها للاستثمار مقارنة بالدول المنافسة حيث حجم السوق وفرص وسهولة الوصول إليه، ووفرة الموارد البشرية الرخيصة بالتزامن مع الاستفادة من الموارد الطبيعية خاصة مع وفرة النفط والغاز الطبيعي، والبنية التحتية واستحداث وتبني طرق إنتاج أكثر فعالية والذي أدى للارتقاء بنوعية السلع وبالتالي رفع الإنتاجية؛ مما أدى لزيادة الاستثمار العربي في مصر بصفة عامة واستثمار دول مجلس التعاون بصفة خاصة [١٣٨].

---

[١٣٧] . صبحي مقار وأخرون، التقرير السنوي اتجاهات الاستثمار في مصر (٢٠١٠-٢٠١٦)، الإدارة المركزية للمعلومات، قطاع البحوث الاقتصادية والمعلومات، وزارة التجارة والصناعة، يناير ٢٠١٧، ص١٣.

[١٣٨] . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، ٢٠١٦، ص٩٥.

النتائج والتوصيات:

١. النتائج:

يتضح دراسة العوامل الجغرافية المؤثرة في حركة التجارة السلعية بين مصر ودول المجلس، تعدد تلك العوامل بين العوامل الطبيعية والبشرية التي تتكامل وتتفاعل مع بعضها البعض، فقد أثر الموقع الجغرافي لمصر في قلب العالم العربي والجوار الجغرافي مع دول المجلس كتكتل اقتصادي بصفة عامة إلى تنشيط حركة التبادل التجاري.

كما تتعدد وتختلف موارد الثروة الطبيعية من موارد مائية، ومناخ، وتربة، وموارد الطاقة والثروة المعدنية في مصر وكلاً من دول المجلس، ونتيجة لذلك نشطت حركة التبادل التجاري بشقيها الصادرات والواردات بين مصر ودول المجلس.

ويُعد السكان من العوامل الجغرافية البشرية الرئيسية المؤثرة على حجم وقيمة الصادرات والواردات نظراً لتزايد أعداد السكان في مصر فقد بلغ عدد السكان عام ٢٠١٥م نحو ٨٨.٩ مليون نسمة بعد أن كان ٤٣.٩ مليون نسمة عام ١٩٨١م، وفي دول المجلس تزايد عدد السكان فقد بلغ عددهم عام ٢٠١٥م نحو ٥١.١ مليون نسمة بعد أن كان ١٣.٦ مليون نسمة عام ١٩٨١م وزيادة حجم سكان الدول المتفاعلة تجارياً يزيد من حجم التبادل التجاري بينهما. كما أن الإنتاج

النباتي والحيواني والسمكي والإنتاج الصناعي يختلف بين مصر ودول المجلس وفقاً للنشاط الاقتصادي وبناءً على عدد السكان واستهلاكهم يتم تحديد وجود فائض أو عجز في الإنتاج، وبالتالي تتأثر حركة التجارة السلعية فيما بينهم. كما تتوافر وسائل النقل المختلفة في مصر ودول المجلس خاصة النقل البحري الأقل تكلفة والذي يمثل ٧٦.٢% من إجمالي حجم التجارة المتداولة.

واتجهت مصر لعقد اتفاقيات تجارية تفضيلية في صورها المختلفة مع دول المجلس وقد ساعدها على ذلك التقارب الجغرافي، وضخامة حجم السوق، وتنوع الموارد الطبيعية والمادية، وعنصر اللغة والروابط التاريخية والسياسية اللازمة، وبالرغم من تطور حركة التجارة السلعية منذ نشأة المجلس وحتى عام ٢٠١٥م إلا أن ما أسفرت عنه مثل هذه التجارب من النجاح كان متواضعاً للغاية.

٢. التوصيات:

- الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لمصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لزيادة حركة التبادل التجاري فيما بينهم.
- الاستفادة بشكل أكبر من بعض الاتفاقيات التجارية التي عقدتها مصر مع دول المجلس خاصة في ظل تدهور العلاقات السياسية بين مصر ودولة قطر أحدى دول مجلس التعاون والذي يؤثر بدوره على العلاقات الاقتصادية فيما بينهم.
- استمرار مصر في اكتشاف موارد الطاقة (البترول والغاز الطبيعي) كحقل ظهر للغاز الطبيعي في البحر المتوسط، وكذلك اكتشاف الثروة المعدنية كما في منطقة المثلث الذهبي مما يساعد على قلة الواردات المصرية من دول مجلس التعاون سواء من موارد الطاقة أو الثروة المعدنية.

Summary

The geographical factors influencing the movement of commodity trade between Egypt and the GCC countries show the multiplicity of these factors between the natural and human factors that complement and interact with each other. The geographic location of Egypt has affected the Arab world and the geographic proximity with the GCC countries as an economic bloc in general and with the Kingdom of Saudi Arabia in particular, which is separated from Egypt only by the Red Sea to activate the movement of trade exchange.

Natural resources vary from water resources, climate, soil, energy and mineral resources in Egypt & GCC countries. Egypt is characterized

by the existence of the Nile River as a permanent source of water as the total water of the river 55.50 billion meters3/year, 72.6% of the total proceeds of water resources in Egypt, in addition to fertile soil and moderate climate, which helps in the agricultural activity, There is a permanent resource for water while the GCC countries relies on rain and flood in the first place 172853.4 million m3/year by 83.3% of the total water resources available in the GCC countries, which are known to fluctuate from year to year and from one season to another and then fluctuates agricultural production especially that the desert climate & desert soil are prevailing so the GCC countries import agricultural crops and foodstuffs from Egypt to meet the needs of its population. In terms of energy resources and mineral wealth, the GCC countries are characterized as oil countries, which affect the movement of their exports to Egypt.

The population is one of the main geographical factors affecting the size and value of exports and imports due to the increase in the population in Egypt, the population reached in 2015 about 88.9 million people, after it was 43.9 million people in 1981, and in the GCC countries the population reached in 2015 about 51.1 million people, after it was 13.6 million in 1981. In addition, the production of livestock, fish and industrial production differs between Egypt and the GCC countries according to the economic activity. Based on population size and consumption, there is a surplus or deficit in production, and therefore the movement of commodity trade between them is affected. The different means of transportation are available in Egypt and the GCC countries, especially the least expensive shipping, which facilitates the movement of trade exchange among the countries of study, accounting for 76.2% of the total volume of trade.

Egypt has made preferential trade agreements with the GCC countries and has helped them in this geographical convergence, the size of the market, the diversity of natural and material resources, the language component and the necessary historical and political ties. Despite the development of commodity trade movement since the inception of the GCC until 2015, the result of such experiments of success was very modest.